

قطر الندى وبل الصدى

الجزء الثاني

يشتمل على مقرر الصف الرابع الإعدادى بالمعاهد الأزهرية

تأليف الإمام النحوى
ابن هشام الأنصارى
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة

بِسْمِ اللّٰهِ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِیْ بِهِ تَمَّ الصّٰلِحَاتُ ، وَبِعَوْنِهِ تَنَالُ الْمَكْرَمَاتُ ،
وَالصَّلَاةُ عَلٰی رَسُوْلِهِ الْكَرِیْمِ ، اَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ بِالضَّادِ ، وَعَلٰی آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

أما بعد : فهذا مقرر الدراسة للسنة الرابعة الإعدادية بالمعاهد
الأزهرية وفق المنهج الدراسي الجديد ، وفي الكتاب شروح كثيرة
وتعليقات وتطبيقات مفيدة ، نرجو أن يكون لها أثرها في خدمة طلاب
العلم الشريف .

والله الموفق للصواب والهادي إلى سبيل الرشاد ، وهو ولينا ، ونعم
المولى ، ونعم النصير ، وما توفيقنا إلا بالله .

المؤلفان

ترجمة ابن هشام (١)

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ،
الشيخ جمال الدين ، الحنبلي ، النحوي الفاضل ، العلامة المشهور ،
أبو محمد ؛

ولد في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن
المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن
أبي سلمى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج
التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ،
تفقه للشافعي ثم تحنبل ، فحفظ مختصر الحرقى في دون أربعة أشهر ،
وذلك قبل موته بخمس سنين .

وأتقن العربية ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وحدث عن ابن
جماعة بالشاطبية .

وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدر لنفع الطالبين ،
وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ،
والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في
الكلام ، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد ،
مسبها وموجزا ، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ، ورقة
القلب .

(١) نقلا عن كتاب (بغية الوعاة) للإمام السيوطي ص ٢٩٢ .

قال ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيديويه : : وكان كثير المخالفة لأبي حيان ، شديد الانحراف عنه : : وصنف الكتب الآتية :

- ١ — معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، وقد اشتهر الكتاب في حياة مؤلفه وأقبل الناس عليه (١) .
- ٢ — التوضيح على الألفية .
- ٣ — رفع الحصاصة — أربعة مجلدات .
- ٤ — عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب .
- ٥ — التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل .
- ٦ — شرح التسهيل .
- ٧ — شرح الشواهد الكبرى والصغرى .
- ٨ — شذور الذهب وشرحه (٢) .
- ٩ — قطر الندى وشرحه .
- ١٠ — الجامع الكبير .
- ١١ — الجامع الصغير .
- ١٢ — شرح اللامحة لأبي حيان .
- ١٣ — التذكرة خمسة عشر مجلدا .
- ١٤ — المسائل السفرية .
- ١٥ — حواش على الألفية والتسهيل .

(١) للسيوطي شرح وحاشية على المغنى .

(٢) للسيوطي حاشية عليه .

ومن شعره :

ومن يصطبر للعلم يظفر بتيله ومن نخطب الحسناء يصبر على البذل
توفي ليلة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ هـ .

كتب أخرى لابن هشام

١ - رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » ، وإعراب « خلافا »
و « أيضا » و « هلم جرا » : : وهي في دار الكتب المصرية وفي مكتبي
برلين وليدن ، وهي موجودة في كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .
٢ - رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم :
موجودة في مكتبة برلين .

٣ - الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة
برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني .

٤ - شرح البردة : ذكره السيوطي .

٥ - شرح قصيدة « بانث سعاد » : طبع مراراً .

٦ - شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة ليدن .

٧ - فوح الشدا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشدا »

في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان ، ويوجد في كتاب « الأشباه والنظائر »
للسيوطي .

٨ - مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب

صنّفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير
الكشاف .

المرفوعات - الفاعل

ص - باب : الفاعلُ مرفوع ، كـ « قَامَ زَيْدٌ » و « ماتَ عمرو » ، ولا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، ولا تَلَحُّقُهُ عِلْمَةٌ تثنِيَةٌ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ : قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ وَشَدَّ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » « أَوْ مَخْرَجِي هُمْ » ، وتَلَحُّقُهُ عِلْمَةٌ تَأْنِيثٌ ، إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كـ « قَامَتِ هِنْدُ » و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : « قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ » ، وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ ، « نَحْوُ حَضْرَتِ الْقَاضِيِ امْرَأَةٍ » وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ نِعَمَ ، وَبِئْسَ ، نَحْوُ : « نَعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ » وَفِي الْجَمْعِ نَحْوُ : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ » إِلَّا جَمَعِيَ التَّصْحِيحُ فَكُمُفْرَدَيْهِمَا ، نَحْوُ : « قَامَ الزُّيْدُونَ » و « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ : « مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدُ » لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَحذُوفًا كَمَحذُوفِهِ فِي نَحْوِ : « أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » و « قُضِيَ الْأَمْرُ » ، و « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » وَيَمْتَنَعُ فِي غَيْرِهِمْ .

ش - لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر ، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ ، شرعت في ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب النائب ، وباب التنازع ، وما يتعلق به من باب الاشتغال .

اعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، أسند إليه فعل ، أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة : واقعاً منه ، أو قائماً به » :

مثال ذلك « زيد » من قولك : « ضرب زيد عمراً » ، و « علم زيد » ، فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه ، فإن الضرب واقع من زيد . والثاني : اسم أسند إليه فعل قائم بزید .

وقولي أولاً « أو مؤول به » يدخل فيه نحو (أن تخشع) في قوله تعالى : (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم) ، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، لكنه في تأويل الاسم ، وهو الخشوع :

وقولي ثانياً « أو مؤول به » يدخل فيه (مختلف) في قوله تعالى : (مختلف ألوانه) فالوانه : فاعل ، ولم يسند إليه فعل ، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل ، وهو مختلف ، فإنه في تأويل مختلف :

ونخرج بقولي « مقدم عليه » نحو « زيد » في قولك : « زيد قام » فليس بفاعل ، لأن الفعل المسند إليه ليس مقدماً عليه ، بل مؤخر عنه ، وإنما هو مبتدأ والفعل خبره .

وبقولي « بالأصالة » نحو « زيد » من قولك « قائم زيد » فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل ، وهو مقدم عليه ، لكن تقديمه عليه بالأصالة ، لأنه خبر ، فهو في نية التأخير .

ونخرج بقولي « واقعاً منه الخ » نحو « زيد » من قولك « ضرب زیده » ، فإن الفعل المسند إليه ليس واقعاً منه ، ولا قائماً به :

وإنما مثلت الفاعل « بقام زيد » و « مات عمرو » ليعلم أنه ليس

معنى كون الاسم فاعلاً أن مسماه أحدث شيئاً ، بل كونه مسنداً إليه على الوجه المذكور ، ألا ترى أن عمر لم يحدث الموت ، ومع ذلك يسمى فاعلاً .

وإذا عرفت الفاعل . فاعلم أن له أحكاماً :

أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه ، فلا يجوز في نحو « قام أخوك » أن تقول : أخوك قام ، وقد تضمن ذلك الحد الذى ذكرناه ، وإنما يقال أخواك قاما ، فيكون أخواك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

والثانى : أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع ، فلا يقال « قاما أخواك » « ولا قاموا إخوتك » و « لا قمن نسوتك » بل يقال فى الجمع « قام » بالإفراد ، كما يقال « قام أخوك » هذا هو الأكثر : ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلاً كان ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، أو اسماً ، كقوله عليه الصلاة والسلام « أو مخرجيهم » قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل : وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك ، والأصل : أو مخرجوىهم فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، والأكثر أن يقال : يتعاقب فيكم ملائكة ، أو مخرجىهم — بتخفيف الياء .

والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ، فتقول : « قامت هند » و « زيد قائمة أمه » .

ثم تارة يكون إلحاق التاء بجائزاً ، وتارة يكون واجباً .

فالجائز في أربع مسائل إحداها : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازى التأنيث ونعني به ما لا فرج له ، تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، والأول أرجح ، قال الله تعالى (قد جاءكم موعظة) وفي آية أخرى : (قد جاءكم بينة) والثانية أن يكون المؤنث (اسماً ظاهراً) حقيقى التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : حضرت القاضي امرأة » ويجوز « حضر القاضي امرأة » والأول أفصح : الثالثة : أن يكون العامل نعم أو بئس ، نحو (نعمت المرأة هند) و (نعم المرأة هند) الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً ، نحو (جاءت الزيود) و (جاء الزيود) و (جاءت الهنود) و (جاء الهنود) فمن أنث فعلى معنى الجماعة ، ومن ذكر فعلى معنى الجمع ، ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح ، فإنه يحكم لهما يحكم مفرديهما ، فتقول : (جاءت الهندات) بالتاء لا غير ، كما تفعل في (جاءت هند) و (قام الزيدون) بترك التاء لا غير ، كما تفعل في (قام زيد) .

والواجب فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان : إحداهما : المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بئس ، نحو (إذ قالت امرأة عمران) الثانية أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك (الشمس طلعت) .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو (ما قام إلا هند) الوجهان ويترجح التأنيث ، كما في قولك (حضر القاضي امرأة) ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر ، لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل فى الحقيقة ، إنما هو

بدل من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو
مذكر ، فلذلك ذكر العامل ، والتقدير ، ما قام أحد إلا هند (١) .

(١) الخلاصة أن تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين .

١ - أن يكون الفاعل مذكراً مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً ، سواء أكان تذكيره
معنى ولفظاً ، نحو (ينجح المجتهد أو المجتهدان أو المجتهدون) أم معنى لا لفظاً نحو (جاء حمزة)
وسواء أكان ظاهراً كما مثل . أم ضميراً . نحو (المجتهد ينجح ، والمجتهدان ينجحان ،
والمجتهدون ينجحون ، وإنما نجح هو أو أنت أو هما أو أنتم) فإن كان جمع تكسير كرجال ،
أو مذكراً مجموعاً بالألف والتاء كطلحات وحمزات أو ملحقات بجميع المذكر السالم كبنين جاز
في فعله الوجهان : تذكيره وتأنيثه كما سيأتي أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً فالصحيح
وجوب تذكير الفعل معه . وأجاز الكوفيون تأنيثه ، وهو ضعيف . فقد أجازوا أن يقال
(أفلح المجتهدون ، وأفلحت المجتهدون) .

٢ - أن يفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بالاً ، نحو (ما قام إلا فاطمة) وذلك
لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف ، إذ التقدير (ما قام أحد إلا فاطمة)
فلما حذف تفرغ الفعل لما بعد إلا فرجع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى ، فإن
كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصلاً بينه وبين فعله بيلاً جاز الوجهان كما ستعلم . وقد
يوثق مع الفصل بها والفاعل اسم ظاهر ، وهو قليل ، وخصه جمهور النحاة بالشعر ،
كقوله :

ما برئت من ريبة ودم في حربنا إلا بنات العم
ويجب تأنيثه في ثلاثة مواضع :

١ - أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنث
سالم ، نحو (جاءت فاطمة أو الفاطمتان أو الفاطمات) فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً
كشمس ، أو جمع تكسير كفواطم ، أو ضميراً منفصلاً نحو إنما قام هي . أو ملحقات بجمع
المؤنث السالم كبينات أو مفصلاً بينه وبين فعاه بفاصل جاز فيه الوجهان كما سيذكر .
أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيث فعله ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره ،
فيقولون (جاءت الفاطمات وجاءت الفاطمات) .

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل ، والثاني ؛
فاعل المصدر كقوله تعالى : (إطعام في يوم ذى مسغبة ، يتيها ذا مقربة)
تقديره أو إطعامه يتيها . والثالث : في باب النيابة ، نحو (وقضى الأمر)
أصله - والله أعلم - وقضى الله الأمر ، والرابع : فاعل أفعل في

٢ - أن يكون الفاعل ضميراً يعود على جمع مؤنث حقيق أو مجازي نحو (خديجة
ذهبت والشمس تطلع) .

٣ - أن يكون الفاعل ضميراً يعود على جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر
غير عاقل ، أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث ، نحو (الزينات جاءت أو جنن وتجيء
أو يجئن ، والفواطم أقبلت أو أقبلن ، والجمال تسير أو يسرن) .

ويجوز الأمران . تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة مواضع .

١ - أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أى ليس بضمير) نحو : (طلعت الشمس
وطلع الشمس) والتأنيث أفصح .

٢ - أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقاً مفصلاً بينه وبين فعله بفواصل غير إلا نحو
(حضرت أو حضر المجلس امرأة) وقول الشاعر :

إن امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعذك في الدنيا لغرور
والتأنيث أفصح :

٣ - أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنث ، نحو (إنما قام أو قامت هي) والأحسن
ترك التأنيث .

٤ - أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً والفعل (نعم) أو (بئس) أو (ساء) التي للذم ،
نحو (نعمت أو نعم وبئست أو بئس وساءت أو ساء المرأة دعد) والتأنيث أجود .

٥ - أن يكون الفاعل مذكراً بالألف والتاء نحو (جاء أو جاءت الطاحات) والتذكير
أحسن .

٦ - أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر ، نحو (جاء أو جاءت الفواطم
أو الرجال) .

النعجب إذا دل عليه مقدم مثله ، كقوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر)
 أى : وأبصر بهم ، فحذف (بهم) من الثانى للدلالة الأول عليه ، وهو
 فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص - والأصل أن يلى عامله ، وقد يتأخر جوازا نحو :
 « ولقد جاء آل فرعون النذر » و :

* كما أتى ربه موسى على قدر *

ووجوبا نحو : « وإذا ابتلى إبراهيم ربه » و « ضربنى زيد
 وقد يجب تأخير المفعول ك « ضربت زيدا » و « ما أحسن
 زيدا » و « ضرب موسى عيسى » بخلاف « أرضعت الصغرى
 الكبرى » وقد يتقدم على العامل : جوازا نحو : « فريقا هدى »
 ووجوبا نحو : « أياما تدعوا » .

= ٧ - أن يكون الفاعل ضمير يعود على جمع تكسير لمذكر عاقل نحو (الرجال جاؤا
 أو جاءت) والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصح .

٨ - أن يكون الفاعل ملحقا بجمع المذكر السالم أو بجمع المؤنث السالم . فالأول نحو
 (جاء أو جاءت البنون) ومن التأنيث قوله تعالى (آمنت بالذى آمنت به بنو إسرائيل)
 والثانى ، نحو (قامت أو قام البنات) ومن تذكيره فى قول الشاعر :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا

ويرجع التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث .

٩ - أن يكون الفاعل اسم جمع أو اسم جنس جمعا . فالأول نحو (جاء أو جاءت
 النساء أو القوم أو الربط أو الإبل) والثانى . نحو (قال أو قالت العرب أو الروم
 أو الفرس أو الترك) ونحو (أورق أو أورقت الشجر) .

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعْرَفٌ بِأَلِ
الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ : « نِعْمَ الْعَبْدُ ، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ :
« وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَفْسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ
لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ : « بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » .

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فحقهما أن يتصلا ،
وحق المفعول أن يأتي بعدهما قال الله تعالى : (وورث سليمان داود)
وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز ، وواجب ؛
فالجائز كقوله تعالى : (ولقد جاء آل فرعون النذر) وقول الشاعر ؛
جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر (١)

فلو قيل في الكلام « جاء النذر آل فرعون » لكان جائزاً ، وكذلك
لو قيل « كما أتى موسى ربه » وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على
متقدم لفظاً ورتبة ، وذلك هو الأصل في عود الضمير :

والواجب كقوله تعالى : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) وذلك لأنه لو
قدم الفاعل هنا فقيل « وابتلى ربه إبراهيم » لزم عود الضمير على متأخر

(١) البيت لحرير في عمر بن عبد العزيز ، جاء : فعل ماض ، والفاعل هو ،
الخلافة : مفعول به أو : حرف عطف بمعنى الواو كان . فعل ماض ناقص . والتاء علامة
التأنيث ، واسمها ضمير مستتر جوازا . قدراً : خبر كان ، كما : الكاف حرف تشبيه
وجر ، وما : حرف مصدرى أتى : فعل ماض . رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به
والهاء مضاف إليه ، موسى : فاعل أتى . مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، على قدر جار ومجرور متعلق بأتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل
مصدر ، مجرور بالكاف .

لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضربني زيد »
وذلك أنه لو قيل « ضرب زيد إياي » لزم فصل الضمير مع التمكن من
اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز :

وقد يجب (أيضاً) تأخير المفعول في نحو « ضرب موسى عيسى »
لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، فاو وجدت قرينة
معنوية نحو « أرضعت الصغرى الكبرى » و « أكل الكمثرى موسى »
أو لفظية كقولك « ضربت موسى سلمى » و « وضرب موسى العاقل
عيسى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه ، لانتفاء الابس
في ذلك :

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل (ضرب موسى عيسى) أن يتقدم
المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ،
لثلاثتهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره ، وأن (موسى)
مفعول ؛

ويجوز في مثل (ضرب زيد عمراً) أن يتقدم المفعول على الفعل ،
لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى : (فريقاً هدى) ؛

وقد يكون تقديمه واجباً كقوله تعالى : (أيا ما تدعو فله الأسماء
الحسنى) فأيا : مفعول لتدعو مقدم عليه وجوباً ، لأنه شرط ، والشرط
له صدر الكلام ، وتدعو : مجزوم به ؛

وإذا كان الفعل (نعم) أو (بئس) وجب في فاعله أن يكون اسماً
معرفاً بالألف واللام نحو (نعم العبد) أو مضافاً لما فيه أل كقوله تعالى :

(ولنعم دار المتقين) (فلبئس مثوى المتكبرين) أو مضمراً مستتراً مفسراً
بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى : (بئس للظالمين بدلا)
أى بئس - وهو أى البدل - بدلا .

وإذا استوفت (نعم) فاعلها الظاهر ، أو فاعلها المضمرة وتمييزه -
جىء بالخصوص بالمدح أو الذم ، فقيل : (نعم الرجل زيد ، ونعم
رجلا زيد) .

وإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذى
فى الألف واللام .

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل ، فلا يقال
(نعم زيد الرجل) ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ، فلا يقال : نعم
زيد رجلا ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو (زيد نعم
الرجل) ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى : (إنا
وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب) أى : هو ، أى أيوب (١) .

(١) الفاعل على ثلاثة أقسام :

١ - صريح مثل جاء الحق .

٢ - ضمير . متصل أو منفصل أو مستتر وجوبا أو جوازا .

٣ - مؤول ، والفاعل المؤول هو أن يأتى الفعل ويكون فاعله مصدرا مفهوما من الفعل
بعده ، نحو « يحسن أن تجتهد » فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد . ولما كان الفعل
الذى بعده « أن » فى تأويل المصدر الذى هو الفاعل ضمى الفاعل مؤولا . ويتأول الفعل
بالمصدر الذى بعد خمسة أحرف وهى أن وأن وكى وما ولو المصدريتين مثل : « يعجبني أن
تجتهد » والتقدير « يعجبني اجتهادك » ، والثانى مثل « بلغنى أنك فاضل » والتقدير « بلغنى
فضلك » . والثالث مثل « أعجبني ما تجتهد » والتقدير « أعجبني اجتهادك » والرابع مثل

تطبيق

— ١ —

بين كل جملة فيها فاعل وأعرابه وبين نوعه في القطعة الآتية :

يا أعدل الناس إلا في معاملتي	فيك الخصام، وأنت الخصم والحكم
أعيدها نظرات منك صادقة	أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره	إذا استوت عنده الأنوار والظلم
أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى	وأسمعت كلمائى من به صمم
أنام ملء جفونى عن شواردها	ويسهر الخلق جراها ويختصم
وجاهل مده فى جهله ضحكى	حتى أتته يد فراسه وفم
إذا رأيت نيوب الليث بارزة	فلا تظنن أن الليث يبتسم
ومهجة مهجتي من هم صاحبها	أدركتها بجواد ظهره خرم
رجلاء فى الركض رجل. واليدان يد	وفعله ما تريد الكف والقدم
ومرهف سرت بين الجحفلين به	حتى ضربت، وهوج الموت يلتطم

« جئت لكى أتعلم » والتقدير « جئت للتعلم » وكى لا يتأول الفعل بعدها إلا بمصدر مجزوم باللام . والخامس مثل (وددت لو تجهد) والتقدير (وددت اجتهادك) ولو لا يتأول الفعل بعدها إلا بالمتعول : كما رأيت . والثلاثة الأول يتأول الفعل بعدها بالرفوع والمنصوب والمجرور . هذا وإن وقع بعد (لو) كلمة (أن) فهناك فعل محذوف بينهما تقديره (ثبت) فإن قلت (لو أنك اجتهدت لكان خيرا لك) فالتقدير (لو ثبت اجتهادك) فيكون المصدر المؤول فاعلا لفعل محذوف تقديره (ثبت) . والهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) تسمى همزة التسوية . وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر وسواء قبله خبره مقدم عليه . فتقدير قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم أى الأمران بيان عندهم .

والحرب والضرب والقرطاس والقلم
حتى تعجب من القور والأكم
وجداننا كل شيء بعدكم عدم
لو أن أمركم من أمرنا أهم
فما لجرح إذا أرضاكم ألم
إن المعارف في أهل النهى ذمم
ويكره الله ما تأتون والكرم
أنا الثريا ، وذان الشيب والهرم
يزيلهن إلى من عنده الدم
لا تستقل بها الونخادة الرسم
ليحدثن لمن ودعتهم ندم
ألا تفارقهم فالراحلون هم
وشر ما يكسب الإنسان ما يصم
شبه البراة سواء فيه والرحم
تجوز عندك لا عرب ولا عجم
قد ضمن الدر إلا أنه كلم

فالحيل والليل والبيداء تعرفني
صحبت في الفلوات الوحش منفرداً
يا من يعز علينا أن تفارقهم
ما كان أنخلقنا منكم بتكرمة
إن كان سركم ما قال حاسدنا
وبيننا لو رعيتم ذاك معرفة
كم تطلبون لنا عيباً فيعجزكم
ما أبعد العيب والنقصان من شرفي
ليت الغمام الذي عندي صواعقه
أرى النوى يقتضيني كل مرحلة
لئن تركن ضميراً عن ميامنتنا
إذا ترحلت عن قوم وقد قدروا
شر البلاد مكان لا صديق به
وشر ما قنصته راحتي قنص
بأي لفظ تقول الشعر زعنفة
هذا عتابك إلا أنه مقمة

(٢)

حول الجمل الاسمية إلى جمل فعلية والجمل الفعلية إلى جمل اسمية
في القطعة الآتية مع تغيير ما يجب تغييره :
قال المتنبي في وصف الحياة والناس :

صحب الناس قبلنا ذا الزمانا وعناهم من شأنه ما عنانا
وتولوا بغصة كلهم منه وإن سر بعضهم أحياناً

ربما تحسن الصنيع لياليه ، ولكن تكدر الإحسانا
وكأنا لم يرض فينا بريب الد هر ، حتى أعانه من أعانا
كلما أنبت الزمان قناة ركب المرء في القناة سنانا
ومراد النفوس أصغر من أن تتعادي فيه ، وأن تتفاني
غير أن الفتي يلاقى المنايا كالحات ، ولا يلقى الهوانا
ولو أن الحياة تبقى لحي لعددنا أضلنا الشجعانا
وإذا لم يكن من الموت بد فمن العجز أن تكون جبانا
كل ما لم يكن من الضعف في الأنفس سهل فيها إذا هو كانا

(٣)

أعرب البيتين الآتين إعراباً تفصيلياً :

إن العلا حدثني - وهي صادقة فيما تحدث - أن العز في النقل
لو أن في شرفت المأوى بلوغ مني لم تبحر الشمس يوماً دارة الحمل

(٤)

مثل لما يأتي :

- ١ - فاعل يجب تأنيث فعله له .
- ٢ - فاعل يجوز تأنيث فعله وتذكيره .
- ٣ - فاعل واجب التقديم على مفعوله .
- ٤ - فاعل مجرور اللفظ .
- ٥ - فاعل مؤول .
- ٦ - فاعل العامل فيه أحد المشتقات .

نائب الفاعل

ص - بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ : يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ
عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا : مفعول به ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ
وَنَصَرَفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ ، وَيُضْمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ
مُطْلَقًا ، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ تَعَلَّمْ : وثالث نحو انطلق ، وَيُفْتَحُ
مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي وَكَانَ فِي نَحْوِ :
قَالَ ، وَبَاعَ : الْكَّسْرُ مُخْلَصًا ، وَهَشْمًا ضَمًّا ، وَالضَّمُّ مُخْلَصًا .
ش - يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض لفظي أو
معنوي ، فالأول كقولك « سرق المتاع » و « روى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم » إذا لم يعلم السارق والراوى ، والثاني كقولهم « من
طابت سريرته ، حمدت سيرته » فإنه لو قيل « حمد الناس سيرته »
لأختلت السجعة ، والثالث كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ
لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ، وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ انشُرُوا
فَانشُرُوا) : وقول الشاعر :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل (١)

(١) البيت للشنفرى ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط
والثاني جوابه وجزاؤه ، مد : فعل ماض ، مبني للمجهول ، فعل الشرط ، مبني على الفتح
في محل جزم والتاء للتأنيث ، الأيدي : نائب فاعل ، إلى الزاد : جار ومجرور متعلق بـ مد ،
لم : حرف نفي وجزم وقلب : أكن : فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه
نسيب مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، بأعجلهم : الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر =

فحذف الفاعل في ذلك ، لأنه لم يتعلق غرض بذكره .
وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به ، وتعطيه
أحكامه المذكورة له في بابيه ، فتصيره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ،
وعمداً بعد أن كان فضلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان
جائز التقديم عليه ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً ، تقول في ضرب
زيد عمراً : « ضرب عمرو » وفي ضرب زيد هنداً : « ضربت هند »
فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف ، أو الجار والمجرور ،
أو المصدر ، تقول : سير فرسخ ، وصيم رمضان ، ومر بزيد وجلس
جلوس الأمير .

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :
أحدها : أن يكون مختصاً ، فلا يجوز : ضرب ضرب ، ولا صيم
زمن ، ولا اعتكف مكان ، لعدم اختصاصها ، فإن قلت : ضرب
ضرب شديد ، وصيم زمن طويل ، واعتكف مكان حسن — جاز ،
لحصول الاختصاص بالوصف :

الثاني : أن يكون متصرفاً ، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو
المصدرية ، فلا يجوز « سبحان الله » بالضم على أن يكون نائباً مناب
فاعل فعله المقدر على أن تقديره يسبح سبحان الله ، ولا (يجاء إذا جاء
زيد) على أن (إذا) نائبة عن الفاعل ، لأنهما لا يتصرفان .

= أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
الزائد ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، إذ : حرف دال على التعليل ،
أجشع : مبتدأ والقوم : مضاف إليه ، أعجل : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الثالث : لا يكون المفعول به موجوداً ، فلا تقول (ضرب اليوم زيداً) خلافاً للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضاً جار في الجار والمجرور ، والخلاف جار فيه أيضاً واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) ويقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه مادام معنياً بذكر قلبه (١)

فأقيم (بما) و (بذكر) مع وجود (قوماً) و (قلبه) وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة : ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : (قل للذين آمنوا يغفروا) أى : ليجزى الغفران قوماً ، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز .

وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي وبفتحة في المضارع تقول : ضرب ، ويضرب : وإذا كان الفعل مبتدأ بباء زائدة أو بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء ،

(١) وإنما : الواو حسب ما قبلها ، وإنما ، أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، يرضى : فعل مضارع ، المنيب . فاعل يرضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، رب : منصوب على التعظيم . مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه ، ما : مصدرية ظرفية ، دام فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب ، معنياً : خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو اسم مفعول فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل ، بذكر : جار ومجرور وهو نائب فاعل (معنياً) قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر .

وثالثة أوله في مسألة الهمزة ، تقول في تعلمت المسألة : (تعلمت المسألة)
بضم التاء والعين ، وفي انطلقت بزيد : (انطلق) بضم الهمزة والطاء ،
قال الله تعالى : (فمن اضطر) إذا ابتدء بالفعل قيل (اضطر) بضم
الهمزة والطاء قال الهذلي :

سبقوا هوى وأعنقوا هواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع (١)

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً معتل الوسط - نحو قال وباع -
جاز لك فيه ثلاث لغات : إحداها - وهي الفصحى - كسر ما قبل
الألف ، فتقلب الألف ياء ، الثانية إشمام الكسر شيئاً من الضم ، تنبيهاً
على الأصل ، وهي لغة فصيحة أيضاً ، الثالثة : إخلاص ضم أوله ،
فيجب قلب الألف واواً ، فتقول : قول وبوع : وهي قليلة .

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . سبقوا : فعل وفاعل . هوى : مفعول به منصوب
بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر . وياه
المتكلم مضاف إليه . مبنى على الفتح في محل جر . واعنقوا : فعل وفاعل والجملة معطوفة على
الجملة السابقة . هواهم : اللام حرف جر . هوى : مجرور باللام . والجار والمجرور متعلق
بأعنى . وهم مضاف إليه . فتخرموا : الفاء عاطفة . تحرم : فعل ماض مبنى للمجهول .
وواو الجماعة نائب فاعل ولكل : الواو للحال . ولكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم . جنب : مضاف إليه . مصرع مبتدأ بوخر . والجملة من المبتدأ وخبره في محل
نصب حال .

تطبيق

(١)

ابن الأفعال الآتية للمجهول وأدخلها في جمل مفيدة :
قال . رمى . عاهد . وفى . شد . جاء . أضاء . أقام . نفي . يعود .
يرمى . يجيء .

(٢)

أعرب البيتين الآتين :
ما بعد يومك للحزين المومع غير العويل وأنة المتفجع
يوم أصيب الدين فيه وعطلت أحكامه . فكأنها لم تشرع

(٣)

حول الأفعال المبنية للمعلوم إلى مبنية للمجهول : والمبنية للمجهول
إلى مبنية للمعلوم . فيما يأتي :

١- في موقف تغضى العيون جلالة فيه ويعثر بالكلام المنطق
والناس : إما راجع مهيب مما رأى : أو طالع متشوق
مالوا إليك محبة : فتجمعوا ورأوا عليك مهابة . فتفرقوا
٢- نبكى على الدنيا . وما من معشر جمعهم الدنيا فلم يتفرقوا
أين الأكاسرة الجبابرة الأولى كثروا الكنوز . فما بقين ولا بقوا
من كل من ضاق الفضاء بجيشه حتى ثوى . فحواه لحد ضيق
خرس إذا نودوا . كأن لم يعلموا أن الكلام لهم حلال مطلق
ولقد بكيت على الشباب ولتى مسودة ، ولما وجهى روتق

٣ - منح العامل حقوقاً كثيرة : ردت للفلاح أرضه : وأعيد لكل مظلوم ما سلب منه .

باب الاشتغال

ص - باب الاشتغال : يجوز في نحو : (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) ،
أَوْ (ضَرَبْتَ أَخَاهُ) أَوْ (مَرَرْتَ بِهِ) رَفَعُ زَيْدٍ بِالْأَبْتِدَاءِ فَالْجُمْلَةُ
بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضْرَافِ ضَرَبْتَ وَأَهَنْتِ وَجَاوَزْتَ وَاجِبَةُ الْحَذْفِ
فَلَا وَضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ : (زَيْدًا اضْرِبْهُ)
لِلطَّلَبِ ، وَنَحْوِ (وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَّوَلٍ ،
وَفِي نَحْوِ : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) لِلتَّنَاسُبِ وَنَحْوِ : (أَبَشِّرًا)
مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) وَ (مَا زَيْدًا رَأَيْتَهُ) لَغَلْبَةِ الْفِعْلِ . وَيَجِبُ فِي
نَحْوِ : (إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ) وَ (هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ)
لَوْجُوبِهِ . وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ : (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ
عَمْرُو) لِامْتِنَاعِهِ ، وَيَسْتَوِيانِ فِي نَحْوِ : (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو
أَكْرَمْتَهُ) لِلتَّكَافُؤِ . وَليْسَ مِنْهُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّبْرِ)
وَأَزِيدُ ذَهَبَ بِهِ .

ش - ضابط هذا الباب : أن يتقدم اسم : ويتأخر عنه فعل : عامل
في ضميره ويكون ذلك بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على
الاسم الأول لنصبه : مثال ذلك (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) ألا ترى أنك لو حذف

الماء ونسأطت (ضربت) على (زيد) لقلت : زيدا (ضربت) ويكون زيدا مفعولا مقديما : وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم . ومثاله أيضا « زيدا مررت به » فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ؛ ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك « زيدا ضربت أخاه » فإن « ضرب » عامل في الأخ نصبا على المفعولية ، والأخ عامل في الضمير خفضا بالإضافة .

إذا تقرر هذا فنقول . يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ؛ وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ؛ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مفسرة ؛ وتقدير الفعل في المثال الأول : ضربت زيدا ضربته ، وفي الثاني : جاوزت زيدا مررت به ؛ ولا تقدر « مررت » لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه وفي الثالث : أهنت زيدا ضربت أخاه ؛ ولا تقدر « ضربت » ، لأنك لم تضرب إلا الأخ .

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات ، فتارة يترجح نصبه ، وتارة يجب وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب . وتارة يستوى الوجهان : فأما ترجيح النصب ففي مسائل :

١ - منها : أن يكون الفعل المذكور فعل طلب ، وهو : الأمر والنهي والدعاء كقولك « زيدا اضربه » و « زيدا لا تهنه » ، و « اللهم عبدك ارحمه » .

وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس ، لأنها لا تحمل الصدق والكذب .

ويشكل على هذا النحو قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإنه نظير قولك « زيداً وعمراً اضرب أيهما » ، وإنما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما) ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين .

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور واقطعوا : جملة مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله : « زيد فقير فأعطه » و « خالد مكسور فلا تهنه » ، وهذا قول سيبويه . وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي ، والفاء جىء بها لتدل على السببية ، كما في قولك : « الذي يأتيه فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه :

ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية ، كقولك : « قام زيد وعمراً أكرمه » وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ، فيلزم عطف الاسم على الفعلية ، وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير : وأكرمت عمراً أكرمه ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية ؛ وهما متناسبان : والتناسب في العطف أولى من التخالف . فلذلك رجح النصب . قال الله تعالى : (خلق الإنسان

من نطفة فإذا هو خصيم مبين . والأنعام خلقها) أجمعوا على نصب
« الأنعام » لأنها مسبوقه بالجملة الفعلية - وهي « خلق الإنسان » .

٣ - ومنها : أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على
الأفعال : كقولك (أزيذا ضربته) و (ما زيذا رأيتته) . قال تعالى :
(أبشراً منا واحداً نتبعه) .

وأما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ،
كأدوات الشرط والتحضيض ؛ كقولك : « إن زيذا رأيتته فأكرمه »
و « هلا زيذا أكرمته » و كقول الشاعر :

لا تجزعى إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى (١)

وأما وجوب الرفع ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول
على الجملة الاسمية كإذا الفجائية ، كقولك : « خرجت فإذا زيد

(١) البيت للتمرين تولب . لا : ناهية . تجزعى : فعل مضارع مخزوم بلا الناهية
وعلامة جزمه حذف النون ، ويا الموثنة المخاطبة فاعل ، إن : حرف شرط جازم يجزم
فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، منفساً : مفعول به لفعل محذوف
يفسره ما بعده ، والتقدير . إن أهلكت منفساً ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط
أهلكته أهلك . فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل . والهاء مفعول به ، والجملة من الفعل
والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط
هلكت : فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، فعند : الفاء زائدة ، عند :
ظرف متعلق باجزعى ، ذا : اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه ، واللام للبعد
والكاف حرف خطاب فاجزعى : الفاء واقعة في جواب إذا . اجزعى : فعل أمر . ويا
المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

يضر به عمرو » : فهذا لا يجوز فيه النصب ، لأنه يقتضى الفعل ، وإذا
الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية .

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدم على الاسم عاطف ،
مسبوق بجملة فعلية ، مخبر بها عن الاسم قبلها » كقولك « زيد قام أبوه ،
وعمرأ أكرمه » ، وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كبرى ذات وجهين
ومعنى قولى . (كبرى) أنها جملة فى ضمنها جملة . ومعنى قولى « ذات
وجهين » أنها اسمية الصدر . فعلية العجز . فإن راعيت صدرها رفعت
(عمراً) . وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية . وإن راعيت
عجزها نصبت . وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية . فالمناسبة
حاصلة على كلا التقديرين . فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك . كقولك : (زيد يضر به)
قال الله تعالى (جنات عدن يدخلونها) . أجمعت السبعة على رفعه .
وقرىء شاذاً بالنصب وإنما يترجح الرفع فى ذلك . لأنه الأصل . ولا
مرجح لغيره .

وليس منه قوله تعالى : (وكل شىء فعلوه فى الزبر) : لأن تسليط
العامل إنما يكون على حسب المعنى ، والمعنى هنا أنهم فعلوا كل شىء فى الزبر
حتى يصح تسليطه على ما قبله : وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت فى
الزبر : وهو مخالف لذلك المعنى : فالرفع هنا واجب : لا راجح ،
والفعل المتأخر صفة للاسم : فلا يصح له أن يعمل فيه وليس منه (أزيد
ذهب به) لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط .

باب التنازع

ص - باب في التنازع : يَجُوزُ فِي نَحْوِ (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتِ زَيْدًا) إِعْمَالُ الْأَوَّلِ . وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ . فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ . أَوِ الثَّانِي . وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ . فَيُضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطُّ نَحْوُ :

* جَفَوْنِي وَكَلِمٌ أَجْفَ الْأَخْلَاءُ (١) *

وَلَيْسَ مِنْهُ :

* كَفَانِي وَكَلِمٌ أَطْلُبُ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ *

لِفَسَادِ الْمَعْنَى :

ش - يسمي هذا الباب باب التنازع : وباب الإعمال أيضا .
وضابطه : (أن يتقدم عاملان أو أكثر . ويتأخر معمول أو أكثر .
ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر) .

(١) البيت هو :

جفوني ولم أجف الأخلاء ، إنني لغير جميل من خليلي مهمل

جفا: فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به ولم: الواو حذفت عطف، لم: حرق نفي وجزم وقلب، أجف: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، الأخلاء: مفعول به. أن حرف توكيد ونصب النون للوقاية. والياء اسم إن، لغير: جار ومجرور متعلق بمهل، جميل: مضاف إليه. من: حرف جر خليل: مجرور بمن، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه، مهمل: خبر إن.

مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) . وذلك لأن (آتوني) فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ (أفرغ) فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول . وتأخر عنهما (قطراً) وكل منهما طالب له .

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول : « ضرب وأكرم زيد عمراً » .

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً : (كما صليت . وباركت : وترحمت على إبراهيم) ف (على إبراهيم) مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام : (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبّر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين) ف (دبّر) منصوب على الظرفية ، و (ثلاثاً وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق . وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لا خلاف في جواز إعمال أى العاملين أو العوامل شئت . وإنما الخلاف في المختار : فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه . والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه .

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو (قام وقعد أخواك) و (قام وضربتها أخواك) و (قام ومررت بهما أخواك) وذلك لأن الاسم المتنازع فيه — وهو (أخواك) في المثال — في نية التقديم ، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة .

وإن أعملت الثاني : فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته . فقلت
(قاما وقعد أخواك) وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته ،
فقلت (ضربت وضربني أخواك) و (مررت ومر بي أخواك) ، ولاتقل
(ضربتهما) ولا (مررت بهما) . لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً
ورتبة . وإنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط . ولا كذلك
المنصوب والمجرور :

وليس من التنازع قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ، ولم أطلب قليل من المال (١)
وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء
كما قدمنا ولو وجه هنا « كفاني » و « أطلب » إلى « قليل » فسد المعنى ،
لأن « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره . فإذا كان ما بعدها
مثبتاً كان منفيماً ، نحو « لو جاءني أكرمته » وإذا كان منفيماً كان مثبتاً .
نحو « لو لم يسيء لم أعاقبه » وعلى هذا فقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة
« مني » لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل

(١) البيت لامرئ القيس ، لو : حرف امتناع لامتناع ، أن : حرف توكيد
ونصب ما : مصدرية ، أسعى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا .
وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن لأدنى : جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر أن . وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف
والتقدير . لو ثبت كون سعى لأدنى ، معيشة : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة كنى :
فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ولم الواو عاطفة ، ولم : حرف نفي وجزم
وقلب ، أطلب فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ،
قليل : فاعل كفاني ، من المال جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

شيء امتنع لعله ثبت نقيضه : ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة . وقوله « ولم أطلب » مثبت لكونه منفيًا بلم . وقد دخل عليه حرف الامتناع : فلو وجهه إلى « قليل » وجب فيه إثبات طلب التليل . وهو عين مانفاه أولاً : وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفاً . وتقديره « ولم أطلب الملك » ومقتضى ذلك أنه طالب للملك . وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاي . ولو قدرته مستأنفاً محضاً غير داخل تحت حكم لو . قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباطاً وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط .

تطبيق عام

(١)

عن الأسماء المرفوعة : ونوعها وحكمها الإعرابي في القطعة الآتية : قال البديع في المقامة القرىضية وهي أولى مقاماته .

حدثنا عيسى بن هشام قال :

طرحني النوى مطارحها : حتى إذا وطئت جرجان الأقصى ، استظهرت على الأيام بضياح أجلت فيها يد العارة : وأمواً وقفها على التجارة ، وحاتوت جعلته مثابة . ورفقة اتخذتها صحابة : وجعلت للدار حاشيتي النهار ، وللحاتوت ما بينهما . فجلسنا يوماً نتذاكر القرىض وأهله ، وتلقاها شاب قد جلس غير بعيد . ينصت وكأنه يفهم ويسكت وكأنه

لا يعلم : حتى إذا مال الكلام بنا ميله : وجر فينا ذيله : قال : قد أصبتم
عذيقه. ووافقتم جديله : ولو شئت للفظت وأفضت. ولو قلت لأصدرت
وأوردت : وجموت الحق في معرض بيان يسمع الصم وينزل العصم :
قلت : يا فاضل ادن فقد منيت : وهات فقد أثنيت : فدنا وقال : ومنه
وقف بالديار وعرضاتها : واغتدى والطير في وكناتها : ووصف الخيل
بصفتها : ولم يقل الشعر كاسبا : ولم يجد القول راغباً : ففضل من تفتق
للحيلة لسانه : وانتجع للرغبة بنانه : قلنا : فما تقول في النابغة ؟ قال :
ينسب إذا عشق : ويسلب إذا حنق : ويمدح إذا رغب : ويتعذر إذا
رهب : ولا يرمى إلا صائباً : قلنا : فما تقول في زهير ؟ قال : يذيب
الشعر والشعر يذيبه : ويدعو القول والسحر يجيبه : قلنا : فما تقول في
طرفة ؟ قال : هو ماء الأشعار وطينتها : وكثر القوافي ومدينتها : مات
ولم تظهر أسرار دفاثنه ولم تفتح أغلاق خزائنه : قلنا : فما تقول في جرير
والفرزدق ؟ وأيهما أسبق ؟ قال : جرير أرق شعراً : وأغزر غزراً :
والفرزدق أمتن صخرأً وأكثر فخرأً. إذا نسب أشجى : وإذا ثلب أردى :
وإذا مدح أسنى : والفرزدق إذا افتخر أجزأ وإذا احتقر أزرى : وإذا
وصف أوفى : قلنا : فما تقول في المحدثين من الشعراء والمتقدمين منهم ؟
قال : المتقدمون أشرف لفظاً : وأكثر من المعاني حظاً : والمتأخرون
ألطف صنعاً : وأرق نسجاً : قلنا : فلو رأيت من أشعارك : ورويت
لنا من أخبارك : قال : نخذهما في معرض واحد : وقال :

أما تروني أتغشى طمراً ممتضياً في الضر أمراً إمرأ
مضطبنا على الليالي عمراً ملاقياً منها صرفاً حمراً

أقصى أمانى طلوع الشعري
وكان هذا الحر أعلى قدراً
ضربت لسرا قباباً خضراً
فانقلب الدهر لبطن ظهراً
لم يبق من وبرى إلا ذكرى
لولا عجوز لى بسر من را
قد جلب الدهر عليهم شرا

فقد غنينا بالأمانى دهرأ
وماء هذا الوجه أغلى سعراً
فى دار دارا وإيوان كسرى
وعاد عرف العيش عندى نكراً
ثم إلى اليوم هلم جرا
وأفرخ دون جبال بصرى
قلت يا سادات نفسى صبوا

قاله عيسى بن هشام : فأنته ما تاح : وأعرض عنا فراح . فبجعلت
أنفيه وأنكره ، وكأنى أعرفه . ثم دلتنى عليه ثناياه . فقلت . الإسكندرى
والله . فقد كان فارقنا خشفا ووافانا جلفا . ونهضت على إثره . ثم
قبضت على خصره . وقلت :

ألست أبا الفتح ؟ ألم نربك فينا وليداً ولبثت فينا من عمرك سنين ؟
فأى عجوز لك بسر من رأى ؟ فضحك إلى . وقال :

ويحك ! هذا الزمان زور فلا ، يغرنك الغرور
لا تلتزم حالة ولكن در بالليالى كما تدور

(٢)

أعرب الأبيات الآتية :

قال المتنبي :

أرق على أرق ومثلى بأرق
جهد الصباية أن تكون كما أرى :

وجوى بزيد وعبرة تترقرق
عين مسهدة ، وقلب يخفق

ملاح برق أو ترنم طائر
وعذلت أهل العشق حتى ذقته
وعذرتهم وعرفت ذنبي أنى
إلا انثيت ؟ ولى فؤاد شيق
فعمجت كيف يموت من لا يعشق
عيرتهم ؟ فلقيت منه مالقوا

(٣)

عين الجمل الإسمية والجمل الفعلية وأعرب كل فعل في الأبيات
الآتية :

قال المعري من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا، وهي في ديوانه سقط
الزند :

غير مجد في ملتي واعتقادي
وشبيه صوت النعي إذا قيد
أبكت تلكم الحمامة أم غند
صاح ، هذى قبورنا تملأ الرح
خفف الوطاء ما أظن أديم ال
وقبيح بنا وإن قدم العه
سر إن اسطعت في الهواء رويداً
رب لحد قد صار لحداً مراراً
ودفين على بقايا دفين
فاسأل الفرقدين عن أحسا
كم أقاما على زوال نهاراً
نعب كلها الحياة فما أء
نوح باك ولا ترنم شاد
س بصوت البشير في كل ناد
ت على فرع غضها المياد
ب فأين القبور من عهد عاد ؟
أرض إلا من هذه الأجساد
د هوان الآباء والأجداد
لا اختيلاً على رفات العباد
ضاحك من تراحم الأضداد
في طويل الأزمان والآباد
من قبيل وآنسا من بلاد
وأنارا للدلج في سواد
جب إلا من راغب في ازدياد

إن حزناً في ساعة الموت أضعا فت سرور في ساعة الميلاد
نحلق الناس للبقاء فضلت أمة يحسبونهم للنقاد
إنما ينقلون من دار أعما ل إلى دار شقوة أو رشاد
ضجعة الموت رقدة يسترىح الـ جسم فيها، والعيش مثل السهاد

باب : المفعول منصوب

ص - باب : المتعول منصوب .

ش - قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً ، واعلم الآن أن المفعول
منصوب أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع
ثقيل ، والمفعول يكون واحداً فأكثر ، والنصب خفيف ، فجعلوا
الثقيل للقليل ، والخفيف للكثير ، قصداً للتعادل .

ص - وهو خمسة .

ش - هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، كضربت زيداً ،
والمفعول المطلق وهو المصدر ، كضربت ضرباً ، والمفعول فيه ، وهو
الظرف ، كصمت يوم الخميس ، وجلست أمامك ، والمفعول له
كقمت إجلالاً لك ، والمفعول معه ، كسرت والنيل .
ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولاً به ، وقدر «سرت
وجاوزت النيل» .

ونقص الكوفيون منها المفعول له ، فجعلوه من باب المفعول المطلق ،
مثل « قعدت جلوساً » .

وزاد السيرافي سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو : « واختار موسى

قومه سبعين رجلاً » لأن المعنى من قومه .

المفعول به

ص - المفعولُ بهِ . وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ .
ك « ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

ش - هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله : وقد استشكل بقولك
« ما ضربت زيدا » أو « لا تضرب زيدا » وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما
هو تعلقه بما لا يعقل إلا به ، ألا ترى أن « زيدا » في المثالين متعلق بضرب .
وأن « ضرب » يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات (١) .

(١) المفعول به هو اسم دل على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتا أو نفيًا ولم تغير
لأجله صورة الفعل ، نحو « بريت القلم ، وما بريت القلم » .
وقد يتعدد في الكلام إن كان الفعل متعديا إلى أكثر من مفعول به واحد ، نحو
« أعطيت الفقير درهما ، وظننت الأمر واقعا ، وأعلمت سعيدا الأمر جليا » .

والمفعول به قسمان : صريح وغير صريح .
والصريح قسمان : ظاهر ، نحو « فتح خالد الباب » وضمير متصل ، نحو « أكرمتك
وأكرمتهم » أو منفصل ، نحو « إياك نعبد وإياك نستعين » ، ونحو « إياه أريد » .
وغير الصريح ثلاثة أقسام : مؤول بمصدر بعد حرف مصدرى نحو « علمت أنك
تجتهد » وجملة مؤولة بمفرد ، نحو « ظننتك تجتهد » ، وجار ومجرور ، نحو « أخذت
بيدك » .

وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به : ويسمى المنصوب على
نزع الخافض ، فهو يرجع إلى أصله في النصب ، لقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام
وللمفعول به أربعة أحكام :

- ١ - أنه يجب نصبه .
- ٢ - أنه يجوز حذفه لدليل ، نحو « رعت الماشية » ويقال : « هل رأيت الخليل ؟ »
فتقول « رأيت » ، قال تعالى « ما ودعك ربك وما قلى » وقال : « ما أنزلنا عليك القرآن
لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى » .

المنادى

ص - وَمِنْهُ الْمَنَادَى .

ش - أى : ومن المفعول به المنادى : وذلك لأن قولك « يا عبد الله » أصله أدعو عبد الله : فحذف الفعل وأنيب « يا » عنه :

ص - وإنما يُنْصَبُ مُضَافًا كـ « يا عبدَ اللهِ » أو شبيهاً بالمضاف كـ « يا حسناً وجهه » و « يا طالِعاً جبلاً » و « يا رَفِيقاً بالعباد » أو نكرةً غيرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى يا رجلاً خذ بيدي .
ش - يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافاً ، كقولك : « يا عبد الله » و « يا رسول الله » وقول الشاعر :

= وقد ينزل المتعدى منزلة اللازم لعدم تعلق غرض بالمفعول به ، فلا يذكر له مفعول ولا يقدر ، كقوله تعالى : هل يستوى الذين يعاونون والذين لا يعلمون .
وما نصب مفعولين من أفعال القابض جاز فيه حذف مفعوليه معا وحذف أحدهما لدليل . فن حذف أحدهما قوله تعالى : « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » أى تزعمونهم شركائى . ومن حذفهما معا قولهم « من يسمع يخل » أى يخل ما يسمعه حقا .
٣ - أنه يجوز أن يحذف فعله لدليل ، كقوله تعالى : « ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا . خير أ ، ويقال لك : من أكرم ؟ فتقول « العلماء » . ويجب حذفه فى الأمثال ونحوها مما اشتهر بحذف الفعل نحو « الكلاب على البقر » ، ونحو « أمر مبيكاتك . لا أمر مضحكاتك » ونحو « كل شيء ولا شتيمة حر » . ونحو « أهلا وسهلا » ... ومن ذلك حذفه فى أبواب التحذير والاعراض والاختصاص والاشتغال والنعمة المقطوع وميأتى بيان ذلك فى مواضعه .
٤ - أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل . وقد يتقدم على الفاعل ، أو على الفعل والفاعل معا - و ليس هنا موضع تفصيل ذلك .

ألا يا عباد الله قلبي متم بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا (١)
 الثانية : أن يكون شبيهاً بالمضاف . وهو ما اتصل به شيء من تمام
 معناه . وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى . كقولك :
 « يا محموداً فعله » و « يا حسناً وجهه » و « يا جميلاً فعله » و « يا كثيراً
 بره » أو منصوباً به . كقولك : « يا طالماً جبلاً » أو مخفوضاً بخافض
 متعلق به كقولك : « يا رقيقاً بالعباد » و « يا خيراً من زيد » أو
 معطوفاً عليه قبل النداء كقولك : « يا ثلاثة وثلاثين » في رجل سميته
 بذلك :

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى : « يا رجلاً
 خذ بيدي » وقول الشاعر :

فيا راكباً إما عرضت فبلغن ندامى من نجران ألا تلاقيا (٢)

(١) البيت للأخطل التغلبي النصراني . . (ألا) أداة استفتاح وتنبية ، (يا) حرف
 نداء (عباد) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، عباد مضاف و(الله) مضاف إليه ، قلب :
 مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ويا المتكلم مضاف إليه ، (متم)
 خبر المبتدأ ، (بأحسن) جار ومجرور متعلق بتمتم ، وأحسن مضاف (ومن) اسم
 موصول مضاف إليه ، (صلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره
 التعذر . وفاعله ضمير مستتر جوازاً . والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، بعلا
 تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة . وموضع الشاهد هو يا عباد الله ، فعباد منادى منصوب
 لفظاً لأنه مضاف .

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في
 يوم الكلاب الثاني .

أيا : حرف نداء . وراكباً : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة . إما : كلمة مركبة
 من إن وما ، فإن : شرطية ، وما : زائدة ، عرضت فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطب
 فاعله . فبلغن : الفاء واقعة في جواب الشرط . بلغ ، فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بـ

ض - والمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَع بِهِ كَيَا زَيْدُ
وَيَا زَيْدَانَ . وَيَا زَيْدُونَ . وَيَا رَجُلَ لِمُعَيَّنٍ .

ش - يستحق المنادى البناء بأمرين : إفراده ، وتعريفه : ونعنى
بإفراده ألا يكون مضافاً ولا شبيهاً به : ونعنى بتعريفه أن يكون مراداً
به معين : سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو ، أو معرفة بعد
النداء - بسبب الإقبال عليه - كرجل وإنسان تريد بهما معنا . فإذا
وجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على ما يرفع به لو كان
معرباً . تقول : « يا زيد » بالضم : و « يا زيدان » بالألف : و « يا زيدون »
بالواو . قال الله تعالى : « يا نوح قد جادلتنا » « يا جبال أوبي معه » :

ص - فصل : وتقول : « يا غُلامُ » بالثلاثِ وبالياءِ فَتَحاً
وإِسْكَاناً . وبالألفِ .

ش - إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست
لغات :

=بنون التوكيد الخفيفة . وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت . والنون نون التوكيد
حرف لا محل له من الإعراب . ندأى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر . وياء المتكلم مضاف إليه . مبنى على الفتح في محل جر ،
نجران : مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .
والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من ندأى . أن : مخففة من الثقيلة . واسمها
ضمير شأن محذوف . والتقدير أنه أى الحال والشأن . لا : نافية للجنس تعمل عمل
إن . تلاقيا : اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للإطلاق وخبر لا محذوف ،
تقديره . لاتلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة . وأن
المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ .

إحداها : يا غلامى . بإثبات الياء الساكنة . كقوله تعالى : « يا عبادى لا خوف عليكم » .

والثانية : يا غلام ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها : قال الله تعالى : « يا عباد فاتقون (١) » .

الثالثة : ضم الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء ، وهى لغة ضعيفة . حكوا من كلامهم « يا أم لا تفعلى » بالضم . وقرئ « قال رب احكم بالحق » بالضم .

(١) أحرف النداء سبعة . وهى « الهزمة وأى ويا وأيا وهيا ووا وآ » .

فـ« الهزمة وأى » للمنادى القريب ، و« أيا وهيا وآ » للمنادى البعيد . و« يا » لكل منادى قريباً كان أو بعيداً أو متوسطاً . و« وا » للندبة . وهى التى ينادى بها المنادى المتفجع عليه . نحو « وا كبدى . واحسرتى » .

وتتبع « يا » فى نداء اسم الله تعالى ، فلا ينادى بغيرها . وفى الاستغاثة ، فلا يستغاث بغيرها ، وتتبع « وا » فى الندبة . فلا يندب بغيرها ، و« وا » أكثر استعمالاً من « يا » . لأن « يا » إنما تستعمل للندبة إذا أمن الالتباس بالنداء الحقيقى . كقوله : حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له . وقتت فيه بأمر الله يا عمرا . وحكم المنادى أنه منصوب إما لفظاً ، وإما محلاً . وعامل النصب فيه إما فعل محذوف وجوباً تقديره (أدعو) تاب حرف النداء منابه . وإما حرف النداء نفسه لتضمنه معنى (أدعو) وعلى الأول فهو مفعول به للفعل المحذوف . وعلى الثانى فهو منصوب بيا نفسها .

فينصب لفظاً . بمعنى أنه يكون معرباً منصوباً كما تنصب الأسماء المعربة إذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً به نحو « يا غافلاً تنبه . يا عبد الله . يا حسناً خلقه » . وينصب محلاً بمعنى أن يكون مبنياً فى محل نصب إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة . وبنائه على ما يرفع به من ضمة أو ألف أو واو . نحو يا على . يا أوس . يا رجل . يا فتى . يا رجلاً . يا مجتهدون .

وإذا كان المنادى المستحق للبناء مبنياً قبل النداء يبنى على حركة بنائه ؛ ويقال فيه : إنه مبنى على ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصيل .

الرابعة : يا غلامى ، بفتح الياء قال الله تعالى : « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم » .

الخامسة : يا غلاما ، بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : « يا حسرتنا على ما فرطت فى جنب الله » . « يا أسفا على يوسف » .

السادسة : يا غلام ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها كقول الشاعر :

ونست براجع مافات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى (١)

أى : بقولى يا لهف ، وقولى : ليت .

وتقول « يا غلام بالثلاث » أى بضم الميم وفتحها وكسرها . وقد بينت توجيه ذلك .

(١) ايس : فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه ، براجع : الباء حرف جر زائد . راجع : خبر ايس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعله . ما : اسم موصول مفعول به لراجع . مبنى على السكون فى محل نصب . فات فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة ما . منى : جار ومجرور متعلق بفات . بلهف : الباء حرف جر والمجرور محذوف تقديره بقولى . ولهف : منادى بحرف نداء محذوف والتقدير : بقولى يالهفا . بليت : الباء حرف جار لمجرور محذوف . وليت منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير ولا بقولى ليت . ولا : الواو للعطف لازائدة لتأكيد النوى . لو : حرف امتناع لامتناع . أنى . أن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسم أن وخبرها محذوف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل انعمل محذوف واقع شرطاً للو . وجوابها محذوف والتقدير . لو حدث أنى فعلت كذا لكان كذا - وموضع الشاهد قوله « بلهف » و« بليت » .

ص - وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ وَيَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمِّ بفتح
وَكسْر . وإِلْحَاقِ الألفِ أو الياءِ للأولَينِ قَبِيحٌ ، وللآخرينِ
ضَعِيفٌ .

ش - إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أمّاً ؛ جاز فيه عشر
لغات : الست المذكورة ؛ ولغات أربع أخرى .

إحداها : إبدال الياء تاء مكسورة ؛ وبها قرأ السبعة ما عدا ابن
عامر في « يا أبت »

الثانية : إبدالها تاء مفتوحة ؛ وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أبنا ؛ بالتاء والألف ؛ وبها قرىء شاذاً .

الرابعة : يا أبتى ؛ بالتاء والياء .

وهاتان اللغتان قبيحتان ؛ والأخيرة أقبح من التي قبلها ؛ وينبغي

ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء نحو : (يا غلام غلامى)

لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان ابن أم أو ابن

عم ، فيجوز فيهما أربع لغات : فتح الميم وكسرها ؛ وقد قرأت

السبعة بهما في قوله تعالى « قال يا ابن أم إن القوم استضعفوني » ؛ قال

يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي .

والثالثة : إثبات الياء كقول الشاعر :

يا ابن أمى ويا شقيتى نفسى أنت خلقتنى لدهر شديد (١)

والرابعة : قلب الياء ألفاً كقوله :

يا ابنة عما لا تلومى واهجعى (٢)

وهاتان اللغتان قليتان فى الاستعمال .

ص - (فصل) : ويجرى ما أفرد أو أضيف مقروناً بأل

من نعت المبنى وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون بأل على لفظه

أو محله ، وما أضيف مجرداً على محله . ونعت أى على لفظه .

والبدل والمنسوق المجرد كالمنادى المستقل مطلقاً .

ش - هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى .

(١) البيت لأبى زيد الطائى .

يا حرف نداء . ابن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة . ابن مضاف وأم من

أى مضاف إليه ، وأم ، مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . ويا : الواو عاطفة

يا حرف نداء . شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، شقيق مضاف ونفس من

نفسى مضاف إليه ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . أنت : مبتدأ . خلقتنى : فعل

وفاعل ومفعول . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ - وموضع الشاهد قوله يا ابن أمى

حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف

إلى ياء المتكلم هو لفظ أم .

(٢) هو لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلي . يا : حرف نداء . ابنة : منادى منصوب

بالفتحة ، ابنة مضاف وعم من عما مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم

المنقلبة ألفاً وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . وموضع

الشاهد قوله يا ابنة عما . حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة .

والخاصل : أن المنادى إذا كان مبنيًا وكان تابعه نعتاً ، أو تأكيداً
أو بيانا أو نسقاً بالألف واللام ، وكان مع ذلك مفرداً ، أو مضافاً وفيه
الألف واللام — جاز فيه الرفع على لفظ المنادى ، والنصب على محله ،
تقول في النعت (يا زيد الظريف) بالرفع و (الظريف) بالنصب ،
وفي التأكيد (يا تميم أجمعون) و (أجمعين) : وفي البيان (يا سعيد كرز)
و (كرزاً) . وفي النسق (يا زيد والضحاك) و (الضحاك) قال الشاعر :

يا حكم الوارث عن عبد الملك (١)

روى برفع (الوارث) ونصبه : وقال آخر :

فما كعب ابن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا (٢)

(١) البيت لرؤية الراجز . يا : حرف نداء . حكم : منادى مبني على الضم في
محل نصب . الوارث : نعت لحكم مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحله . وهو
اسم فاعل وفيه ضمير مستتر هو فاعله . عن : حرف جر عيد : مجرور بعن ، والجار
والمجرور متعلق بالوارث وعيد : مضاف و الملك مضاف إليه . مجرور بكسرة
منع من ظهورها سكون الوقف .

(٢) البيت لحرير ابن مامة وهو رجل من إباد اشتهر بالكرم والسخاء . ابن
أروى ، المراد به عثمان بن عفان . ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس . كعب : اسم ما .
ابن صفة لكعب . مامة : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث . وابن الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما . ابن
مضاف ، وأروى مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على آخره نيابة عن الكسرة لأنه علم مؤنث
بألف التأنيث المقصورة . بأجود : الباء حرف جر زائد . أجود : خبر ما منصوب بفتحة
مقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة النائية عن الكسرة الناشئة بسبب حرف الجر
الزائد . لأن « أجود » ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل . منك : جار ومجرور =

والقوافي منصوبة : وقال آخر :

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق (١)
وقال الله تعالى : « يا جبال أوبي معه والطير » ، وقرىء شاذاً
« والطير » (بالضم) وهذه أمثله المفرد. وكذلك المضاف الذي فيه أل. تقول :
(يا زيد الحسن الوجه . والحسن الوجه) وقال الشاعر :
يا صاح يا ذا الضامر العنس (٢)

= متعلق بأجود. يا : حرف نداء عمر : بالضم على المشهور. وهو منادى مبني على الضم
في محل نصب . الجوادا : نعت لعمر على محله . ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

وموضع الشاهد لفظ الجواد فإنه نعت لعمر على المحل .

(١) ألا : أداة استفتاح وتثنية ، يا ، حرف نداء زيد ، منادى مبني على الضم
في محل نصب . والضحاك : الواو حرف عطف ، والضحاك معطوف على زيد بالرفع
إتباعاً له على اللفظ ، وبالنصب إتباعاً له على المحل : سيرا : فعل أمر مبني على حذف
النون ، وألف الاثنين فاعل : فقد : الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق
جاوزتما : جاوز : فعل ماض . وتاء المخاطب فاعل ، والميم حرف عماد والألف حرف
دال على تثنية المخاطب . خمر : مفعول به لجاوز ، وهو مضاف والطريق مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة ، وموضع الشاهد فيه هو يا زيد والضحاك ، فالضحاك روي
بنصبه ورفعه ، لأن المعطوف على المنادى إذا كان اسماً مقترناً بآل غير مضاف جاز فيه
وجهان .

(٢) تمام البيت : والرجل ذي الاتساع والحاس . يا : حرف نداء ، صاح :
منادى مرخم ، وأصله صاحب ، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب .
يا : حرف نداء . ذا : اسم إشارة منادى ، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره
اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب . الضامر : نعت لذا المنادى ، مرفوع
تبعاً للفظ ، أو منصوب تبعاً للمحل . الضامر مضاف ، والعنس : مضاف إليه ، والشاهد في
الضامر العنس ، فإنه نعت مقترن بآل ومضاف ، وقد روي برفعه ونصبه .

يروى برفع « الضامر » ونصبه ۞

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافا ، وليس فيه الألف واللام ،
تعين نصبه على المحل . كقولك : « يا زيد صاحب عمرو » ، و « يا زيد
أبا عبد الله » و « يا تميم كلکم » أو « كلهم » ، و « يا زيد أبا عبد الله »
قال تعالى : « قل اللهم فاطر السموات والأرض » .

وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ . كقوله تعالى « يا أيها
الناس » ، « يا أيها النبي » .

وإن كان التابع بدلا ، أو نسقا بغير الألف واللام . أعطى ما يستحقه
لو كان منادى . تقول فى البدل : « يا سعيد كرز » بضم « كرز » بغير
تنوين كما تقول « يا كرز » و « يا سعيد أبا عبد الله » بالنصب ، كما
تقول : يا أبا عبد الله : وفى النسق « يا زيد وعمرو » بالضم و « يا زيد
وأبا عبد الله » بالنصب وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى
معربا .

ص - ولك فى نحو : * يا زَيْدُ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ * ۞

فَتَنَحُّهُمَا أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ .

ش - إذا تكرر المنادى المفرد مضافا : نحو « يا زيد زيد اليعمالات »

جاز لك فى الأول وجهان :

أحدهما : الضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثانى

حينئذ : إما منادى سقط منه حرف النداء ، وإما عطف بيان ، وإما

مفعولا بتقدير أعنى ۞

والثاني : الفتح وذلك على أن الأصل : يا زيد اليعملات زيد اليعملات . ثم اختلف فيه ، فقال سيبويه : حذف « اليعملات » من الثاني لدلالة الأول عليه ، وأقحم « زيد » بين المضاف والمضاف إليه ، وقال المبرد : حذف « اليعملات » من الأول لدلالة الثاني عليه ، وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف : أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضامين وهما كالكلمة الواحدة ، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل والكثير عكسه (١) .

(١) الخلاصة أنه إن كان المنادى مبنياً فلتابعه أربعة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى . وهو تابع « أي وأية واسم الإشارة » نحو « يا أيها الرجل ، يا أيها المرأة ، يا هذا الرجل ، يا هذه المرأة » ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه (أل) ولا توصف (أي وأية) في باب النداء إلا بما فيه (أل) أو باسم الإشارة ، نحو « يا أيها ذا الرجل » .

٢ - ما يجب ضممه للبناء ، وهو البدل والمعطوف المجرد من (أل) اللذان لم يضافا ، نحو « يا سعد خليل ، ويا سعد و خليل » .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع أضيف مجرداً من (أل) نحو « يا علي أبا الحسن ، ويا علي وأبا سعيد ، يا خليل صاحب » خالد ، يا تلاميذ كلهم أو كلكم ، يا رجل أبا خليل » .

٤ - ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله ، وهو نوعان (الأول) التعت المضاف المقترن بأل ، وذلك يكون في الصفات المشتقة المضافة إلى معموها ، نحو « يا خالد الحسن الخلق ، أو الحسن الخلق ، ويا خليل خادم الأمة ، أو خادم الأمة » (الثاني) ما كان مفرداً من نعت أو توكيد أو عطف بيان أو معطوف مقترن بأل نحو ، « يا علي الكريم أو الكريم يا مسلمون كلكم أو كلكم بالرفع والنصب ، يا رجل خليل ، يا علي والضيف ، أو والضيف » ومن العطف بالنصب تبعاً لمحل المنادى قوله تعالى : « يا جبال أوبي معه والطير » وقرئ في غير السبعة : « والطير » بالرفع عطفاً على اللفظ .

ص - فصل : ويجوزُ ترخيمُ المنادى المعرفة ، وهو :
حذفُ آخره تخفيفاً ، فذُو التاء مُطلقاً كيَاطلَح ، ويأثبُ ،
وغيره بشرطِ ضمّه وعلميّته ، ومجاوزته ثلاثةَ أحرفٍ ، كيا
جعف ، ضمّاً وفتحاً .

ش - من أحكام المنادى الترخيم (١) ، وهو : حذف آخره
تخفيفاً ، وهي تسمية قديمة . وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود

= وإن كان المنادى معرباً منصوباً فتابعه أبداً منصوب معرب نحو « يا أبا الحسن صاحبنا
ياذا الفضل وذا العلم ، يا أبو خالد والضيف » إلا إذا كان بدلاً أو معطوفاً مجردين من
(أل) غير مضافين ، فهما مبنيان . نحو « يا أبا الحسن علي ، يا أبا عبد الله وخالد » .
(١) فالترخيم هو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو « يا فاطم » والأصل « يا فاطمة »
والمنادى الذي يحذف آخره يسمى (مرخماً) .

ولا يرخم من الأسماء إلا شيطان :

١ - ما كان مختوماً بتاء التانيث ، سواء أكان علماً أم غير علم نحو « ياعائش
وياهب » في (عائشة وهبة) .

٢ - العلم المذكر أو المؤنث على شرط أن يكون غير مركب . وأن يكون زائداً
على ثلاثة أحرف ، نحو « يا جعفر وياسعا » في « جعفر وسعاد » .
فلا ترخم النكرة ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء ولا المركب
فلا يقال : « يا إنسا » في (إنسان) لأنه غير علم ولا (يا حس) في (ياحسن) لأنه على
ثلاثة أحرف ولا مثل (يا عبد الرحمن) لأنه مركب . وأما ترخيم (صاحب) في قولهم
(يا صاحب) مع كونه غير علم فهو شاذ لا يقاس عليه .

ويحذف للترخيم إما حرف واحد وهو الأكثر كما تقدم ، وإما حرفان وهو قليل ،
فتقول : يا عمّ ويا منص « في عثمان ومنصور » .

وفي المنادى المرخم لغتان :

قرأ : « ونادوا يا مال » فقال : ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم ، ذكره الزمخشري وغيره : وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه .

وشرطه أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، فتقول ثبة - وهي الجماعة - (يائب) كما تقول في عائشة (يا عائش) وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله شروط : أحدها أن يكون مبنياً على الضم ، والثاني أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف ، وذلك نحو حارث وجعفر ، تقول : (يا حار) و (يا جعف) ولا يجوز في نحو (عبد الله) و (شاب قرناها) أن يرخما ، لأنهما ليس مضمومين ، ولا في نحو إنسان مقصوداً به معين لأنه ليس علماً ، ولا في نحو (زيد) و (عمرو) و (حكيم) لأنها ثلاثية ، وأجاز الفراء الترخيم في (حكيم) و (حسن) ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط ، قياساً على إجرائهم نحو (سقر) مجرى زينب في إيجاب منع الصرف ، لا مجرى هند في إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم (جمزى) لحركة وسطه مجرى حباري في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لا مجرى حبل في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

= ١ - أن تبقى آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف من ضمة أو فتحة أو كسرة نحو : يا حار . يا منص . يا جعف ، وهذه لغة من ينتظر .

٢ - أن يكون محركاً بحركة الحرف المحذوف نحو يا جعف ويا حار بالضم . وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر .

وأشرت بقولي (كياجعف ضها وفتحاً) إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف ، فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز ألا تقطع النظر عنه ، بل تجعله مقدرأ ، فيبقى (ما كان) على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر .

فتقول على اللغة الثانية في جعفر : (ياجعف) ببقاء فتحة الفاء وفي مالك (يا مال) ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود . وفي منصور (يا منص) ببقاء ضمة الصاد . وفي هرقل (يا هرق) ببقاء سكون القاف .

وتقول في اللغة الأولى : (يا جعفت ويا مال : ويا هرق) بضم أعجازهن ، وهي قراءة أبي السرار الغنوي ، و (يا منص) باجتلاب ضمة غير (تلك الضمة) التي كانت قبل الترخيم .

ص - وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلْمَانٌ ، وَمَنْصُورٌ وَمَسْكِينٌ حُرْفَانِ وَمِنْ نَحْوِ : « مَعْدُ يَكْرِبٌ » الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ .

ش - المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثلنا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط أحدها : أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، الثاني : أن يكون معتلاً ، الثالث : أن يكون ساكناً ، الرابع أن يكون قبله ثلاثة أحرف قاقوقها : وذلك نحو « سلمان ، ومنصور ، ومسكين » علماً . تقول : يا سلم ، ويا منص ، ويا مسك ، قال الشاعر :

يا مرو إن مطيبي محبوبسة ترجو الحباء وربها لم ييأس (١)
« يريد » يامروان « وقال الآخر :

قنى فانظري يا أسم هل تعرفينه (٢)

يريد « يا أسماء »

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو « مختار » علماء ،
لأن المعتل أصلي ، لأن الأصل مختير أو مختير ، فأبدلت الياء ألفا ، وعن

(١) البيت للفرزدق .

يا : حرف نداء . مرو : منادى مرخم ، مبني على الضم في محل نصب . إن : حرف
توكيد ونصب . مطيبي : مطية ، اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم .
وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . محبوبسة : خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .
ترجو : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن . الحباء : مفعول ثان لترجو . وربها : الواو واو
الحال ، وها : مضاف إليه . لم : حرف نفي وجزم . ييأس : فعل مضارع مجزوم ،
وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروي . وفاعل ضمير مستتر فيه :
والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

وموضع الشاهد (يامرو) إذ أصله يامروان ، وقد رخمه بحذف آخره . وهو
النون ، ثم تلا هذا الحذف حذف آخر ، فحذف الحرف الذي قبل النون . لكونه حرفاً
معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة المخزومي من قصيدته الرائية ، وعجزه : « أهذا المغيري
الذي كان يذكر » . قنى : فعل أمر ، مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .
فانظري : الفاء حرف عطف انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة
المخاطبة فاعل . يا : حرف نداء . أسم : منادى مبني على الضم في محل نصب . هل : حرف
استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب . تعرفينه ، فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون وياء المخاطبة فاعل . والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .
وموضع الشاهد فيه هو (يا أسم) إذ رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ، ثم تلا
هذا الحذف حذف آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر الذي هو الألف .

الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة : كما شبهوا ألف مراى فى النسب بألف حبارى فحذفوها : وفى نحو دلامص علما : لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم : « درع دلامص » و « درع دلاص » لكنها حرف صحيح لا معتل : وفى نحو « سعيد وعماد وثمود » لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف : وعن الفراء إجازة حذفهن وأنشد سيبويه :

تنكرت منا بعد معرفة لى (١)

أى : يالميس . فحذفوا السين فقط .

وفى نحو « هبيخ : وقنور » لأن حرف العلة محرك .

والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك فى المركب تركيب المزج : نحو « معدى كرب » و « حضر موت » تقول : « يا معدى » و « يا حضر » .

ص - فصل ، وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ : « يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ بِفَتْحِ
لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ » إِلَّا فى لَامِ الْمُعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ
يَا ، نَحْوُ : « يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو » و « يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ » .

(١) هو لأوس بن حجر ، والشطر الثانى قوله :

بعد التصاقى والشباب المكرم

الإعراب : تنكرت تنكر : فعل ماض ، والتاء ، ضمير المخاطبة فاعل ، منا : جار ومجرور متعلق بتنكر . بعد : ظرف منصوب على الظرفية متعلق بتنكر . معرفة : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . لى : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب .

وموضع الشاهد لفظ (لى) حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله لميس .

ش — من أقسام المنادى : المستغاث به .
وهو : « كل اسم نودى ليخلص من شدة ، أو يعين على دفع
مشقة » (١) .

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالب
استعماله مجروراً بلام مفتوحة ، وهي متعلقة بيا عند ابن جني ، لما فيها
من معنى الفعل ، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ،
وينسب ذلك إلى سيبويه ، وقال ابن خروف : هي زائدة فلا تتعلق
بشيء ، وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل
وهي حرف تعليل ، وتعلقها بفعل محذوف ، وتقديره : أدعوك لكذا ،

(١) فالاستغاثة هي نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة ، نحو : يا ليقوياء للضعفاء .
والمطلوب منه الإعانة يسمى (مستغاثاً) والمطلوب له الإعانة يسمى (مستغاثاً له) ولا يستعمل
للاستغاثة من أحرف النداء إلا (يا) ولا يجوز حذفها ولا حذف المستغاث ، أما المستغاث
له فحذفه جائز ، نحو ، (يا لله) وللمستغاث ثلاثة أوجه :

- ١ - أن يجر بلام زائدة واجبة الفتح كقول الشاعر :
يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد
ولا تكسر هذه اللام إلا إذا تكرر المستغاث غير مقترن بـ (يا) كقول الآخر :
بيكيك فاء بعيد الدار مغرب يا للكهول وللشبان ، للشيب
- ٢ - أن ينخم بالفتحة زائدة كقول الشاعر :
يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
- ٣ - أن يبقى على حاله كقول الآخر :
ألا يا قوم للمعجب العجيب وللغفلات تعرض للآريب
أما المستغاث له فإن ذكر في الكلام وجب جره بلام مكسورة دائماً نحو : يا لقومي
للعلم « وقد يجر : (من) كقول الشاعر :
يا للرجال ذوى الألباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم ديننا .

وذلك كقول عمر رضى الله عنه « يا لله للمسلمين » بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر ، فإن أعدت « يا » مع المعطوف فتحت اللام ، قال الشاعر :

يا لقومى ويا لأمثال قومى لأناس عتوهم فى ازدياد (١)

وإن لم تعد « يا » كسرت لام المعطوف ، كقوله :

يبكيك ناء بعيد الدار مغرب يا للكهول وللشبان للعجب (٢)

(١) يا : حرف نداء واستغاثة . لقومى : اللام ، حرف جر . قوم ، مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت يا عليه فتد ابى الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيديويه .

ويا لأمثال : الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثة واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، وقوم من قومى : مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه كذلك . لأناس : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره أدهوهم لأناس . عتوهم . عتو : مبتدأ وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه . فى ازدياد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس .

وموضع الشاهد (يا لقومى ويا لأمثال) حيث جر المستغاث فى الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة .

(٢) الإعراب : يبكيك ، يبكى : فعل مضارع والكاف ضمير المخاطب مفعول به . تاء : فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل . بعيد : صفة لناء . الدار مضاف إليه . مغرب : صفة لناء . يا : حرف نداء واستغاثة . للكهول : اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل المحذوف . وللشبان : الواو عاطفة ، واللام جارة . الشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق . العجب : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف . أى : أدعوكم للعجب .

والمستغاث به استعمالان آخران أحدهما : أن تلحق آخره ألفاء ،
فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله ، وذلك كقوله :

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان (١)

الثاني : أن تدخل عليه اللام من أوله ، ولا تلحقه الألف من آخره ،
وحينئذ يجري عليه حكم المنادى . فتقول على ذلك : « يا زيد لعمر و »
بضم زيد ، و (يا عبد الله لزيد) بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب (٢)

= وموضع الشاهد هو « يالكهول والشبان » فقد جر الشبان بلام مكسورة إذ أنه
معطوف من غير أن يعيد معه يا .

(١) يا : حرف نداء واستغاثة . يزيدا : منادى مستغاث به مبني على ضم مقدر
على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة التي أتى بها لأجل الألف في
محل نصب . لآمل : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي أدعوك . أمل :
اسم فاعل وفاعله ضمير . نيل : مفعول به لآمل . عز : مضاف إليه . وغنى : الواو
عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو عز ، وموضع الشاهد هو قوله يا يزيدا . حيث
أحق المستغاث به الألف في آخره ؛ ولم يدخل عليه اللام في أوله .

(٢) ألا : أداة استفتاح وتنبية . يا : حرف نداء واستغاثة . قوم : منادى مستغاث
به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأني بها
لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها . للعجب جار ومجرور متعلق بفعل
محذوف والتقدير : أدعوكم للعجب . العجيب : صفة للعجب . وللغفلات : حرف
عطف . تعرض : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الغفلات ، والجملة
من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات ، أو في محل نصب حال منه . للأريب : جار
ومجرور متعلق بتعرض . والشاهد فيه قوله : يا قوم . حيث استعمل المستغاث به
استعمال المنادى . فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره . وهذا أقل
الاستعمالات الثلاثة .

ص - والنَّادِبُ : وا زَيْدًا وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَا رَأْسًا . وَاكَّ
إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَقْفًا .

ش - المندوب : هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه ، فالأول
كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقيمت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
والثاني كقول المتنبي :

وا حر قلباه ممن قلبه شيم ومن بجسمى وحالى عنده سقم (٢)
ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفا : « وا » وهى الغالبة
عليه والمختصة به ، و (يا) وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض :

وحكمه حكم المنادى ، فتقول (وازيد) بالضم ، و (واعد الله)
بالنصب ، ولك أن تلحق آخره ألفا ، فتقول : وازيدا ، واعمرا :

(١) هو بجرير . حملت . حمل : فعل ماض مبنى للمجهول . والتاء نائب فاعل وهو
مفعول أول . أمراً : مفعول ثان . عظيماً : صفة لأمرأ .

يا : حرف نداء وندبة . عمرا : منادى مندوب ، مبنى على الضم المقدر على آخره
منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأق بها لأجل الألف .

(٢) الإعراب : وا : حرف نداء وندبة . مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

حر : منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة . قلباه : مضاف إليه ، مجرور بكسرة
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للدلالة على الندبة ،
والهاء للسكت . قلب : مبتدأ . والها ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول فى ممن ،
مضاف إليه . شيم : خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة من . بجسمى . جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وحالى : الواو عاطفة ، حال : معطوف على
جسمى ، وياه المتكلم مضاف إليه . عند : ظرف خبر مقدم . سقم : مبتدأ مؤخر .
وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة والشاهد هو (واحر قلباه) .

ولك إلحاق الهاء في الوقف ، فتقول : وا زيدا وا عمراه : فإن وصلت حذفها ، إلا في الضرورة ، فيجوز إثباتها ، كما تقدم في بيت المتنبي . ويجوز (حينئذ) أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين . وقولى (والنادب) معناه : ويقول النادب .

المفعول المطلق

ص - والمفعولُ المطلقُ ، وهو : المَصْدَرُ الفَصْلَةُ المُسَلِّطُ عليه عاملٌ من لفظه « كضربتُ ضرباً » أو من معناه ك « قعدتُ جُلوساً » ، وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ غَيْرُهُ ك « ضربته سوطاً » « فاجلدوهم ثمانينَ جلدَةً » « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ » وَلَيْسَ مِنْهُ « فَكَلَّا مِنْهَا رَغداً » .

ش - لما أنهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول المطلق . وهو عبارة عن مصدر فصلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه . فالأول كقوله تعالى : « وكلم الله موسى تكليماً » والثاني نحو قولك ، (قعدت جلوساً) و (تأليت حلفة) قال الشاعر :

تألى ابن أوس حلفة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد(١)

(١) تألى : فعل ماض . ابن : فاعل . أوس : مضاف إليه . حلفة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة . ليردني : اللام واقعة في جواب القسم ، يرد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو .

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك « كلامك كلام حسن »
وقول العرب « جد جده » ، فكلام الثاني وجده مصدران ساط عليهما
عامل من لفظهما ، وهو الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ،
بناء على قول سيويه إن المبتدأ عامل في الخبر ، وليس من باب المفعول
المطلق في شيء .

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً ، وذلك على
سبيل النيابة عن المصدر ، نحو « كل » و « بعض » مضافين إلى المصدر ،
كقوله تعالى :

« فلا تملوا كل الميل » « ولو تقول علينا بعض الأقاويل » والعدد ،
نحو : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » فثمانين مفعول مطلق ، وجلدة :
تمييز ، وأسماء الآلات نحو : ضربته سوطاً ، أو عصاً ، أو مقرعة ،
وليس مما ينوب عن المصدر صفة نحو : « وكلا منها رغداً » خلافاً
للمعربين ، زعموا أن الأصل أكلا رغداً ، وأنه حذف الموصوف ونابت
صفته منابه فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيويه أن ذلك إنما هو حال
من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل
رغداً ، ويدل على ذلك أنهم يقولون : « سير عليه طويلاً » فيقيمون الجار
والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طويل » بالرفع ، فدل على أنه
حال لا مصدر ، وإلا لحازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم
مقام الفاعل باتفاق .

المفعول له

ص - والمفعول له ، وهو المصدر المعلن لحدث شاركه وقتاً وقاعلاً كـ « قمتُ إجمالاً لك » فإن فقد المعلن شرطاً جراً بحرف التعليل نحو : « خلق لكم » .

« وإنى لتعروني لذكراك هزة »

« فجئت وقد نصت لنوم ثيابها »

ش - الثالث من المفعولات : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله وهو : كل مصدر معلن لحدث شاركه في الزمان والفاعل ، وذلك كقوله تعالى « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » ، فالحذر : مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلها أيضاً واحد ، وهم الكافرون ، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب :

فلو فقد المعلن شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل (١) فثال ما فقد المصدرية قوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » فإن المخاطبين هم العلة في الخلق ، ونخفف ضميرهم باللام ، لأنه ليس مصدرًا ، وكذلك قول امرئ القيس :

(١) يقول ابن عقيل : وإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف التعليل ، وهو اللام أو من أوفى أو الباء ، ومن هنا يعرف أن المصنف لا يقصد هنا خصوص لام التعليل .

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال (١)

فأدنى : أفعل تفضيل ، وليس بمصدر ، فهذا جاء مخفوضاً باللام ،

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :

نجت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السر إلا لبسة المتفضل (٢)

فإن النوم ، وإن كان علة في خلع الثياب ، لكن زمن خلع الثوب

سابق على زمنه .

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بالله القطر (٣)

(١) هو لامرئ القيس والشاهد هنا قوله (لأدنى) فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل وهذا ليس من باب المفعول لأجله . إذ الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله أن يكون مصدراً ، والذي معنا أفعل تفضيل .

(٢) لامرئ القيس .

جنت : فعل وفاعل . وقد : الواو واو الحال . قد : حرف تحقيق : نضت : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل هي . والجملة في محل نصب حال . لنوم : جار ومجرور متعلق بنضت . ثياب : مفعول به . لدى : ظرف مكان . السر : مضاف إليه . إلا : أداة استثناء . لبسة : منصوب على الاستثناء . المتفضل : مضاف إليه .

وموضع الشاهد هو (لنوم) فإن النوم علة لخلع الثياب . وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ، لأنها تخلع قبل النوم . فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل .

(٣) هو لأبي صخر الهذلي .

إني : إن واسمها . لتعروني : اللام للقسم . تعزو : فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به . لذكراك : اللام حرف جر . ذكرى : مجرور باللام ، والكاف ضمير مضاف إليه . هزة : فاعل تعرو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن . كما : =

فإن الذكرى هي علة عرو الهزة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلفت
الفاعل . ففاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، لأن المعنى
لذكرى إياك . فلما اختلفت الفاعل خفض باللام . وعلى هذا جاء ،
قوله تعالى : « لتركبوها وزينة » فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ،
وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير . وجيء به مقروناً باللام لاختلاف
الفاعل ، لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو
آدم ، وجيء بقوله جل ثناؤه (وزينة) منصوباً لأن فاعل الخلق والتزيين
هو الله تعالى (١) .

= الكاف حرف جر . ما : مصدرية . انفض : فعل ماض . العصفور : فاعله
وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق
بمحذوف صفة لهزة . بلل . فعل ماض والهاء مفعول به . القطر : فاعل بلل ، والجملة
في محل نصب حال من العصفور .

وموضع الشاهد هو (اذكراك) فإن اللام حرف دال على التعليل ، والتذكر علة
لعرو الهزة . ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة . لكن لما كان العامل الذي هو تعرفني
له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل .

(١) والخلاصة أن المفعول له هو مصدر قلبي يذكر علة لحدث شاركه في الزمان
والفاعل نحو (رغبة) من قولك (اغتربت رغبة في العلم) .

فالرغبة مصدر قلبي بين العلة التي من أجلها اغتربت . فإن سبب الاغتراب ، وهو الرغبة
في العلم ، قد شارك الحدث وهو (اغتربت) المصدر وهو (رغبة) في الزمان والفاعل ،
فإن زمانهما واحد وهو الماضي ، وفاعلها واحد وهو المتكلم .

والمراد بالمصدر القلبي ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنة .
كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرغبة والحياة والحب
والشفقة والعلم والجهل ، ونحوها . ويقابلها أفعال الجوارح ، أي الحواس الظاهرة وما يتصل
بها كالقراءة والكتابة والقعود والوقوف والجلوس والمشى والسفر والفقير والغني ، ونحوها =

المفعول فيه

هـ - والمفعولُ فيه ، وهو ما سُلطَ عَلَيْهِ عاملٌ عَلَى معنى
« في » مِنْ اِثْمِ زَمَانٍ كـ « صُمْتُ » يَوْمَ الخَمِيسِ ، أَوْ حِينًا ، أَوْ
أَسْبوعًا ، أَوْ اسْمِ مَكَانٍ ، هُبَّهْمِ وَهُوَ الجِهَاتُ الستُ كالأمامِ والفوقِ
واليمينِ وَعَكْسِهِنَّ ونحوِهِنَّ : كَعِنْدَ ، وَلَدَى ، والمتأديرِ :
كالفَرَسِخِ وما صِيغَ مِنْ مصدرٍ عامِلِهِ ، كـ « قَعَدْتُ مَعَمَدَ زَيْدٍ » .

= ويشترط فيه خمسة شروط ، فإن فقد شرط منها لم يجوز نصبه ، فليس كل ما يذكر
بياناً لسبب حدوث الفعل ينصب على أنه مفعول له .
وهناك تفصيل شروط نصبه :

١ - أن يكون مصدرأ .

٢ - أن يكون المصدر قلبياً .

٣ و٤ - أن يكون المصدر القلبى متحداً مع الفعل في الزمان وفي الفاعل . أى يجب
أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً وفاعلهما واحداً ، فإن اختلفا زماناً أو فاعلاً
لم يجوز نصب المصدر . فالأول نحو « سافرت للعلم » فإن زمان السفر ماضٍ وزمان العلم
مستقبل . والثانى نحو (أحببتك لتعظيمك العلم) إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل
التعظيم هو المخاطب .

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر ، كجئت حباً
للعلم ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كأمسكته خوفاً من فراره ، أو بالعكس
كأدبته إصلاحاً له .

٥ - أن يكون هذا المصدر القلبى المتحد مع الفعل في الزمان والفاعل علة لحصول
الفعل . فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل لم يكن مفعولاً لأجله ، بل يكون كما
يطلبه العامل الذى يتعلق به ، فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو « عظمت العلماء تعظيماً » ومفعولاً
به في نحو « علمت الجين معرفة » ومبتدأ في نحو « البخل داء » وخبر في نحو « أدوى
الأدواء الجهل » ومجروراً في نحو « أى دواء أدوى من البخل » وهلم جرأ . =

ش - الرابع من المفعولات : المفعول فيه . وهو المسمى ظرفاً ،
وهو : كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى «فى»
كقولك : صمت يوم الخميس . وجلست أمامك .

= ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن
نرزقهم وإياكم » . فإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جر المصدر بحرف جر يفيد
التعليل كاللام ومن وفى . فاللام نحو (جنت للكتابة) ومن كقواه تعالى : « ولا تقتلوا
أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » ، وفى الحديث « دخلت امرأة النار فى ترة
حبسها لاهى أطمعها ولاهى تركها تأكل من خشاش الأرض » وللمفعول من أجله
ثلاثة أحكام .

١ - ينصب المصدر ، إذا استوفى شروط نصبه ، على أنه مفعول لأجله صريح .
وإن ذكر للتعليل ولم يستوف الشروط جر بحرف الجر المفيد للتعليل . كما تقدم ،
واعتبر فى محل نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح .

٢ - يجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواء أنصب أم جر بحرف الجر ، نحو
« رغبة فى العلم أتيت ، للتجارة سافرت » .

٣ - لا يجب نصب المصدر المستوفى شروط نصبه ، بل يجوز نصبه وجره ،
وهو فى ذلك على ثلاث صور .

١ - أن يتجرد من «أل» والإضافة فالأكثر نصبه ، نحو « وقف الناس احتراماً
للعالم وقد يجر على قلة ، كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

٢ - أن يقترن بأل ، فالأكثر جره بحرف الجر ، نحو (سافرت للرغبة فى العلم)
وقد ينصب على قلة كقوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء

٣ - أن يضاف . فالأمران سواء : نصبه وجره بحرف الجر تقول : (تركت المنكر
خشية الله ، أو لخشية الله ، أو من خشية الله) .

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى : « إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً » وقوله تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً لكنهما ليسا على معنى (فى) : وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به ، وعامل (حيث) فعل مقدر دل عليه (أعلم) أى : يعلم حيث يجعل رسالته . وأنه ليس منهما أيضاً نحو : (أن تنكحوهن) من قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن » لأنه وإن كان على معنى (فى) لكنه ليس زماناً ولا مكاناً .

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ولا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم . ونعنى بالمختص ما يقع جواباً لى كيوم الخميس ، وبالمعدود ما يقع جواباً لكم ، كالأسبوع والشهر والحول ، وبالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منهما كالحين والوقت . وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهماً :

والمبهم ثلاثة أنواع :

أحدها أسماء الجهات الست ، وهى : الفوق ، والتحت ، والأعلى والأسفل ، واليمين والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ، قال الله تعالى : « وفوق كل ذى علمٍ عليم » « قد جعل ربك تحتك سريباً » « والركب أسفل منكم » « وترى الشمس إذا طلعت تزاور

عن كنههم ذات التين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال « و كان وراءهم ملك « وقولى : « وعكسهن « أشرت به إلى الورااء والتحت والشمال ، وقولى « ونحوهن « أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستاء ، لكن ألفاظها كثيرة . ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعند ولدى .

الثانى : أسماء مقادير المساحات ، كالفرسخ ، والميل والرید .

الثالث : ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك « جلست مجلس زيد » فالمجلس : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله ، وهو جلست . قال الله تعالى : « وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع » ، ولو قلت : (ذهبت مجلس زيد) أو (جلست مذهب عمرو) لم يصح ، لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله .

المفعول معه

ص - والمفعولُ معه وهو : اسمُ فضلةٌ بعدَ واوٍ أريدُ بها التَّنصيصُ على المعيةِ مسبوقه بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه ، كـ « سرتُ والنيلَ » و « أنا سائرُ والنيلَ » .

ش - خرج بذكر « الاسم » الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فإنه على معنى الجمع ، أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولا معه ، لكونه ليس اسما ، والجملة الحالية فى نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فإنه وإن كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس ، إلا أن ذلك ليس باسم ، ولو لکنه

حملة : وبذكر « الفضلة » ما بعد الواو في نحو « اشترك زيد وعمرو »
فإنه عمدة ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لا يقال « اشترك زيد » لأن
الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، وبذكر الواو ما بعد « مع » في نحو
« جاءني زيد مع عمرو » وما بعد الباء في نحو « بعثك الدار بأثاثها »
وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو « جاء زيد وعمرو » إذا أريد
بجرد العطف .

وقولي « مسبوقه - إلخ » بيان لشرط المفعول معه ، وهو : أنه
لا بد أن يكون مسبوقا بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه : فالأول
كقولك (سرت والنيل) وقول الله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم »
والثاني كقولك (أنا سائر والنيل) ولا يجوز النصب في نحو قولهم (كل
رجل وضيعته) خلافا للصيمري ، لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى
الفعل ، وكذلك لا يجوز (هذا لك وأباك) بالنصب ، لأن اسم الإشارة
وإن كان فيه معنى الفعل وهو (أشير) لكنه ليس فيه حروفه .

ص - وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ ، كَقَوْلِكَ : « لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ
وَإِتْيَانَهُ ، وَمِنْهُ « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » عَلَى
الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا
كَالْآخِ » وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » .

ش - للاسم الواقع بعد الواو المسبوقه بفعل أو ما في معناه حالات :

إحداها : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف
ممتعا لمانع معنوى أو صناعى ، فالأول كقولك (لا تنه عن القبيح وإتيانه)

وذلك لأن المعنى على العطف لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، والثاني كقولك (قمت وزيدا) و (مررت بك وزيداً) ، أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين » . وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المنخفض إلا بإعادة الحافض ، كقوله تعالى : « وعليها وعلى الفلك تحملون » . ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئاً ، فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت على الأصح فيهما .

والثانية : أن يرجح المفعول معه على العطف ، وذلك نحو قوله (كن أنت وزيداً كالأخ) وذلك لأنك لو عطفت (زيداً) على الضمير في (كن) لزم أن يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال (١)
وقد استفيد من تمثيلي : (كن أنت وزيداً كالأخ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قاله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، وهذا هو الصحيح ، وممن نص عليه ابن كيسان والسمع ، والقياس يقتضياناه ، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف ، وليس بالقوى .

(١) كونوا : فعل أمر ناقص مبني على حذف النون وواو الجماعة اشتمها . أنتم : ضمير مؤكدا . وبنى : الواو واو المعية . بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم . مكان : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص . الكليتين : مضاف إليه .

والثالثة : أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعف في المعنى ، نحو (قام زيد وعمرو) لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له ، فيترجح .

باب الحال

ص - باب الحال ، وهو : وصف فضلة يتبع في جواب كيف : ك « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا » .

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات ، شرعت في الكلام على بقية المنصوبات ، فمنها الحال ، وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط ، أحدها : أن يكون وصفاً ، والثاني : أن يكون فضلة ، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف ، وذلك كقولك : (ضربت اللص مكتوفاً) .

فإن قلت : يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى : « فانفروا ثبات » ، فإن (ثبات) حال ، وليس بوصف ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : « ولا تمش في الأرض مراحا » وقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كثيبا كاسفاً باله قليل الرجاء (١)

(١) ليس : فعل ماض ناقص . من : اسم موصول اسم ليس . مات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة . فاستراح : الفاء عاطفة استراح : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة . بميت : الباء حرف جر زائد . ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة . إنما أداة حصر . الميت : مبتدأ . ميت : خبر المبتدأ . الأحياء : =

فإنه لو أسقط (مرحا) ، و (كثيبا) فسد المعنى ، فيبطل كون الحال فضلة ، وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : « ولا تعثوا في الأرض مفسدين » قلت : (ثبات) في معنى متفرقين ، فهو وصف تقدير ، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة .

ص - وشرطها التَّنْكِيرُ .

ش - شرط الحال : أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة ، وذلك كقولهم : (ادخلوا الأول فالأول) و (أرسلها العراك) ، وقراءة بعضهم : « ليخرجن الأعز منها الأذل » بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام ، وكقولهم : « اجتهد وحدك » ، وهذا مؤول بما لا إضافة فيه ، والتقدير : اجتهد منفرداً .

ص - وشرط صاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير ، نحو : « خُشَّعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ » « في أربعة أيامٍ سِوَاءَ لِلْسَّائِلِينَ » « وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ » .
ش - أي شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة :

= مضاف إليه . إنما : أداة حصر . الميت : مبتدأ ، . من : اسم موصول خبر . يعيش : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة . كثيبا : حال من الضمير المستتر في يعيش . كاسفا : حال ثانية . باله : فاعل بكاسف ، والهاء مضاف إليه . قليل : حال ثالثة .

الأول : التعريف ، كقوله تعالى « خشعا أبصارهم بخرجون »
فخشعا : حال من الضمير في قوله تعالى : « بخرجون » والضمير أعرف
المعارف .

والثاني : التخصيص ، كقوله تعالى : « في أربعة أيام سواء
للسائلين » ، فسواء : حال من أربعة ، وهي وإن كانت نكرة لكنها
مخصصة بالإضافة إلى أيام .

والثالث : التعميم ، كقوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها
منذرون » ، فجملة « لها منذرون » حال من قرية ، وهي نكرة عامة
لوقوعها في سياق النفي .

والرابع : التأخير عن الحال ، كقول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه نخل (١)
فـ « موحشاً » حال من « طلل » ، وهو نكرة ، لتأخيره عن الحال .

(١) هو لكثير . لمية : اللام حرف جز ، مية : مجزور باللام ، وعلامة جزة
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق
بمحلوف خبر مقدم . موحشا : حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة .
طلل : مبتدأ مؤخر ، وهو صاحب الحال . يلوح : فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا
تقديره هو ، والجملة في محل رفع صفة لطلل . كأن : حرف تشبيه ونصب ، والهاء
اسمه . نخل : خبرها . والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح .

باب التمييز

ص - باب التمييز ، وهو : اسم فضلة ، نكرة ، جامد ،
مفسر لما أنبهم من الذوات (١) .

(١) هذه خلاصة لبعض أحكام التمييز ، فذكرها حكماً حكماً :
١ - عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم المميز ؛ وفي تمييز الجملة هو ما فيها
من فعل أو شبهه .

٢ - لا يتقدم التمييز على عامله إن كان ذاتاً كرطل زيتاً ، أو فعلاً جامداً نحو « ما أحسنه
رجلاً ، ونعم زيد رجلاً ، وبئس عمرو امرأه » ونادر تقدمه على عامله المتصرف كقوله :
أنفساً تظيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهاراً

أما توسطه بين العامل ومرفوعه فجائز ، نحو « طاب نفساً على » .

٣ - لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً فلا يكون جملة ولا شبهها .

٤ - لا يجوز تعدده .

٥ - الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً ، وقد يكون مشتقاً إن كان وصفاً نائباً عن

موصوفه . نحو لله دره فارساً ، وما أحسنه عالماً ؛ ومررت بعشرين راكباً .

(٦) الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة لفظاً وهو في المعنى نكرة

كقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وقول الآخر : « علام ملئت الرعب والحرب لم تقد »

فإن (أل) زائدة ، والأصل « طبت نفساً . وملئت رعباً » كما قال تعالى « لوليت منهم
قراراً وملئت منهم رعباً » وكذا قولهم « ألم فلان رأسه » أي « ألم رأساً » قال تعالى :
« إلا من سفه نفسه » . وقال : « وكم أهلكتنا من قرية بطرت معيشتها » أي : « سفه نفساً .
وبطرت معيشة » فالمعرفة كما ترى في معنى النكرة .

٧ - قد يأتي التمييز مؤكداً بخلافه لكثير من العلماء كقوله تعالى : « إن عدة الشهور

صد الله اثنا عشر شهراً » ونحو « اشتريت من الكتب عشرين كتاباً » فشهرأ وكتاباً لم يذكر
للبيان لأن الذات معروفة ، وإنما ذكرا للتأكيد . ومن ذلك قول الشاعر :

والتغليون بئس الفحل فحلهم فحلا ، وأمهم زلاء منطبق

٨ - لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة الشعر . كقول الشاعر :

« في خمس عشرة من جهادى ليلة » يريد : في خمس عشرة ليلة من جهادى .

ش - من المنصوبات : التمييز ، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور ،
أحدها : أن يكون اسماً ، والثاني : أن يكون فضلة ، والثالث أن يكون
نكرة ، والرابع : أن يكون جامداً . والخامس : أن يكون مفسراً لما
انهم من الذوات .

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف له في الأمرين
الأخيرين ، لأن الحال مشتق مبین للهيئات والتمييز جامد مبین للذوات (١)

ص - وأكثر وقوعه بعد المقادير ، كـ « جريب نخلاً »
و « صاع تمرأ » ، « ومنوين عسلاً » ، والعدد نحو : « أحد

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أشياء :

- ١ - أن كل واحد منهما اسم .
 - ٢ - أن كل واحد منهما فضلة .
 - ٣ - أن كل واحد منهما نكرة .
 - ٤ - أن كل واحد منهما منصوب .
 - ٥ - أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .
- ويفترقان في خمسة أمور أيضاً :
- ١ - أن الحال يفسر هيئة صاحبه والتمييز يفسر ما انهم من ذات أو نسبة .
 - ٢ - أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن يكون جامداً وقد
يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه .
 - ٣ - أن الحال يأتي ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية ، والتمييز لا يبيء
على واحد منهما .
 - ٤ - أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله قياساً . وأما التمييز فلا يكون مؤكداً
لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور ، وسنعرض لهذا .
 - ٥ - أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه والتمييز لا يكون بهذه المنزلة .

عَشْرَ كَوْكَبًا . إلى « تسع وتسعين » ومنه تمييزُ « كم » الاستفهامية نحو : « كم عبداً ملكت » فأما تمييزُ الخبرية فمَجْرُورٌ مَفْرُودٌ كتمييز المائة وما فوقها ، أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها ، ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جرٌ ونَصْبٌ . ويكون التمييز مفسراً للنسبة محولاً كـ « اشتعل الرأس شيباً » ، « وفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » و « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا » أو غيرُ مَحْوَلٍ نحو : « امْتَلَأِ الْإِنَاءَ مَاءً » ، وقد يؤكِّدانِ نحو : « وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ » وقوله :

* مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا *

ومنه :

* بَشِشَ الْفَحْلُ فَحَلَّهُمْ فَحَلًّا *

خِلَافًا لِسَيْبُوِيَّةِ :

ش — التمييز ضربان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة ،

فمفسر المفرد له مِظَانٌ يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهي عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ،

كـ « جريب نخلا » والكيل كـ « صباع تمرأ » والوزن كـ « منوبن عسلا » ،

الثاني : العدد ، كـ « أحد عشر درهماً » ومنه قوله تعالى : « إني

رأيت أحد عشر كوكباً » وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى

التسعة والتسعين ، قال الله تعالى : « إن هذا أخي له تسع وتسعون

نعجة « وفي الحديث « إن لله تسعة وتسعين اسما » : وفهم من عطى في المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها ، وهو قول أكثر المحققين ، لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته ، بل مقداره ، حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه ، وليس العدد كذلك . ألا ترى أنك تقول : عندي مقدار رطل زيتا ، ولا تقول : عندي مقدار عشرين رجلا ، إلا على معنى آخر .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية (١) ، وذلك لأن « كم »

(١) كم على قسمين ؛ استفهامية وخبرية :

(١) فكم الاستفهامية ما يستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه نحو « كم رجلا صافر ؟ » ولا تقع إلا في صدر الكلام ، كجميع أدوات الاستفهام .

وتمييزها مفرد منصوب كما رأيت ، وإن سبقها حرف جر جاز جره . على ضعف . بمن مقدرة . نحو « بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ؟ » أي بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كل حال ، وجره ضعيف . وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها ، ويكثر وقوع الفصل بالظرف والجار والمجرور نحو « كم عندك كتابا ؟ وكم في الدار رجلا ؟ » ويقل الفصل بينهما بخبرها ، نحو « كم جاني رجلا ؟ » أو بالعامل فيها . نحو « كم اشتريت كتابا ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو « كم مالك ؟ » أي كم درهما أو ديناراً هو؟ وحكمها في الإعراب أن تكون في محل جر إن سبقها حرف جر أو مضاف . نحو « بكم ساعة بلغت دمشق؟ ورأى كم رجلا أخذت؟ » وأن تكون في محل نصب إن كانت استفهاماً عن المصدر لأنها تكون مفعولاً مطلقاً ، نحو « كم إحساناً أحسنت » أو عن ظرف لأنها تكون مفعولاً فيه . نحو « كم يوماً غبت؟ وكم ميلاً سرت » . أو عن المفعول به نحو « كم جائزة نلت؟ » أو عن خبر الفعل الناقص ، نحو « كم كان إخوتك؟ » فإن لم تكن استفهاماً عن واحد مما ذكر كانت في محل رفع على أنها مبتدأ أو خبر ، فالأول نحو « كم كتاباً عندك؟ » والثاني نحو « كم كتبك؟ » ولك في هذا أيضاً أن تجعل (كم) مبتدأ وما بعدها خبراً . والأول أولى .

في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والعدد ، وهي على ضربين :
استفهامية بمعنى أي عدد ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء ،
وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وتميز
الاستفهامية منصوب مفرد ، تقول « كم عبداً ملكت » و « كم داراً
بنيت » وتميز الخبرية مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز
العشرة فما دونها . تقول : كم عبيد ملكت ، كما تقول : عشرة أعبد
ملك ، وثلاثة أعبد ملكت ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما
فوقها ، تقول : كم عبد ملكت ، كما تقول : مائة عبد ملكت ،

= (ب) وكم الخبرية هي التي تكون بمعنى (كثير) وتكون إخباراً عن عدد كثير مبهم
الكمية . نحو (كم عالم رأيت) أي رأيت كثيراً من العلماء ، ولا تقع إلا في صدر الكلام .
ويجوز حذف ميمها إن دل عليه دليل . نحو (كم عصيت أمري) أي : كم مرة عصيته .
وحكم ميمها أن يكون مفرداً مذكراً مجروراً بالإضافة إليها أو بمن نحو (كم علم
قرأت . وكم من كريم أكرمت) . ويجوز أن يكون مجموعاً ، نحو (كم علوم أعرف)
وإفراده أولى .

ويجوز الفصل بينها وبين ميمها ، فإن فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع
الإضافة مع الفصل ، نحو كم عندك درهما ، وكم يافتي فضلاً لك ، أو جره بمن ظاهرة ،
نحو « كم عندك من درهم . وكم لك يافتي من فضل » إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً
على (كم) فيجب جره بمن ، نحو (كم قرأت من كتاب) . لئلا يلتبس بالمفعول به فيما
لو قلت : (كم قرأت كتاباً) .

وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها ، والجملة الأخرى تدل على
كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول
به مقدم لقرأت ، وفي الصورة الثانية في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له لأنها كناية
عن المصدر ، والتقدير : كم قراءة قرأت كتاباً . فيكون تمييزاً محذوفاً .

ويجوز في نحو (كم فالي منك معروف) أن ترفعه على أنه فاعل (نال) فيكون تمييز
(كم) مقدراً : أي كم مرة . ويجوز أن تنصبه على التمييز . فيكون فاعل (نال) ضميراً
مستتراً يعود إلى (كم) .

وألف عبد ملكت ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، تقول : بكم درهم اشتريت ، والخافض له « من » مضمرة ، لا الإضافة ، خلافاً للزجاج .

الثالث من مظان تمييز المفرد : مادل على مماثلة ، نحو قوله تعالى : « ولو جئنا بمثله مدداً » وقولهم : إن لنا أمثالها إبلا .

= وحكم (كم) الخبرية في الإعراب كحكم (كم) الاستفهامية تماماً والأمثلة لا تحق .
واعلم أن كم الاستفهامية وكم الخبرية لا يتقدم عليهما شيء من متعلقات جملتهما إلا حرف الجر والمضاف . فهما يعملان فيهما الجر فالأولى نحو : « بكم درهما اشتريت هذا الكتاب ؟ وديوان كم شاعرا قرأت ؟ » والثانية نحو « إلى كم بلد سافرت وخطبة كم خطيب سمعت فوعيت » .

وتشترك (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية في خمسة أمور : كونهما كناية عن عدد مهم مجهول الجنس والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير والاحتياج إلى التمييز .

ويفترقان في خمسة أمور أيضاً :

- ١ - أن يميزهما مختلفان إعراباً . وقد تقدم شرح ذلك .
- ٢ - أن الخبرية تختص بالماضي كرب ، فلا يجوز أن تقول : « كم كتب سأشترى » كما لا تقول « رب دار سأبنى » ويجوز أن تقول : « كم كتابا سأشترى ؟ » .
- ٣ - أن المتكلم بالخبرية لا يطلب جواباً لأنه مخبر وليس بمستفهم .
- ٤ - أن التصديق والتكذيب يتوجه على الخبرية ، ولا يتوجه على الاستفهامية ، لأن الكلام الخبري يحتمل الصدق والكذب ولا يحتملها الاستفهامي ، لأنه إنشائي .
- ٥ - أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول : « كم رجل في الدار ، عشرة بل عشرون ، وكم كتاب اشتريت ، عشرة بل عشرون » أما المبدل من الاستفهامية فيقترن بها نحو « كم كتبك ؟ عشرة أم عشرون ؟ وكم كتابا اشتريت ؟ عشرة أم عشرون ؟ » .

الرابع : مادل على مغايرة ، نحو : إن لنا غيرها إبلا أو شاة ،
وما أشه ذلك .

وقد أشرت بقولي « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص
بالوقوع بعد المقادير .

ومفسر النسبة على قسمين : محول وغير محول .

فالمحول على ثلاثة أقسام : محول عن الفاعل ، نحو « واشتعل الرأس
شيباً » أصله اشتعل شيب الرأس ، فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف
تميزاً ، ومحول عن المفعول نحو « وفجرنا الأرض عيوناً » أصله :
وفجرنا عيون الأرض ، ففعل فيه : مثل ما ذكرنا ، ومحول عن مضاف
غيرهما ، وذلك بعد أفعال التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز ، وذلك
كقولك « زيدا أكثر منك علماً » أصله : علم زيد أكثر ، وكقوله
تعالى : « أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً » فإن كان الواقع بعد أفعال
التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك (مال
زيد أكثر مال) إلا إن كان أفعال التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب ،
نحو زيد أكثر الناس مالا .

وغير المحول نحو (امتلاً الإناء ماء) وهو قليل .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكلاً غير مبين لهيئة ولا لذات ،
مثال ذلك في الحال قوله تعالى : « ولا تعثوا في الأرض مفسدين »
« ثم وليتم مدبرين » ، « ويوم أبعث حيا » « فتبسم ضاحكاً » وقال
الشاعر :

وتضىء في وجه الظلام منيرة كجنانة البحرى سل نظامها (١)
ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : « إن عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهراً » وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر ، فتم ميقات
ربه أربعين ليلة « وقول أبي طالب :
ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا (٢)
ومنه قول الشاعر :
والتغليون بئس الفحل فحلهم فحلا ، وأمهم زلاء منطق (٣)

(١) البيت للبيد . تضىء : فعل مضارع ، وفاعله مستر جوازا . في وجه : جار
ومجرور متعلق بتضىء ، ووجه مضاف والظلام : مضاف إليه . منيرة : حال من فاعل
تضىء وهي حال مؤكدة . كجنانة : جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل
تضىء ، وإما خبر مبتدأ محذوف . البحرى : مضاف إليه . سل : فعل ماض مبني
للسجھول . نظام : نائب فاعل سل ، والفعل ونائب فاعله حال من جنانة .
(٢) لقد : اللام موطئة للقسم . قد : حرف تحقيق . علمت : فعل وفاعل ،
والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، بأن : الباء حرف جر ، أن : حرف
توكيد ونصب . دين : اسم أن . محمد : مضاف إليه . من خير : جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والبحار
والمجرور سد مسد مفعولى علم . دينا : تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٣) البيت لخرير الشاعر الأموي المشهور .
التغليون : مبتدأ أول . بئس : فعل ماض دل على إنشاء الذم مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب . الفحل : فاعل بئس ، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر
مقدم ، فحلهم مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو
التغليون : فحلا : تمييز منصوب بالفتحة : أمهم : الواو حرف عطف ، أم :
مبتدأ ، زلاء : خبر المبتدأ . منطق : صفة لزلاء . أو خبر بعد خبر ، وجملة المبتدأ
والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره .

وسبويه - رحمه الله تعالى :- يمنع أن يقال (نعم الرجل رجلاً زيد) وتأولوا (فحلاً) في البيت على أنه حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم أكثر من دخول الحال (١) .

(١) هذا ويشترط في الحال أربعة شروط :

- ١ - أن تكون صفة منتقلة لا ثابتة (وهو الأصل فيها) نحو طلعت الشمس صافية ، وقد تكون صفة ثابتة ، نحو « هذا أبوك رحيماً » يوم أبعث حيا ، خلق الإنسان ضعيفاً . ، خلق الله الزرافة يديها أكبر من رجلها « أنزل إليكم الكتاب مفصلاً » وقال الشاعر :
فجاء به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء
- ٢ - أن تكون نكرة لا معرفة . وقد تكون معرفة إذا صح تأويلها بنكرة ، نحو : « آمنت بالله وحده » أي منفرداً ، و « رجع المسافر عوده على بدئه » أي عائداً و « ادخلوا الأول فالأول » أي مترتين ، و « جاءوا الجماء الغفير » أي جميعاً .
- ٣ - أن تكون نفس صاحبها في المعنى . نحو « جاء سعيد ركباً » فإن الراكب هو نفس سعيد . ولا يجوز « جاء سعيد ركوباً » لأن الركوب فعل الراكب وليس هو نفسه .
- ٤ - أن تكون مشتقة لا جامدة وقد تكون جامدة مؤولة بوصف مشتق وذلك في ثلاث حالات :

الأولى : أن تدل على تشبيه ، نحو « كر على أسدا » أي شجاعاً كالأسد ، و « وضع الحق شمساً » أو مضيئاً أو منيراً كالشمس ، ومنه قولهم : « رفع المصطرعان عدلي غير » أي مصطحبين كاصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما .

الثانية : أن تدل على مفاعلة نحو « بعثك الفرس يدا بيد » أي متقابضين و « كلمته فاه إلى في » أي مشافها .

الثالثة : أن تدل على ترتيب ، نحو « دخل القوم رجلاً رجلاً » أي مترتين و « قرأت الكتاب باباً باباً » أي مرتباً .

وقد تكون جامدة غير مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في سبع حالات :

الأولى : أن تكون موصوفة كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربياً » وقوله تعالى : =

باب الاستثناء

ص - والمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ تَامٌ مُوجِبٌ ، نحو :
(فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) فَإِنَّ فَقِيدَ الإِيجَابِ تُرْجِعُ البَدْلُ

= « فتمثل لها بشراً سوياً » .

الثانية : أن تدل على تسمير ، نحو « بعت القمح مدأ بعشرة قروش » و « اشتريت الثوب ذراعاً بدينار » .

الثالثة : أن تدل على عدد ، كقوله تعالى : « فَمِ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .
الرابعة : أن تدل على طور ، أى حال واقع فيه تفضيل ، نحو « خالد غلاماً أحسن منه زجلاً » و « العنب زبيباً أطيب منه دبساً » .

الخامسة : أن تكون نوعاً لصاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » .

السادسة : أن تكون فرعاً لصاحبها نحو ، « هذا ذهبك خاتماً » ومنه قوله تعالى :
« وتنتحون الجبال بيوتاً » .

السابعة : أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو « هذا خاتمك ذهباً » و « هذا ثوبك كناناً »
ومنه قوله تعالى : « أَسْجِدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ؟ » .

ثم إن الحال تحتاج إلى عامل وصاحب :

فعاملها ما تقدم عليها من فعل أو شبهه أو معناه فالفعل ، نحو « طلعت الشمس صافية » .
والمراد بشبه الفعل الصفات المشتقة من الفعل ، نحو « ما سافر خليل ماشياً » والمراد بمعنى
الفعل اسم الفعل ، نحو « صه ساكتاً » ونزال مسرعاً » واسم الإشارة ، نحو « هذا خالته
مقبلاً » ومنه قوله تعالى : (وهذا بعلى شيخاً » وقوله : (فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا) .
وأدوات التشبيه : نحو (كأن خالداً مقبلاً أسد) ، قال الشاعر :

كأن قلوب الطير ، رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي
وأدوات التمني والترجى ، نحو (ليت السرور دائماً عندنا . لعل أخاك ناجحاً قادم) .
وحرف التنبية ، نحو (ها هو البدر طالماً) .

وصاحبها ما كانت هى وصه فما له فى المعنى . فاذا قلت : (رجع الجند ظافراً)

في المتصل نحو : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم » ، والنصب في
المنقطع عند بني تميم ، ووجب عند الحجازيين ، نحو :

صاحب الحال هو الجند ، وعاملها هو (رجع) . والأصل في صاحبها أن يكون معرفة ،
كما رأيت ، وقد يكون نكرة بأحد أربعة شروط :

١ - أن يتأخر عنها ، نحو (جاءني مسرعاً رجل مذعور) ، ومنه قول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وقول الآخر :

في الجسم مني بينا ، لو علمته شحوب ، وإن تستشهد العين تشهد

وقول غيره :

وما لام نفسي مثلها لي لأثم ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدي

٢ - أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو « ما في المدرسة من تلميذ كسولا .

وما جاءني أحد إلا راكباً » ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون » ،

والثاني نحو « لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً بغيه » : ومنه قول الشاعر :

لا يركن أحد إلى الاحجام يوم الوغى متخوفاً لحام

والثالث نحو « أجاؤك أحد راكباً » ، ومنه قول الشاعر :

يا صباح ، هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ

٣ - أن يتخصص بوصف أو إضافة . فالأول نحو « جاءني صديق خيم طالباً معوثي ،

ومنه قوله تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا » . وقول الشاعر :

يارب نجيت نوحاً واستجبت له في فلك ما خر في اليم مشحوناً

والثاني نحو « مرت علينا ستة أيام شديدة » ومنه قوله تعالى : « في أربعة أيام سواء

للسائلين » .

٤ - أن تكون الحال بعده جملة مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : « أو كالذي مر على

قرية ، وهي خاوية على عروشها » .

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل . كقولهم : « عليه مئة بيضا »

وفي الحديث : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : قاعداً . وصلى وراءه رجال قياماً »

« مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » مَا لَمْ يَتَّقِدْ فِيهِمَا فَالْنَّصْبُ

نحو قوله :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ (١)

أَوْفُقِدَ التَّمَامَ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ : « وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً » وَيَسْمَى مَفْرَعًا .

ش - من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه (٢) .

(١) الواو : حسب ما قبلها . ما : نافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب . لي : جار ومجرور خبر مقدم ، وشيعة : مبتدأ مؤخر إلا : أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، آل مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، أحمد : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب الشطر الأول .

(٢) فالاستثناء هو إخراج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبله ، نحو « جاء التلاميذ إلا علياً » . والمخرج يسمى . مستثنى . والمخرج منه يسمى مستثنى منه . وللإستثناء ثمانى أدوات ، وهى « إلا وغير وسوى . ويقال فيها سوى وسواء أيضاً . وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون » . والمستثنى قسبان . متصل ومنقطع . فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه نحو « جاء المسافرون إلا سعيداً » ، والمنقطع ما ليس من جنس ما استثنى منه نحو « احترقت الدار إلا الكتب » هذا ولا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة فلا يقال « جاء قوم إلا رجلا منهم » ولا « جاء رجال إلا خالداً » فان أدوات النكرة جاز الاستثناء منها . نحو « جاء رجال كانوا عندك إلا رجلا منهم » وما جاء أحد إلا سعيداً » قال تعالى : « قلبت في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً » وتكون النكرة مفيدة إذا أضيفت أو وصفت أو وقعت في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام وكذا لا يستثنى من المعرفة نكرة لم تخصص فلا يقال « جاء القوم إلا رجلا » فان تخصصت جاز . نحو جاء القوم إلا رجلا منهم أو رجلا مريضاً . أو رجلا سوء .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بالآ ، وكانت مسبوقة بكلام تام موجب ، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً نحو (قام القوم إلا زيداً) وقوله تعالى : (فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم) أو منقطعاً كقولك (قام القوم إلا حجاراً) ومنه في أحد القولين قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس) .
فلو كانت المسألة بحالها ، ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً .

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان : أحدهما : أن يجعل تابعاً للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين : أو عطفت نسق عند الكوفيين ، والثاني أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والاتباع أجود منه ، ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام ، مثال النفي قوله تعالى إلا : (وما فعلاه إلا قليلاً منهم) قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في (ما فعلوه) وقرأ

= ثم إن النصب للمستثنى بالآ هو (إلا) نفسها. على المعتمد. وقيل هو ما تقدمها من فعل أو شبهه. ويصح استثناء قليل من كثير. وكثير من أكثر منه وقد يستثنى من الشيء نصفه تقول. « له على عشرة إلا خمسة » قال تعالى « يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انتقص منه قليلاً أوزد عليه » فقد سمي النصف قليلاً واستثناءه من الأصل. وقال قوم لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه وهو مردود بهذه الآية .

هذا واستثناء الشيء من غير جنسه لا معنى له . وما ورد من ذلك فليست فيه (إلا) للاستثناء على سبيل الأصل ، وإنما هي بمعنى لكن وهو ما يسمونه الاستثناء المنقطع ومع ذلك فلا بد من الارتباط معنى بين المستثنى ، كما ستعلم ذلك . ومن ذلك قوله تعالى : « ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى » أي . لكن أنزلناه تذكرة . وقوله : « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر ، فيعذبه الله العذاب الأكبر » أي . لكن من تولى وكفر .

ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثال النهى قوله تعالى : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) ، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء ، وفيه وجهان : أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي .

والثاني : أن يكون مستثنى من « من أهلك » فعلى هذا يكون النصب واجبا . ومثال الاستفهام قوله تعالى (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون) قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرىء « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء لحاز ولكن ، القراءة متبعة ؛

وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون « ما فيها أحد إلا حماراً » ، وبلغتهم جاء التثنية ، قال الله تعالى : (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) وبنو تميم يميزون النصب والإبدال ، ويقرأون « إلا اتباع الظن » بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ، لأن الخافض له « من » الزائدة ، و (اتباع الظن) معرفة موجبة ، و « من » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمع في قوله تعالى : (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور) .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً ، أى : سواء كان الاستثناء منقطعا ، نحو (ما فيها إلا حماراً أحد) أو متصلاً نحو (ما قام إلا زيدا القوم) قال الكميت :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب (١)

وإنما امتنع الاتباع فى ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ؛
وإن كان الكلام السابق على (إلا) غير تام ، ونعنى به أن لا يكون
المستثنى منه مذكوراً ، فان الاسم المذكور الواقع بعد (إلا) يعطى
ما يستحقه لو لم توجد (إلا) فيقال : (ما قام إلا زيد) بالرفع ، كما
يقال : ما قام زيد ، و (ما رأيت إلا زيداً) بالنصب ، كما يقال :
ما رأيت زيداً ، و (ما مررت إلا بزيد) بالجر ، كما يقال : ما مررت
بزيد ، ويسمى ذلك استثناء مفرغاً ، لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ لطلب
ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء فى ذلك كله
من اسم عام محذوف ، فتقدير (ما قام إلا زيد) ما قام أحد إلا زيد ،
وكذا الباقي ؛

ص - وَيُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى خَافِضِينَ مَعْرَبِينَ بِإِعْرَابِ
الاسم الذى بعد « إلا » وبخلاً وعداً وحاشاً نواصب وخوافض ،
وبما خلا وبما عدأ وليس ولا يكون نواصب .

ش - الأدوات التى يستثنى بها - غير إلا - ثلاثة أقسام : ما ينخفض
دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما ينخفض تارة وينصب أخرى ؛
فأما الذى ينخفض دائماً فغير وسوى ، تقول : قام القوم غير زيد
(وقام القوم سوى زيد) ينخفض زيد فيهما ، وتعرب (غير) نفسها
بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا) فى ذلك الكلام ، فتقول : قام

(١) إعراب هذا البيت قد سبق .

القوم غير زيد) بنصب غير كما تقول : قام القوم إلا زيداً ، بنصب زيد وتقول (ما قام القوم غير زيد) و (غير زيد بالنصب والرفع) كما تقول : ما قام إلا زيداً ، والازيد ، وتقول (ما قام القوم غير حار) بالنصب عند الحجازيين ، وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقس ، وهكذا حكم (سوى) خلافاً لسبويه ، فانه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

الثاني : ما ينصب فقط ، وهو أربعة : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا . تقول : « قاموا ليس زيداً » و « لا يكون زيداً » ، و « ما خلا زيداً » و « ما عدا زيداً » ، وفي الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السن والظفر » ، وقال لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله ، باطل وكل نعيم ، لا محالة زائل (١)

وانتصابه بعد ليس « ولا يكون » على أنه خبرهما ، واسمهما مستر فيهما وجوباً وانتصابه بعد « ما خلا » و « ما عدا » على أنه مفعولها « والفاعل مستر فيهما .

(١) ألا أداة استفتاح وتثنية . كل : مبتدأ ، شيء : مضاف إليه ، ما : مصدرية . خلا : فعل ماض دال على استثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق . الله : منصوب على التعظيم مفعول به لخلا والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، باطل : خبر المبتدأ . كل مبتدأ نعيم : مضاف إليه . لا : نافية للجنس . محالة : اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف . والجملة اعتراضية لا محل لها ، زائل : خبر المبتدأ .

الثالث : ماخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ، فان قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى ، وإن قدرتها أفعالا نصبت بها على المفعولية ، وقدرت الفاعل مضمراً فيها (١) .

(١) اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه ، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم . فتقول « جاء السادة إلا خادهم » إذا كان من العادة أنهم يجيشون معهم . فان لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء وتقول : رجح المسافرون إلا أثقالهم . أو إلا دوابهم . لأن الإخبار برجوعهم يتوهم منه رجوع أثقالهم معهم . وقد تكون العلاقة بينهما لكنه لا يتوهم دخول المستثنى منه . وإنما يذكر لتمكن المعنى في نفس السامع والتهويل به كأن تقول : « لا يخطب في الحرب إلا ألسن النيران ، وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة ، وللهويل بشدة حال . وكذا إن قلت « سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب أو إلا وحوشها » فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب وتمثيل هول الموقف . لهذا لم يتعد الصواب من أجاز من العرب البدلية في الكلام الموجب المنى من هذا الاستثناء ، لأنه في حكم المتصل معنى ، ألا ترى أنك إن حذفست المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى فتقول : « لا يتكلم في الحرب إلا ألسن النيران . ومررت بفلاة ايس فيها إلا الذئاب » من غير أن ينقص من المعنى شيء إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله ، ويجرى هذا المجرى الأبيات الثلاثة التي مرت بك آنفاً . هذا هو الحق فاعتصم به .

وبما ذكر تعلم أن إطلاق النحاة الكلام في الاستثناء المنقطع تساهل لا ترضاه أساليب البيان وتمثيلهم له بقولهم (جاء القوم إلا حاراً) شيء يأباه كلام العرب نعم يصح أن تقول : (جاء القوم إلا الحار أو إلا حاراً لهم أو إلا حارهم) إن كان من العادة أن يكون معهم . أما (جاء القوم إلا حاراً) فلا يجوز ، وإن كان من العادة أن يكون معهم . أما (جاء القوم إلا حاراً) فلا يجوز التي لم تخصص ، وإن كان من العادة مجيء حار معهم لأنه يجوز استثناء النكرة غير المفيدة أي من المعرفة .

حروف الجر

ص - باب : يُخَفِّضُ الاسمُ إما بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ ، وَهُوَ :
مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفِي ، وَاللَّامُ ، وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ ،
أَوْ مُخْتَصِّصٌ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ : رَبٌّ ، وَمُنْذٌ . وَمُنْذٌ ، وَالْكَافُ ،
وَحَتَّى ، وَوَأَوُّ الْقَسَمِ وَتَأَوُّهُ .

= هذا ويشبه الاستثناء لفظ (لا سيما) وهي كلمة مركبة من . سي . بمعنى مثل ومثناها
سيان ، ومن ، لا . النافية للجنس . وتستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها فإذا قلت :
(اجتهد التلاميذ ولا سيما خالد) فقد رجحت اجتهاد خالد على غيره من التلاميذ : وتشديد
يائها وسبقها بالواو ولا كل ذلك واجب . وقد تخفف يائها وقد تحذف الواو قبلها نادراً
وقد تحذف (م) بعدها قليلاً أما حذف (لا) فلم يرد في كلام من يحتج بكلامه . والمستثنى بها
إن كان نكرة جاز جره ونصبه ورفعته تقول كل مجتهد يجب ولا سيما تلميذ مثلك . أو لا
سيما تلميذاً مثلك ، وجره أولى وأكثر وأشهر : فالجر بالإضافة (سي) وما زائدة
والنصب على التمييز سي . وما زائدة . والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .
وتكون « ما » اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سي) وجملة المبتدأ والخبر صلة
ويكون تقدير الكلام « يجب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذ مثلك ، لأنه مفضل على
كل تلميذ » . وإن كان المستثنى بها معرفة جار جره وهو الأولى وجره رفعه نحو « نجح
التلاميذ ولا سيما خليل ، أو ولا سيما خليل » ولا يجوز نصبه لأن شرط التمييز أن يكون
نكرة وحكم (سي) أنها إن جر ما بعدها : بالإضافة إليها فهي . معرفة منصوبة بلا النافية
للجنس ، لأنها اسمها . وإن رفع ما بعدها فهي مبنية على الفتح كما تبين في نحو « لا رجل
في الدار » . وقد تستعمل « لا سيما » « بمعنى » خصوصاً « فيوتى بعدها بحل مفردة أو جملة
أوبالجملة الشرطية واقعة موقع الحال نحو أحب المطالعة ولا سيما منفرداً أو لاسيما وإذا
منفرداً أو ولاسيما إن كنت منفرداً . وقد يليها الظرف نحو أحب الجائوس بين الحقول ولاسيما
تحت الأشجار .

ش - لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات ، شرعت في ذكر المجرورات ، وقسمت المجرورات إلى قسمين : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل ، والحروف الحارة عشرون حرفاً ، أسقطت منها سبعة وهي : خلا ، وعدا ، وحاشا ، ولعل ، ومتى ، وكى ، ولولا ، وإنما أسقطت منها الثلاثة الأولى لأنى ذكرتها في الاستثناء ، فاستغنيت بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن « لعل » لا يجربها إلا عقيل قال شاعرهم :

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم (١)

و (متى) لا يجربها إلا هزبل ، قال شاعرهم ، يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى بلحج نخضر لهن نثيج (٢)

(١) لعل : حرف ترج وجر شبيه بالزائد . الله مبتدأ . مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد فضل : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والكاف مفعول به . والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « إن » حرف توكيد ونصب أم : إسم أن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « شريم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « شيء » .

(٢) هو لأبي ذؤيب الهزلي .

شربن : فعل وفاعل . بماء : جار ومجرور متعلق بشرب و « البحر » مضاف إليه . ثم : حرك عطف ، ترفعت : ترفع . فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هي (متى) حرف جر بمعنى من (بلحج) مجرور بمتى ، (لهن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (نثيج) مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

و (كى) لا يجربها إلا (ما) الاستفهامية ، وذلك فى قولهم فى السؤال عن علة الشئ : (كيمه) بمعنى لِمَه ، و (لولا) لا يجربها إلا الضمير فى قولهم : لولاى ، ولولاك ، ولولاه ، وهو نادر ، قال الشاعر :

أومت بعينها من الهودج لولاك فى ذا العام لم أحجج (١)

وأنكر المبرد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر فى العربية لولا أنا ، ولولأنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى : (لولا أنم لكنا مؤمنين) .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرف واحد ، وهو

(١) هو لعمر بن أبى ربيعة المخزومى القرشى (أومت) فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف المنقلبة على الهمزة : المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والتاء الساكنة علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى . عبنى مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى والجار والمجرور متعلق بأوما ، لولا : حرف جر لا يحتاج إلى متعلق والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر ثم له محل ثان ، وهو الرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره لولاك موجود « فى » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر نبي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآق « العام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أحجج » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الراء . وفاهله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . والجملة لا محل لها جواب لولا .

خمسة : الباء ، واللام ، والكاف (١) ، والواو ، والتاء : وما وضع على حرفين ، وهو أربعة : من ، وعن (٢) ، وفي ، ومد : وما وضع على

(١) الكاف : لها أربعة معان . الأول التشبيه ، وهو الأصل فيها . نحو « هل كالأسد » الثاني تعليل كقوله تعالى . « واذكروه كما هداكم » أي هدايته إياكم . الثالث . على معنى نحو . « كن كما أنت » أي ثابتاً على ما أنت عليه . الرابع ، التوكيد . وهي الزئدة في الإعراب . كقوله تعالى « ليس كمثل شيء » أي ليس مثله شيء والكاف قد تأتي اسماً بمعنى . مثل . كقول الشاعر :

أتنتهون ؟ ولن ينهى ذوى شطط كالعطن يذهب فيه الزيت والفنل

ومنه قول المتنبي :

وما قتل الأحرار كالعفو عنهم ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا
ومن العلماء من خص ورودها اسماً بضرورة الشعر ، ومنهم من أجازها في الشعر
والنثر كأبي علي الفارسي وابن مالك وغيرهما .

(٢) قد تزداد (ما) بعد « من وعن والباء » فلا تكفهن على العمل ، كقوله تعالى :
(ما خطيئاتهم أغرقوا) وقوله : (عما قليل ليصبحن نادمين) وقوله : (فهما رحمة من الله
لنت لهم) وقد تزداد بعد (رب والكاف) فيبقى ما بعدهما مجروراً وذلك قليل . كقول
الشاعر :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
وإنما وجب أن تكون هنا عاملتين . غير مكفوفتين لأنهما لم تباشرا الجملة وإنما
باشرتا الاسم . والأكثر أن تكفهما (ما) عن العمل . فيدخلان حينئذ على الجمل الفعلية
والاسمية . كقول الشاعر :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
وقول الآخر :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات
والغالب على (رب) المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت . وقد تدخل
على فعل مضارع بشرط أن يكون متحقق الوقوع . فينزل منزلة الماضي للقطع بحصوله .
كقوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) وندر دخولها على الجملة
الاسمية .

ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلى ، وعلى ، ومنذ ؛ وما وضع على أربعة ، وهو (حتى) خاصة .

= قد تحذف (رب) ويبقى عملها بعد الواو كثيراً . وبعد الفاء قليلا ، كقول الشاعر :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى

وقوله :

فشلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول
وقد يحذف حرف الجر قياساً وذلك فى :

١ - قبل أن . كقوله تعالى : (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) وقوله : (أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم) وقول الشاعر :

الله يعلم أنا لا نحبيكم ولا نلومكم أن لا تحبوننا

٢ - قبل أن . كقوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو) واعلم أنه لا يجوز حذف الجار قبل (أن وإن) إن لم يؤمن اللبس بحذفه . فإن أمن اللبس جاز الحذف . فعلا يقال . (رغبت أن أفعل) لأشكال المراد بعد الحذف ، فلا يفهم السامع ماذا أردت : أرغبتك فى الفعل ؟ أم رغبتك عنه ؟ فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد إلا إذا كان الإبهام مقصوداً من السامع .

٣ - قبل (كى) الناصبة للمضارع . كقوله تعالى : « فرددناه إلى أمه كى تقر حينها » أى لكى تقر واعلم أن المصدر المؤول بعد (أن وإن وكى) فى موضع جر بالحرف المحذوف على الأصح . وقال بعض العلماء . هو فى موضع النصب ينزع الخافض .

٤ - بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله وذلك فى خمس صور . الأولى بعد جواب استفهام تقول : « ممن أخذت الكتاب ؟ » فيقال لك . « نخالد » الثانية بعد همزة الاستفهام ، تقول « مررت بنخالد » فيقال « أنخالد بن سعيد ؟ » الثالثة بعد إن الشرطية . تقول : « إذهب بمن شئت . إن خليل وإن حسن » . الرابعة بعد هلا ، تقول : « تصدقت بدراهم » فيقال : « هلا دينار » الخامسة بعد حرف عطف متلو بما يصح أن يكون جملة لو ذكر الحرف المحذوف : « نخالد دار وسعيد بستان » . وقول الشاعر :

ما لمحى جلد أن يهجرأ ولا حبيب رافة أن يجبرا

وقول الآخر :

= أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا =

وتنقسم أيضاً إلى ما يجر الظاهر دون المضمرة ، وهو سبعة : الواو ،
والتاء ، ومد ، ومنذ ، وحتى ، والكاف ، ورب . وما يجر الظاهر
والمضمرة ، وهو البوائق .

ومنه قوله تعالى (وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل
والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح
آيات لقوم يعقلون) .

٥ - قبل لفظ الجلالة في القسم . نحو (والله لأخذ من الأمة خدمة صادقة) .
٦ - قبل يميز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر . نحو (بكم درهم
اشترت هذا الكتاب) .

وقد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به . ويسمى
أيضاً المنصوب على نزع الحافظ . أي الاسم الذي نصب بسبب حذف الجار كقوله
تعالى : (ألا إن ثمود كفروا بربهم) أي بربهم . وقوله : (واختار موسى قومه سبعين
رجلاً) أي من قومه . وقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام
ويسمى هذا الصنيع بالحذف والإيصال ، أي حذف الجار وإيصال الفعل إلى المفعول
بنفسه بلا واسطة . وقال قوم إنه قياسي . والجمهور على أنه سماعي .
وندر بقاء الاسم مجروراً بعد حذف الجار في غير مواضع حذفه قياساً . ومن ذلك
قول بعض العرب ، وقد سئل : كيف أصبحت ؟ فقال : « خير إن شاء الله ، أي على
خير » . وقول الشاعر :

إذا قيل : أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأصابع
أي إلى كليب . ومثل هذا شذوذ لا يلتفت إليه .
وحروف الجر على ثلاثة أقسام : أصلية وزائدة وشبيهة بالزائدة .
فالأصلية ما يحتاج إلى متعلق . وهو لا يستغنى عنه معنى ولا إعراباً . نحو « كتبت
بالقلم » .

والزائدة ما يستغنى عنه إعراباً ولا يحتاج إلى متعلق وهو لا يستغنى عنه معنى لأنه إنما
يجيء به لتوكيد مضمون الكلام . نحو ما جاءنا من أحد ليس سعيد بمسافر .

ثم الذي لا يجز إلا الظاهر ينقسم إلى مالا يجز إلا الزمان وهو : مذ
ومنذ ، تقول مارأيت مذ يومين أو منذ يوم الجمعة : وما لا يجز إلا

= والتشبيه بالزائد مالا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى ، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق
وهو خمسة أحرف « رب وخلا وعدا وحاشا ولعل » وسمى شبيهاً بالزائد لأنه لا يحتاج إلى
متعلق وهو أيضاً شبيه بالأصل من حيث أنه لا يستغنى عنه لفظاً ولا معنى والقول بأنه شبيه
بالزائد هو من باب الاكتفاء على حد قوله تعالى : « سراييل تقيكم الحر » أى وتقيكم البر أيضاً .
لا يزداد من حروف الجر إلا « من والباء والكاف واللام » وزيادتها إنما هي في
الإعراب وليست في المعنى ، لأنها إنما يوثق بها للتوكيد .

أما الكاف فزيادتها قليلة جداً . وقد سمعت زيادتها في خبر (ليس) . كقوله تعالى :
« ليس كمثل شيء » . وفي المبتدأ . كقول الراجز : « لواحق الأقراب فيها كالملقى »
وزيادتها سماعية .

وأما اللام فتزداد سماعاً بين الفعل ومفعوله . وزيادتها في ذلك رديئة وتزداد قياساً في
مفعول تأخر عنه فعل تقوية للفعل المتأخر لضعفه بالتأخر ، وفي مفعول المشتق من الفعل
تقوية له أيضاً لأن عمله فرع عن عمل فعله المشتق هو منه .
وأما (من) فلا تزداد إلا في الفاعل والمفعول بشرط أن تسبق بنى أو شبهه وأن يكون
هرورها نكرة . وزيادتها فيهما قياسية .

وأما الباء فهي أكثر اخواتها زيادة . وهي تزداد في الإثبات والنفي وتزداد في خمسة مواضع .
١- في فاعل كنى . كقوله تعالى : « وكنى بالله ولياً . وكنى بالله نصيراً » .
٢- في المفعول به . سماعاً نحو « أخذت بزمام الفرس » ومنه قوله تعالى «
(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وقوله : (وهزى إليك بجذع النخلة) وقوله : (فليمدد
بسبب إلى السماء) وقوله : (ومن يرد فيه بالحاد) وقوله : (فطفق مسحاً بالسوق
والأعناق) . ومنه زيادتها في مفعول (كنى) المتعدية لواحد ، كحديث : (كنى بالمرء
إثماً أن يحدث بكل ما سمع) وتزداد في مفعول (عرف وعلم) التي بمعناها ودرى وجهل
وصح و أحسن) ومعنى زيادتها في المفعول به سماعاً أنها لا تزداد إلا في مفعول الأفعال
التي سمعت زيادتها في مفاعيلها فلا يقاس عليها غيرها من الأفعال وأما ما ورد فلك أن
تزيد الباء في مفعوله في كل تركيب .

إلا لحفظ الجلالة ، وقد يجز لفظ الرب مضافاً إلى الكعبة وقد يجز لفظ الرحمن ، وهو التاء قال الله تعالى : (وتالله لأصيبنه أصدناهكم) .

= نظرت نور القمر في الماء ، مررت برجل في الطريق) وحكم المجرور بحرف جر زائد أنه مرفوع المحل أو منصوب به ، حسب ما يطلبه العامل قبله . فيكون مرفوع الموضع على أنه فاعل في نحو (ما جاءنا من أحد) والأصل . ما جاءنا أحد . وعلى أنه نائب فاعل في نحو (ما قيل من شيء) والأصل . ما قيل شيء ؛ وعلى أنه مبتدأ في نحو (بحسبك الله) . والأصل : بحسبك الله . ويكون منصوب الموضع على أنه مفعول به في نحو (ما رأيت من أحد) والأصل ما رأيت أحداً . وعلى أنه مفعول مطلق في نحو (ما سمعت من سعي محمد عليه) والأصل : ما سمعت سعياً محمد عليه . وعلى أنه خبر ليس في نحو (أليس الله بأحكم الحاكمين) والأصل : أليس الله أحكم الحاكمين أما المجرور بحرف جر شبهه بالزائد ، فإن كان الجار (خلا وعدا وحاشا) فهو منصوب محلا على الاستثناء . وإن كان الجار (رب) فهو مرفوع محلا على الابتداء ، نحو : (رب غني اليوم فقير غداً ، ورب رجل كريم أكرمه) ، إلا إذا كان بعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهو منصوب محلا على أنه مفعول به للفعل بعده . نحو : (رب كريم أكرمت) . فإن كان بعدها فعل لازم أو فعل متعد ناصب للضمير العائد على مجرورها فهو مبتدأ وبالجملة بعده خبره نحو (رب مجتهد نجح . ورب مجتهد أكرمه) .

وأما المجرور بحرف جر أصلي فهو مرفوع محلا إن ناب عن الفاعل بعد حذفه نحو (يؤخذ بيد العاثر ، وجيء بالفار) ، أو كان في موضع خبر المبتدأ أو (إن) أو إحدى أخواتها أو خبر (لا) النافية للجنس . نحو (العلم كالنور . وإن الفلاح في العمل الصالح ، ولا حسب كحسن الخلق) وهو منصوب محلا على أنه مفعول فيه إن كان ظرفاً ، نحو (جلست في الدار ، وسرت في الليل) وعلى أنه مفعول لأجله غير صريح إن كان الجار حرفاً يفيد التعليل والسببية : نحو (سافرت للعلم ونصبت من أجله واغتربت فيه) وعلى أنه مفعول مطلق إن ناب عن المصدر نحو : (جرى الفرس كالرياح) وعلى أنه خبر للفعل الناقص إن كان في موضع خبره نحو : (كنت في دمشق) . وإن وقع تابِعاً لما قبله كان محله من الإعراب على حسب متبوعه نحو : (هذا عالم من أهل مصر ، ورأيت هالماً من أهل مصر . وأخذت عن عالم من أهل مصر) فإن لم يكن شيئاً مما تقدم كان في محل نصب على أنه مفعول به غير صريح نحو « مررت بالقوم ، ووقفت على المنبر . سافرت من بيروت إلى دمشق » .

(تالله لقد آثرك الله علينا) وهو كثير ، وقالوا : (توب الكعبة لأفعلن كذا) وهو قليل ، وقالوا : (تالرحمن لأفعلن كذا) وهو أقل وما يجز كل ظاهر ، وهو الباقى .

الإضافة

ص - أو بإضافة إلى اسم على معنى اللام ك « غلام زيد » أو من ك « خاتم حديد » أو فى ك « مكر الليل » وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص ، أو بإضافة الوصف إلى معنوله ، ك « بالغ الكعبة » و « معمور الدار » و « حسن الوجه » وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف .

ش - لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت فى ذكر المجرور بالإضافة (١) وقسمته إلى قسمين :

(١) الإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجر توجب جر الثانى أبداً ، نحو : هذا كتاب التليذ . لبست خاتم فضة . « لا يقبل صيام النهار وقيام الليل من المخلصين » ويسمى الأول مضافاً والثانى مضافاً إليه . فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جر متدر . وعامل الجر فى المضاف إليه هو المضاف ، لا حرف الجر المقدر بينهما على الصحيح .

والإضافة أربعة أنواع : لامية وبيانية وظرفية وتشبيهية : فاللامية ما كانت على تقدير (اللام) . وتفيد الملك أو الاختصاص ، فالأول نحو « هذا حصان على » والثانى نحو « أخذت بلجام الفرس » . والبيانية ما كانت على تقدير (من) وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه . نحو (هذا باب خشب - وذلك سوار ذهب . هذه أثواب صوف) .

أحدهما : ألا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ،
ويخرج من ذلك ثلاث صور : إحداها : أن ينتقى الأمران معاً كـ (غلام

= فجنس الباب هو الخشب . و جنس السوار هو الذهب . و جنس الأثواب هو الصوف .
والباب بعض من الخشب ، والسوار بعض من الذهب - والأثواب بعض من الصوف
والخشب بين جنس الباب ، والذهب بين جنس السوار - والصوف بين جنس الأثواب -
والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف . ألا ترى أنك إن قلت :
هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب - وهذه الأثواب صوف (صح .

والظرفية ما كانت على تقدير (في) . وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف .
ويفيد زمان المضاف أو مكانه ، نحو (سهر الليل مفضن ، وقعود الدار مخمل) .
والتشبيهية ما كانت على تقدير (كاف التشبيه) وضابطها أن يضاف المشبه به إلى
المشبه بنحو (انثر لؤلؤ الدمع على ورد الحدود) ومنه قول الشاعر :

والريح تعبت بالفصون وقد جرى ذهب الأصيل على بلحين الماء
وتنقسم الإضافة أيضاً إلى معنوية ولفظية .

فالمعنوية ما تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه . وضابطها أن يكون المضاف غير
وصف مضاف لمعموله . بأن يكون غير وصف أصلاً : كفتح الدار ، أو يكون وصفاً
مضافاً لغير معموله ككاتب القاضي ومأكل الناس ومشروبهم وملبوسهم ، وتفيد
تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو (هذا كتاب سعيد) ، وتخصيصه إن
كان نكرة نحو (هذا كتاب رجل) إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الإبهام والتشكير ،
فلا تفيد إضافته إلى المعرفة تعريفاً : وذلك مثل (غير ومثل وشبه ونظير) نحو (جاء رجل
غيرك أو مثل سليم أو شبه خليل أو نظير سعيد) ألا ترى أنها وقعت صفة لرجل وهو نكرة ،
ولو عرفت بالإضافة لما جاز أن يوصف بها النكرة ، وكذا المضاف إلى ضمير يعود إلى
نكرة ، فلا يتعرف بالإضافة إليه ، نحو (جاءني رجل وأخوه ، رب رجل وولده ،
كم رجل وأولاده) . وتسمى الإضافة المعنوية أيضاً (الإضافة الحقيقية) . و (الإضافة
المحضة) وقد سميت معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث أنها تفيد تعريف المضاف
أو تخصيصه . وسميت حقيقية لأن الغرض منها نسبة المضاف إليه . وهذا هو الغرض =

زيد) الثانية : أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً
لتلك الصفة نحو : (كاتب القاضي) و (كاسب عياله) والثالثة : أن
يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو :
(ضرب اللص) وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية
وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً ، وهو التعريف إن كان المضاف إليه
معرفة ، نحو : (غلام زيد) والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة
ك (غلام امرأة) .

= الخبث من الإضافة . وسميت خضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف إلى المضاف
إليه . فهي على عكس الإضافة اللفظية . أما الإضافة اللفظية فهي مالا تفيد تعريف المضاف
ولاتخصيصه . وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو النون في التثنية والجمع .
وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو مبالغة اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة .
إذا أضيفت هذه الصفات إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى . نحو « هذا الرجل طالب علم » :
رأيت رجلاً نصار المظلوم . انصر رجلاً مهضوماً الحق . عاشر رجلاً حسن الخلق » والدليل
على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنه وصفت به النكرة كما رأيت . وأنه يقع حالا والحال
لا تكون إلا نكرة . كقولك : « جاء خالد باسم الثغر » . وقول الشاعر :

فأتت به حوش الفؤاد مبطناً سهداً إذا ما قام ليل الهوجل

وأنه تباشره « رب » وهي لاتباشر إلا النكرات . كقول بعض العرب . وقد
انقضى رمضان : « يارب صائم لن يصومه . ويارب قائم لن يقومه » وتسمى هذه
الإضافة أيضاً « الإضافة المجازية » و (الإضافة غير المحضة) أما تسميتها باللفظية فلأن
فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط . وهو التخفيف اللفظي بحذف التنوين وذوئي التثنية والجمع
وأما تسميتها بالمجازية فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة . وإنما هي للتخفيف . كما
علمت . وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة غير خالصة بالمعنى المراد من الإضافة
بل هي على تقدير الانفصال ألا ترى أنك تقول فيما تقدم : « هذا طالب علماً . رأيت
رجلاً نصاراً . المظلوم أنصر رجلاً مهضوماً حقه . عاشر رجلاً حسناً خلقه » .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون على معنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو (بل مكر الليل) الثاني : أن تكون على معنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه كـ (خاتم حديد) و (باب ساج) بخلاف نحو (يد زيد) فإنه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقي ، نحو (غلام زيد) و (يد زيد) :

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، ولهذا أيضاً ثلاث صور . إضافة اسم الفاعل ، كـ (هذا ضارب زيد ، الآن ، أو غداً) وإضافة اسم المفعول ، كـ (هذا معمور الدار ، الآن ، أو غداً) وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كـ (هذا رجل حسن الوجه) وتسمى إضافة لفظية ، لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف . ألا ترى أن قولك (ضارب زيد) أخف من قولك (ضارب زيداً) وكذا الباقي ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هدياً » بـ « بالغ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : « هدياً بالغ الكعبة » : وصح مجيء « ثانی » حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : « ثانی عطفه » .

ص - وَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةَ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مَطْلَقًا ، وَلَا « أَل » إِلَّا فِي نَحْوِ « الضَّارِبُ زَيْدٌ » وَ « الضَّارِبُ زَيْدٍ » وَ « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » وَ « الضَّارِبُ رَأْسَ الرَّجُلِ » وَ « بِالرَّجْلِ الضَّارِبِ غَلَامُهُ » .

ش - اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللام تقول : جاءني غلام يا هذا فتنون وإذا أضفت تقول : جاءني غلام زيد ، فتحذف التنوين : وذلك يدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً . وتقول : جاءني مسلمان ، ومسلمون ، فإذا أضفت قلت : مسلماً ومسلموك ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : « والمقيمى الصلاة » ، « إنكم لذائقو العذاب » « إنا مرسلو الناقة » والأصل : المقيمين ، ولذائقون ، ومرسلون والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين ، لكونها قائمة مقام التنوين ، وإنما قيدت النون بكونها نافية للإعراب احترازاً من نوني المفرد ، وجمع التكسير ، وذلك كنتوني حين وشياطين ، فإنهما متلوان بالإعراب لا تاليان له ، تقول : هذا حين ياقى ، وهؤلاء شياطين ياقى ، فتجد إعرابهما بضممة واقعة بعد النون ، فإذا أضفت قلت : آتيك حين طلوع الشمس ، وهؤلاء شياطين الإنسان ، بإثبات النون فيهما ، لأنها متلوة بالإعراب لا تالية له .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلام زيد وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلام زيد » جمعت على الاسم تعريفيين ، وذلك لا يجوز ، ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ، فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة .

- أحدها : أن يكون المضاف مثنى ، نحو : « الضارب بازيد » .
والثاني : أن يكون جمع مذكر سالما ، نحو « الضاربو زيد » .
والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضارب
الرجل » .
والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام ،
نحو « الضارب رأس الرجل » .
والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه
الألف واللام نحو « مررت بالرجل الضارب علامه » .

اسم الفعل

ص - باب : يَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِهِ سَبْعَةٌ : اسمُ الفِعْلِ ،
كَهَيْهَاتَ ، وَصَهُ ، وَوَيْ ، بِمَعْنَى بَعْدَ وَاسْكُتْ ، وَأَعْجَبَ ،
وَلَا يُعْخَذُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ وَ « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ مَتَأَوَّلٌ ،
وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلْبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ :
* مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

وَلَا يُنْصَبُ :

ش - هذا الباب معقود للأسماء التي تعمل عمل أفعالها ، وهي سبعة :
أحدها اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

١ - ما سمي به الماضي كـ (هيهات) بمعنى بعد ، قال الشاعر :

فهيّات هيهات العقيق ومن به وهيّات نخل بالعقيق نواصله (١)

٢ - وما سمي به الأمر ، كـ (صه) بمعنى اسكت ، وفي

الحديث (إذا قلت لصاحبك وإمام يخطب صه فقد لغوت) كذا جاء
في بعض الطرق .

٣ - وما سمي به المضارع ، كـ (وى) بمعنى أعجب : وقال

الله تعالى : (ويكأنه لا يفلح الكافرون) أى : أعجب لعدم فلاح
الكافرين : ويقال فيه (وا) قال الشاعر :

وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب (١)

(١) البيت لحرير الشاعر : هيهات اسم فعل ، اض بمعنى بعد ، « هيهات » توكيد
للأول : العقيق : فاعل بهيهات ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ومن : الواو حرف عطف ،
من : اسم موصول ، معطوف على العقيق : مبنى على السكون في محل رفع ، به : جار
ومجرور متعلق بفعل محذوف واقع صلة للموصول ، وهيّات : الواو حرف عطف ،
نخل : فاعل لاسم الفعل ، بالعقيق ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ، نواصله :
فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوباً ، والهاء ضمير مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل
والمفعول في محل رفع صفة لنخل .

(٢) « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا « بأبى » جار ومجرور خبر مقدم
وأنت ، مبتدأ مؤخر ، وفوك الواو حرف عطف ، فو ، معطوف على أنت ، مرفوع
بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف مضاف إليه ، كأنما ، كافة
ومكفوفة متعلق بذر ، الزرنب ، نائب فاعل .

و « واهأ » قال الشاعر :

واهأ لسلمي تم واهأ واهأ ياليت عيناها لنا وفاها (١)

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله ، فلا يجوز في « عليك زيدا » بمعنى الزم زيدا ، أن يقال : « زيدا عليك ، خلافاً للكسائي ، فإنه أجازهُ محتجاً عليه بقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أي : الزموه ، وعند البصريين أن « كتاب الله » مصدر محذوف العامل ، و (عليكم) جار ومجرور متعلق به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى : (حرمت عليكم) لأن التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أحكامه : أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه ، تقول : « نزال نحدثك » بالجزم ، كما تقول : انزل نحدثك ، وقول الشاعر :

(١) واهأ . اسم فعل مضارع بمعنى أعجب . مبني على السكون لا محل له من الإعراب . فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . لسلمي : جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، تم : حرف عطف . يا : حرف نداء . والمنادى به محذوف . والتقدير . يا هؤلاء ، ليت حرف تمن ونصب . عينا : اسم ليت منصوب والألف نياحة عن الفتحة على لغة من يلزم المثني الألف وضمير الغائبة مضاف إليه . لنا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وفاها . الواو حرف عطف ، فامعطوف على اسم ليت منصوب بالألف نياحة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة .

وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تسريحي (١)
فـ «مكانك» فى الأصل ظرف مكان ، نقل عن ذلك المعنى ،
وجعل اسماً للفعل ومعناه : اثبتى ، وقوله : « تحمدى » مضارع مجزوم
فى جوابه ، وعلامة جزمه حذف النون :
ومن أحكامه : أنه لا ينصب الفعل بعد القاء فى جوابه ، لا تقول
«مكانك فتحمدى واسكت فنحدثك» خلافاً للكسائى ، وقد قدمت
هذا الحكم فى صدر المقدمة ، فلم أحتج إلى إعادته هنا (٢) .

(١) هو لعمر بن زيد مناة . المعروف بعمر بن الأظنابة .
«وقولى» الواو حرف عطف . قول : معطوف على فاعل الفعل أبى فى البيت السابق
على بيت الشاهد ، مرفوع بضمة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وباء
المتكلم مضاف إليه ، كلما : ظرف متعلق بالمصدر (قول) ، جشأت : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث ، وجاشت . مثلها والواو ، للعطف ، مكانك مكان . اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ،
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والفاعل ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، تحمدى : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، بحذف
النون والياء فاعل .

(٢) خلاصة هذا أن اسم الفعل ما ناب عن فعله غير متأثر بعامل : كهيئات بمعنى
بعد ، وأف بمعنى أتضجر ، وصه بمعنى اسكت . أما ما ناب عن فعله وكان متأثراً بعامل
كالمصدر النائب عن فعله فى نحو «ضرباً اللص» واسم الفاعل فى نحو «أجتهد التلاميذ»
فلا يكون اسم فعل لأنه متأثر بالعامل ، فضرباً وإن ناب عن اضرب ، فهو مفعول مطلق
له منصوب به . و«جتهد» ، وإن ناب عن يجتهد فهو مبتدأ مرفوع بالابتداء ، والتلاميذ بعده
فاعل له أغنى عن الخبر . أما اسم الفعل فهو يوب عن الفعل ولا محل له من الإعراب .
واسماء الأفعال إما مرتجلة ، وهى ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال ، كالأمثلة
المذكورة وإما منقولة ، وهى ما استعملت فى غير اسم الفعل ثم نقلت إليه . والنقل إما عن
جار ومجرور ، كعليك نفسك أى الزمها . وإليك عنى أى تنح ، وإما عن ظرف . كدونك
الكتاب أى خده ومكانك أى أثبت . وإما عن مصدر كرويد أخاك أى أمهله ، وبه الشر

اعمال المصدر

ص - والمصدرُ كَصَرَبٍ وإِكْرَامٍ ، إنَّ حَلَّ مَحَلِّهِ فَعَلٌ مَعَ
أَنْ أَوْ مَا وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا ، وَلَا مُضْمَرًا ، وَلَا مَحْدُودًا ، وَلَا

= أى اتركه ودعه وإما عن حرف تنبيه ، نحو « ها الكتاب » أى خذوه وإما معدولة كترال
وحذار وهما معدولان عن أنزل واحذر . ورويد فى الأصل مصدر أروِد فى سيره أروادا
ورويدا أى تأنى ورفق وهو مصغر تصغير الترخيم بحذف الزوايد لأن أصله « إرواد »
وبله فى الأصل مصدر بمعنى الترك ، ولا فعل له من لفظه . وإنما فعله من معناه وهو ترك ،
وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . وفاعله ضمير مستتر
وجوبا تقديره أنت .

فان نونتهما . نحو : « رويدا أخاك وبلها الشر » أو أضفتها ، نحو « رويد أخيك
وبله الشر » فهما حينئذ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعليهما المحذوف . وما بعد
المنون منصوب على أنه مفعول به له . وما بعد المضاف مجرور لفظا بالاضافة إليه من باب
اضافة المصدر إلى مفعوله . والكاف التى تلحق اسم الفعل المنقول تتصرف بحسب المخاطب
إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا . نحو « رويدك ورويدك ورويدكما ورويدكم
وإرويدكن . وهاك وهاك وهاك وهاك وهاكن . وإليك عنى وإليك عنى وإليكما عنى وإليكم
عنى وإليكن عنى » إلا أنها فى « رويدك وهاك » غير لازمة لأن النقل من المصدر أو حرف
التنبيه وقع مجردا عنهما . فلم تصر جزءا من الكلمة . لذا يجوز انفكاكه عنها . فنقول
« رويدك أخاك ، وها الكتاب » . أما فى « إليك ودونك » ونحوها من المنقول عن
جاء أو ظرف فهى لازمة له لأن النقل قد وقع فيه مصحوبا بها فصار وإياها كلمة واحدة
يراد بها الأمر . لذا لا يجوز انفكاكها عنه كما جاز فى « رويدك وهاك » .

ويجوز فى « ها » أن تجرد من الكاف فتكون بلفظ واحد للجميع وأن تلحقها الكاف
فتصحرف بحسب المخاطب . ويجوز أن يقال فيها « هاء » بلفظ واحد للجميع ، والأفصح
أن تتصرف همزتها فيقال (هاء) للواحد . و (هاء) للواحدة و (هاؤما) للمثنى و (هاؤم)
بجمع الذكور . و (هاؤن) بجمع الإناث ومنه قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا كتابيه) أى خذوه
فاقرءوه . والكاف فى (رويدك وهاك) حرف خطاب لا محل له من الإعراب على الأصح . =

مَنْعُونًا قَبْلَ الْعَمَلِ وَلَا مَحْذُوفًا ، وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ ،
وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ ، وَإِعْمَالَهُ مُضَافًا أَكْثَرُ ، نَحْوُ : « وَكَلَّوْا دَفْعَ
اللَّهِ النَّاسَ » وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* أَلَّا إِنْ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ *

وَمُنُونًا أَقْبَسُ نَحْوُ :

أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ، وَبِأَلِّ شَاذٌ نَحْوُ :

* وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ *

= وفي (إليك وعليك ودونك) ونحوها . إعراب لها على الصحيح . لأنها صارت جزءاً من
الكلمة . وجزء الكلمة لا إعراب له . فالإعراب إنما هو لهذه الكلمات برمتها . واسم الفعل
المنتقل كرويد . والمعدول كنزال ، لا يأتي إلا للأمر . ولا يأتي لغيرهما . وأما المرتجل فيأتي
لالأمر كنه بمعنى انكفف وهو الأكثر وقد يأتي للماضي كشتان بمعنى افترق . والمضارع ،
كوى بمعنى أعجب . وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً فهو سماعي يؤخذ بالنقل والسماع وما كان
منه معدولاً فهو قياسي يبنى على وزن « فعال » من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف كقتال
وضراب ونزال وحذار . وشذ محييه من مزيد الثلاثي نحو (دراك) بمعنى أدرك و (بدار)
بمعنى بادر . وأسماء الأفعال على ثلاثة أنواع . اسم فعل ماضٍ . وقد ورد منه هيات (بعد)
وشتان (افترق) ووشكان وشرعان (بمعنى أشرع) وبعطان بضم الباء وكسرها بمعنى أبطأ
واسم فعل مضارع وقد ورد منه أواه وآه (أتوجع) وأف (أتضجر) ووا وواها ووى
(أتعجب) وبيخ (استحسن) ويجل (يكنى) واسم فعل أمر وقد ورد منه صه (أسكت)
ومه (انكفف) ورويد (أمهل) وها وهاء وهاك ودونك وعنداك واه بك الكتاب (خذه)
وعليك نفسك وبنفسك (الزمها) وإليك عني (تنح) وإليك انكتاب (خذه) وإيه
(امض في حديثك أو زدني منه) وحى على الصلاة وعلى الخير وعلى العلم وهيا وهيت بمعنى
أسرع وآمين (استجب) ومكانك (اثبت) ووراهك (تأخر) . أما المعدول منه فلا
يحصر لأنه قياسي وأمامك (تقدم) .

ش - النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل : المصدر .
وهو : « الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل كالضرب
والإكرام » : وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها - أن يصح أن يحل محله فعل مع « أن » أو فعل مع « ما » ؛
فالأول كقولك : « أعجبنى ضربك زيداً » ، « يعجبنى ضربك
عمراً » فإنه يصح أن تقول مكان الأول : أعجبنى أن ضربت زيداً ،
ومكان الثاني - يعجبنى أن تضرب عمراً ؛

والثاني نحو « يعجبنى ضربك زيداً الآن » فهذا لا يمكن أن يحل
محله « أن ضربت » لأنه للماضى ، ولا « أن تضرب » لأنه للمستقبل ،
ولكن يجوز أن تقول فى مكانه « ما تضرب » وتريد بما المصدرية مثلها
فى قوله تعالى : « بما رحبت » وقوله تعالى « ودوا ما عنتم » أى : برحبها
وعنتكم ، ولا يجوز فى قولك (ضرباً زيداً) أن تعتقد أن (زيداً)
معمول لضرباً ، خلافاً لقوم من النحويين لأن المصدر هنا إنما يحل
محله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول : أضرب زيداً ، وإنما (زيداً)
منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ولا يجوز فى نحو (مررت
بزيد فإذا له صوت صوت حمار) أن تنصب (صوت) الثانى بصوت
الأول ، لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدر ولا بدونه ،
لأن المعنى يأتى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته ،
لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

الشرط الثانى : أن لا يكون مصغراً ، فلا يجوز (أعجبنى ضربك
ويداً) ولا تختلف النحويون فى ذلك ، وقاس على ذلك بعضهم المصدر

المجموع فمنع إعماله حملاً له على المصغر لأن كلا منهما مبين للفعل وأجاز كثير منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

وعدت وكان الحلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه ييثر (١)

الثالث : أن لا يكون مضمراً ، فلا تقول (ضربني زيداً حسن وهو عمراً قبيحاً) لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقم وما هو عنها بالحديث المرجم (٢)

أى ، وما الحديث عنها بالحديث المرجم ، قالوا : فعنها متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادر قابل للتأويل : فلا يبنى عليه قاعدة ؛

الرابع : أن لا يكون محدوداً فلا تقول (أعجبنى ، ضربتك زيداً)
وشذ قوله :

(١) وعدت : فعل وفاعل . وكان الواو واو الحال . كان : فعل ماض ناقص الحلف : اسمها . منك : جار ومجرور متعلق أو حال منها . سجية : خبر كان ، مواعيد : مفعول مطلق . منصوب بالفتحة . عرقوب : مضاف إليه ، أخا : مفعول به لمواعيد منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والهاء مضاف إليه .

(٢) هو لزهير : ما : نافية . الحرب : مبتدأ . إلا : أداة استثناء ملغاة . ما : اسم موصول خبر المبتدأ . مبنى على السكون في محل رفع علمتم : فعل وفاعل صلة الموصول ذقم : معطوف على علمتم . وما : الواو عاطفة . ما : نافية جازمة تعمل عمل ليس . هو : اسم ما . مبنى على الفتح في محل رفع . عنها : جار ومجرور متعلق بالمرجم . الباء حرف جر زائد الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، المرجم : صفة .

يحاجي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملائنفس راكب (١)
فأعمل الضربة في الملا ، وأما (نفس راكب) فمفعول ليحاجي ومعناه
أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا
نفسه .

الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، فلا يقال : (أعجبتني
ضربك الشديد زيداً) فإن أخرت (الشديد) جاز ، قال الشاعر :
إن وجدى بك الشديد أراني عاذراً فبك من عهدت عذولا (٢)
فأخر « الشديد » عن الحار والمجروح المتعلق بوجدى .

السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وهذا ردوا على من قال في (مالك
وزيداً) : أن التقدير وملا بستك زيداً ، وعلى من قال في (بسم الله) :

(١) يحاجي : فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيحاجي ، الجلد : فاعل يحاجي
الذي : اسم موصول نعت للجلد ، مبيى ، هو : مبتدأ ، حازم : خبره ، والجملة لا محل
لها صلة ، بضربة : جار ومجرور متعلق بيحاجي ، وكفى من ، كفيه : مضاف إليه من
إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء لأنه مثنى ، والماء مضاف إليه مبيى على الكسر في محل
جر ، الملا : مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر . نفس : مفعول به ليحاجي ومعناه التراب ، راكب : مضاف إليه .

(٢) « إن » حرف توكيد ونصب ، وجدى : وجد : اسم إن وباء المتكلم مضاف
إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، بك : جار ومجرور متعلق بوجدى ، الشديد : صفة
لوجد منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أراني : فعل ماض وفاعله مستر جوازا والنون للوقاية
والياء مفعول أول لأرى ، عاذرا : مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني . فيك :
جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثانٍ لأرى مبيى على السكون
في محل نصب . عهدت : فعل وفاعل ، عذولا : حال من الماء المحذوفة من عهدت والتقدير
عهدته عذولا .

أن التقدير ابتدائي بسم الله ثابت ، فحذفت المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من الضرورة قوله :

هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم
ومسحكم صلب رحمان قربانا (١)

السابع : أن لا يكون مفصولا عن معموله ، ولهذا ردوا على من قال في (يوم تبلى السرائر) أنه معمول لرجعه ، لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

الثامن : أن لا يكون مؤخرأ عنه ، فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك ، وأجاز السهيلي تقديم الحار والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : (لا يبغون عنها حولا) وقولهم : اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا :

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المضاف ، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان : مضاف للفاعل : كقوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس)

(١) « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع وواو الجماعة فاعل إلى الديرين : جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم ، هجرة : مفعول والكاف ، مضاف إليه والميم علامة الجمع ، ومسحكم : الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والميم حرف دال على الجمع ، صلب : مفعول به لمسح ، رحمان : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف تقديره : وفولكم يا رحمن ، قربانا ، مفعول لأجله أي تفعلوا ، ذلك كله قربانا .

(وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل) ، ومضاف للمفعول ، كقوله :

ألا إن ظلم نفسه المرء بين

إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا (١)

وقوله عليه الصلاة والسلام : (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) وبيت الكتاب - أي كتاب سيوبه - وهو قول الشاعر :

تنى يداها الحصى في كل هاجرة

تنى الدراهم تنقاد الصياريف (٢)

الثاني : المنون ، وإعماله أقيس من إعمال المضاف ، لأنه يشبه الفعل بالتنكير ، كقوله تعالى : (أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتما) تقديره : أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة . يتما .

(١) ألا أداة استفتاح وتنبيه . إن : حرف توكيد ونصب ، ظلم : اسم إن ونفس مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وضمير الغائب مضاف إليه المرء : فاعل وظلم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، بين خبر ، إذا : ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، لم : حرف تنى وجزم وقلب ، يصنها : فعل مضارع هزوم بلم وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، ها : مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا والجملة من « يغلب العقلاء » في محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) تنى ، فعل مضارع ، يدا : فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وها : مضاف إليه ، الحصى : مفعول به ، تنى مفعول مطلق ، و (الدراهم) مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله تنقاد فاعل تنى مرفوع بالضممة الظاهرة و « الصياريف » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله .

الثالث : المعرف بآل ، وإعماله شاذ قياسا واستعمالا ، كقوله :

عجبت من الرزق المسيء إلهه

ومن ترك بعض الصالحين فقيراً (١)

أى : عجبت من أن رزق المسيء إلهه ، ومن أن ترك بعض

الصالحين فقيراً (٢) .

(١) عجبت : فعل وفاعل ، الرزق : مضاف و « المسيء » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله إله : فاعل المصدر ، والضمير مضاف إليه ، ومن : الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على ما قبله و « بعض » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله و ، الصالحين : مضاف إليه ، فقيراً : حال من بعض الصالحين .

(٢) هذا ويجوز حذف مفعول المصدر ، كقوله تعالى : « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه » أى استغفار إبراهيم ربه لأبيه وهو يعمل عمله مضافاً أو مجرداً من (ال) والإضافة أو معرفاً بآل فالأول كقوله تعالى « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض » والثاني كقوله عز وجل « أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيماً ذا مقربة أو مسكيناً ذا مربة » والثالث أعماله قليل . كقول الشاعر :

لقد علمت أولى المغيرة أنى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمماً

وشرط عمل المصدر أن يكون نائباً عن فعله ، نحو ، ضرباً اللص ، أو أن يصح حلول الفعل مصحوباً بأن أو ما محله ، فإذا قلت : « سرفى فهمك الدرس » صح أن تقول : « سرفى أن تفهم الدرس » وإذا قلت « يسرفى عمك الخير » صح أن تقول : « يسرفى أن تعمل الخير » . وإذا قلت « يعجبني قولك الحق الآن » صح أن تقول : يعجبني ما تقول الحق الآن ، غير أنه إذا أريد به المضي أو الاستقبال قدر بأن ، وإذا أريد به الحال قدر بما ، كما رأيت ، لذلك لا يعمل المصدر المؤكد ، ولا المبين للنوع ، ولا المصغر ، ولا ما لم يرد به الحدث ، فلا يقال : « علمته تعليماً المسألة » على أن المسألة منصوبة بتعليماً ، بل بعلمت ، ولا « ضربت ضربة أو ضربت اللص » على نصب اللص بضربة أو ضربتين ، بل بضربت ولا « يعجبني ضربك اللص » على التصغير ولا . لسعيد صوت صوت حمام ، على نصب صوت الثانى بصوت الأول بفعل محذوف أى بصوت صوت حمام ، أى يصوت تصويته ، =

اعمال اسم الفاعل

ص - واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومكرمٍ ، فإنَّ كَانَ بِأَلْ عَمَلٌ مُّطْلَقًا ، أَوْ مَجْرَدًا فَبِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا ، وَاِعْتَادَهُ عَلَى نَفْسٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ مُخْبِرٍ عَنْهُ ، أَوْ مُوَضِّعٍ ، « وَبَاسِطٍ ذِرَاعِيهِ » عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ ، وَ « خَبِيرِ بَنُو لَهَبٍ » عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ خِلَافًا لِلْإِخْفَاشِ .

وَالْمِثَالُ وَهُوَ مَا حَوْلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فِعَالٍ أَوْ فِعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ ، أَوْ فَعِيلٍ ، أَوْ فِعْلٍ بِقَلَّةٍ ، نَحْوُ : « أَمَّا الْعَسَلُ فَمَازَا شَرَّابٌ » .

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم الفاعل . وهو : (الوصف الدال على الفاعل ، الجارى على حركات

ويجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف أى يشبه صوت حمام ولا يجوز تقديم معمول للمصدر عليه إلا إذا كان المصدر بدلا من فعله نائبا عنه نحو « عملك اتقانا » أو كان معموله ظرفا أو مجرورا بالحرف . كقوله تعالى (فلما بلغ معه السعى) وقوله (ولا تأخذكم بهما رأفة) .

وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جره لفظا ، وكان مرفوعا حكما ، أى فى محل رفع ثم ينصب المفعول به . نحو ، سرفى فهم زهير الدرس ، وإذا أضيف إلى مفعوله جره لفظا ، وكان منصوبا حكما ، أى فى محل نصب ثم يرفع الفاعل نحو سرفى فهم الدرس خالدا .

المضارع وسكناته (كضارب . ومكرم . ولا يخلو : إما أن يكون بأل ،
أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً ، تقول :
جاء الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأن أل هذه
موصولة ، وضارب حال محل ضرب إن أردت المضى ، أو يضرب
إن أردت غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذا ما حل محله ،
وقال امرؤ القيس :

القاتلين الملك الحلاحِلا خير معد حسباً ونائلا (١)

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضى .
ونخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء ، فأجازوا إعماله إن كان
بمعنى الماضي : واستدلوا بقوله تعالى : « وكلهم باسط ذراعيه
بالوصيد » وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن
المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلهم يبسط ذراعيه ، ويدل
على إرادة حكاية الحال أن الحملة حالية والواو واو الحال ، وقوله
سبحانه وتعالى : « ونقلبهم » ولم يقل وقلبناهم .

(١) القاتلين : صفة للمالكا وكاهلا قبله ، الملك : مفعول لاسم الفاعل . والفاعل
ضمير مستتر تقديره هم . الحلاحل ، وخير : صفتان ، معد : مضاف إليه . حسباً :
تميز . نائلا معطوف على حسباً .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ،
أو موصوف ، مثال النفي قوله :

« خليلي ما وافك بعهدى أنتما (١) »

فأنتما فاعل بوافك ، لاعتماده على النفي ، ومثال الاستفهام :

« أقاطن قوم سلمى أم نوروا ظعنا (٢) »

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : « إن الله بالغ أمره » ،
ومثال اعتماده على الموصوف قولك « مررت برجل ضارب زيدا »
وقول الشاعر :

إني حلفت برافعين أكفهم

بين الحطيم وبين حوضي زمزم (٣)

أى : يقوم رافعين .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ،
واستدل بقوله :

-
- (١) خليلي : منادى ويا المتكلم مضاف إليه . ما : نافية . وافك : مبتدأ .
بعهدى : جار ومجرور متعلق بوافك ، ويا المتكلم مضاف إليه . أنتما فاعل سد مسد الخبر .
- (٢) قوم فاعل « قاطن » سد مسد الخبر « سلمى » مضاف إليه .
- (٣) إن : حرف توكيد ونصب والياء اسمها . حلفت : فعل وفاعل . والجملة
في محل رفع خبر إن . برافعين : جار ومجرور متعلق بحلف . أكف : مفعول به
لرافعين لكونه اسم فاعل منصوب بالفتحة الظاهرة . وهو مضاف إليه « بين » ظرف
متعلق برافعين « الحطيم » مضاف إليه . وبين : الواو عاطفة وبين ظرف حوضي .
مضاف إليه . زمزم مثلها .

خبير بنو لُهب فلا تك ملغياً

مقالة لهي إذا الطير مرت (١)

وذلك لأن « بنو لُهب » - فاعل بخبير ، مع أن خبيراً لم يعتمد ،
وأجيب بأنا تحمله على التقديم والتأخير ، فبنو لُهب : مبتدأ ، وخبير :
خبره : ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فعلاً قد
يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : « والملائكة بعد ذلك ظهير (٢) » .

(١) خبير : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة . بنو : فاعل بخبير سد مسد الخبر
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة . ولُهب : مضاف إليه . فلا : الفاء للتفريع . لا : نافية
تلك : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت :
ملغياً : خبر . وفيه ضمير مستتر هو فاعله . مقالة : مفعول به لقوله ملغياً . ولهي :
مضاف إليه . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه . الطير :
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير . إذا مرت الطير والجملة من الفعل والفاعل
في محل جر باضافة إذا إليها . مر : فعل ماض والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير
مستتر ، والجملة لا محل لها مفسرة : وجواب إذا يدل عليه سابق الكلام .

(٢) هذا ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه ، إن متعدياً . وإن لازماً فالتعدي
نحو « هل مكرم سعيد ضيوفه » واللازم . نحو « خالد مجتهد أولاده » ولا تجوز إضافته
إلى فاعله كما يجوز ذلك في المصدر . فلا يقال : « هل مكرم سعيد ضيوفه » وشرط عمله أن
يقترن بأل - فان اقترن بها لم يحتج إلى شرط غيره . فهو يعمل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً
معتمداً على شيء وغير معتمد نحو « جاء المعطي المساكين أمس أو الآن أو غداً » . فان لم
يقترن بها فشرط عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال . ومسبوقاً بنفي . أو استفهام .
أو اسم مخبر عنه به . أو موصوف . أو باسم يكون هو حالاً منه . فالأول نحو « ما طالب
صديقك رفع الخلاف » . والثاني نحو « هل عارف أخوك قدر الإنصاف ؟ » والثالث نحو
« خالد مسافر أبواه » . والرابع نحو « هذا رجل مجتهد أبناؤه » . والخامس نحو « يخطب
على رافعا صوته » . وقد يكون الاستفهام والموصوف مقدرين .

اعمال أمثلة المبالغة

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : أمثلة المبالغة ،
وهي خمسة : فعال ، وفحول ، ومفعال ، وففعل ، وفعل ، قال
الشاعر :

أخا الحرب لباساً إليها جلالها

وليس بولاج الخوالت أعقلا (١)

وقال الآخر :

« ضروب بنصل السيف سوق سمانها (٢) »

وقالوا : « إنه لمنحار بوائكها » ، و « الله سميع دعاء من دعاه » .

وقال الشاعر :

(١) هو القلاخ بن حزن بن جناب .

أخا : حال من ضمير مستتر في قوله « بأرفع » في بيت سابق ، الحرب : مضاف إليه
لباساً : حال ثانية . إليها : جار ومجرور متعلق بلباس جلال : مفعول به للباس . وليس .
لواو عاطفة . ليس : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه . بولاج : الباء حرف جر
زائد . ولج : خبر ليس . منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
هرف الجر الزائد . الخوالت مضاف إليه . أعقلا : خبر ثان ليس . منصوب
والفتحة الظاهرة .

(٢) هو لإبي طالب بن عبد المطلب . وعجزه قوله : إذا عدموا زادا فاذك عاقر .
ضروب . خبر مبتدأ محذوف . أي : أنت ضروب . بنصل : جار ومجرور متعلق
بضمير . السيف : مضاف إليه . سوق : مفعول به لضروب . وسمان : مضاف إليه .

أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لما فديد^١ (١)

وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأولى وأقلها استعمالا الأخيران ،
وكلها تقتضى تكرار الفعل ، فلا يقال « ضراب » لمن ضرب مرة
واحدة ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشراط كاسم الفاعل
سواء ، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم فى ذلك السماع ،
والحمل على أصاتها - وهو اسم الفاعل ؛ لأنها محولة عنه لتصد المبالغة ،
ولم يجز الكوفيون إعمال شىء منها ، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ،
وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ،
ويرد عليه قول العرب « أما العسل فأنا شراب » ولم يجز بعض البصريين
إعمال فعيل وفعل ، وأجاز الجرمى إعمال فعل دون فعيل ، لأنه على
وزن الفعل كعلم وفهم .

عمل اسم المفعول

ص - واسمُ المفعولِ ، كمضروبٍ ومكرمٍ . ويعملُ عملَ

فَعْلِهِ وَهُوَ كاسمِ الفاعِلِ .

(١) هو لزيد الخيل .

أتى : فعل ماض . والنون للوقاية . والياء مفعول (أنهم مزقون) بخلة أن واسمها
وخبرها مؤولة بمصدر فاعل للفعل (أتى) . عرض : مفعول به لمزقون ؛ وياه المتكلم
نضاف إليه (جحاش) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم . الكرملين : مضاف إليه ؛
بجور بالياء لأنه مثنى . لما : خبر مقدم . فديد : مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر
فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

ش - النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسم
المفعول كمضروب ومكرم .

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا ، تقول : « جاء المضروب عبده »
فرفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله ، كما تقول : جاء الذي
ضرب عبده ، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه ، لاعتماده على الألف
واللام ، وتقول : زيد مضروب عبده ، فتعمله فيه إن أردت به الحال
أو الاستقبال . ولا يجوز أن تقول : مضروب عبده وأنت تريد الماضي ،
خلافاً للكسائي . ولا أن تقول : مضروب الزيدان : لعدم الاعتماد
خلافاً للأخفش .

عمل الصفة المشبهة

ص - والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ، وهي :
الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت ، كـ « حَسَنٌ ،
وظَرِيفٌ ، وطَاهِرٌ ، وَضَامِرٌ » ، ولا يتقدمها معمولها ، ولا يكون
أجنبيًا ، ويرفع على الفاعلية أو الإبدال ، وينصب على التمييز أو
التشبيه بالمفعول به والثاني يتعين في المعرفة ، ويخفف بالإضافة .
ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدى لواحد .

وهي : الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفاداة نسبة الحدث إلى
موصوفها دون إفاداة الحدوث .

مثال ذلك : « حسن » في قولك « مررت برجل حسن الوجه »
فحسن : صفة ، لأن الصفة ما دل على حدث وصاحبه ، وهذه كذلك ،
وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً ، لأن الصفات الدالة على التفضيل هي
الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر ، وهذه ليست كذلك ،
وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها ، وهو الحسن ، وليست
مصوغة لإفادة معنى الحدوث : وأعنى بذلك أنها تفيد أن الحسن في المثال
المذكور ثابت لوجه الرجل ، وليس بحادث متجدد . وهذا بخلاف انتمى
الفاعل والمفعول ، فانهما يقيدان الحدوث والتجدد : ألا ترى أنك
تقول « مررت برجل ضارب عمراً » فتجد « ضارباً » مفيداً لحدوث
الضرب وتجدده : وكذلك « مررت برجل مضروب » :

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ،
لكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكونها لم يقصد بها الحدوث ، فهي
مباينة للفعل ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه في العمل ،
ووجه الشبه بينهما أنها ، تؤنث وتثنى وتجمع ، فتقول : حسن ،
وحسنة ، وحسان ، وحسنتان ، وحسنون ، وحسنات ؛ كما تقول
في اسم الفاعل : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ،
وضاربون ، وضاربات ، وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ،
فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، أي : في غالب أحواله ، فلهذا
لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل ؛

وقولي « المتعدى إلى واحد » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا انتمياً

واحداً .

ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل
ولأن مرفوعها « فاعل » كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور :

أحدها : أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وسكناته ،
وتارة تجرى : فالأول كحسن وظريف ، ألا ترى أنهما لا يجاريان
بحسن ويظرف ، والثاني نحو طاهر وضامر ألا ترى أنهما يجاريان
بطهر ويضمير : والقسم الأول هو الغالب ، حتى وإن في كلام بعضهم
أنه لازم ، وليس كذلك وقد نهت على أن عدم المجازاة هو الغالب
بتقدمي مثال ما لا يجارى ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لا يكون
إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب .

فإن قلت : هذا منتقض بداخل ويدخل ، فإن الضمة لا تقابل
الكسرة ؟

قلت : المعتبر في المجازاة تقابل حركة بحركة بعينها :

فإن قلت : كيف تصنع بقائم ويقوم ، فإن ثاني قائم ساكن ،
وثاني يقوم متحرك ؟

قلت : الحركة في ثاني يقوم منقولة من ثلثه ، والأصل يقوم
كيدخل ، فنقلت لعله تصريفه .

الثاني : أنها تدل على الثبوت ، واسم الفاعل يدل على الحدوث .

الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال وللأستقبال ، وهي

لا تكون للماضي المنقطع ، ولا لما لم يقع ، وإنما تكون للحال الدائم ،
وهذا هو الأصل في باب الصفات .

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني ، والأوجه الثلاثة مستعادة
مما ذكرت من الحد ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول « زيد وجهه حسن »
بنصب الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول « زيد أباه ضارب »
وذلك لضعف الصفة ، لكونها فرعاً عن فرع ، فإنها فرع عن اسم
الفاعل الذي هو فرع عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ، فانه قوى
لكونه فرعاً عن أصل ، وهو الفعل :

الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبياً ، بل سيبياً ، ونعني بالسببي
واحداً من أمور ثلاثة :

الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف نحو « مررت برجل
حسن وجهه » :

الثاني : أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره ، نحو « مررت
برجل حسن الوجه » لأن « أل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه .

الثالث : أن يكون مقدرأً معه ضمير الموصوف كـ « مررت برجل
حسن وجهاً » أي وجهها منه ، ولا يكون أجنبياً ، لا تقول « مررت
برجل حسن عمراً » وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سيبياً ،
كـ « مررت برجل ضارب أباه » ويكون أجنبياً ، كـ « مررت برجل
ضارب عمراً » .

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو « مررت برجل حسن وجهه » وذلك على
ضربين : أحدهما : الفاعلية ، وهو متفق عليه ، وحينئذ فالصفة نخالية
من الضمير ، لأنه لا يكون للشيء الواحد فاعلان . والثاني : الإبدال من

ضمير مستتر في الوصف ، أجاز ذلك الفارسي ، وخرج عليه قوله تعالى : « جنات عدن مفتحة لهم الأبواب » ، فقدّر في (مفتحة) ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدّر (الأبواب) مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل :

الوجه الثاني : النصب ، فلا مخلو إما أن يكون نكرة كقولك « وجها » أو معرفة كقولك « الوجه » فإن كان نكرة فنصبه على وجهين : أحدهما : أن يكون على التمييز وهو الأرجح ، والثاني أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكوفيين ؛ الوجه الثالث : الجر ، وذلك باضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب في الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية :

وأصل هذه الأوجه الرفع ، وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الحذف (١) .

(١) تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد لأنها مشبهة به ويستحسن فيها أن تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى . نحو (أنت حسن الخلق ، نوى النفس طاهر الدليل) .

ولك في معيها أربعة أوجه :

١ - أن ترفعه على الفاعلية نحو (على حسن خلقه . أو حسن الخلق . أو الحسن خلقه ، أو الحسن خلق الأب) .

٢ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . إن كان معرفة نحو : (على حسن خلقه أو حسن الخلق . أو الحسن الخلق . أو الحسن خلق الأب) .

٣ - أن تنصبه على التمييز إن كان نكرة نحو : (على حسن خلقا . أو الحسن خلقا) .

٤ - أن تجره بالإضافة نحو : (على حسن الخلق . أو الحسن الخلق . أو حسن خلقه ، أو حسن خلق الأب ، والحسن خلق الأب) .

عمل اسم التفضيل

ص - واسمُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ
وَالزِّيَادَةِ كـ « أَكْرَمَ » ، وَيُسْتَعْمَلُ بِمِنْ ، وَمُضَافًا لِنَكْرَةِ ، فَيُفْرَدُ
وَيَذَكَرُ ، وَيَبَالُ فَيَطْبِقُ وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةِ فَوْجِهَانِ ، وَلَا يَنْصَبُ
الْمَفْعُولُ مَطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .
ش - النوع السابع : من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسم
التفضيل . وهو « الصفة الدالة على المشاركة والزيادة » كـ أعلم ، وأكثر .
وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للأفراد والتذكير ، وذلك في صورتين :
إحداهما : أن يكون بعده « من » جارة للمفضول ، كقولك
« زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون
أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من عمرو ،
والهندات أفضل من عمرو » ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى :
« إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُتْ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا » وقال الله تعالى :
« قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ
اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ » فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي الثانية
مع الجماعة .

الثانية : أن يكون مضافاً إلى نكرة فتقول ، « زيد أفضل رجل ،
والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة
والهندان أفضل امرأتين ، والهندات أفضل نسوة » :

وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بأل نحو « زيد
الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ،
والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات ، أو الفضل » :

وحالة يكون فيها جائز الوجهين ، المطابقة وعدمها ، وذلك إذا كان
مضافاً لمعرفة تقول « الزيدان أفضل القوم » وإن شئت قلت « أفضل
القوم » وكذلك في الباقي ، وعدم المطابقة أفصح . قال الله تعالى :
« ولتجدنهم أحرص الناس » ولم يقل « أحرصى » بالياء ، وقال الله
تعالى : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » فطابق ، ولم يقل
« أكبر مجرميها » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، ورد
عليه بهذه الآية .

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله
تعالى : « إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله . إن « من » ليست منفعولا
بأعلم ، لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ، لأن أفعل بعض
ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل
محذوف يدل عليه أعلم ، أي : يعلم من يضل :

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق ، تقول : « زيد أفضل
من عمرو » فيكون في « أفضل » ضمير مستتر عائد على زيد ، وهل

يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلافت بين العرب ، فبعضهم يرفعه به مطلقاً فتقول : مررت برجل أفضل منه أبوه ، فتخفص « أفضل » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهي لغة قليلة وأكثرهم يوجب رفع « أفضل » في ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر ، وفاعل « أفضل » ضمير مستتر عائد عليه ، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل وضابطها : أن يكون في الكلام نفى ، بعده اسم جنس ، هو موصوف باسم التفضيل ، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » وقول الشاعر :

ما رأيت امرأً أحب إليه || بذل منه إليك يا بن سنان (١)

وكذلك لو كان مكان النفي استفهام ، كقولك : « هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » أو نهى ؛ نحو « لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك » .

التوابع

ص - باب التوابع : يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ :

ش - التوابع : عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على

(١) « ما » : نافية رأيت : فعل وفاعل ، امرأ : مفعول به لرأى ، أحب : نعت لامرأ ، إليه : جار ومجرور متعلق بأحب ، البذل : فاعل أحب . منه إليك : جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » منادى و « سنان » مضاف إليه .

صبيح التبع لغيرها وهي خمسة : النعت ، والتأكيد ، وعطف السان ،
وعطف النسق ، والبدل ، وعددها الزجاجي وغيره أربعة ، وأدرجوا
عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم « العطف » .

النعت

ص - النعت ، وهو : التابع المشتق أو المؤول به ،
المباين للفظ متبوعه .

ش - « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، و « المشتق أو المؤول
به » مخرج لبقية التوابع ، فأنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به (١) ، ألا ترى

(١) فالأصل في النعت أن يكون اسماً مشتقاً : كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل ، نحو جاء التلميذ المجتهد . أكرم خالداً المحبوب ، هذا رجل حسن
خلقه ، سعيد تلميذ أعقل من غيره ، وقد يكون جملة فعلية ، أو جملة اسمية وقد يكون
اسماً جامداً مؤولاً بمشتق ، وذلك في تسع صور :

١ - المصدر ، نحو « هو رجل ثقة » أي موثوق به ، و « أنت رجل عدل »
أي عادل .

- ٢ - اسم الإشارة ، نحو : « أكرم علياً هذا » أي المشار إليه .
- ٣ - (ذو) التي بمعنى صاحب و (ذات) التي بمعنى صاحبة . نحو : « جاء رجل
ذو علم وامرأة ذات فضل » أي صاحب علم وصاحبة فضل .
- ٤ - الاسم الموصول المقترن بآل ، نحو : « جاء الرجل الذي اجتهد » أي المجتهد .
- ٥ - مادل على عدد المنعوت ، نحو « جاء رجال أربعة » أي معدودون بهذا العدد .
- ٦ - الاسم المنسوب إليه ، نحو « رأيت رجلاً دمشقياً » أي منسوب إلى دمشق .
- ٧ - مادل على تشبيه نحو « رأيت رجلاً أسداً » أي شجاعاً ، و « زيد رجل ثعلب »
أي محتال ، والثعلب يوصف بالاحتيال .
- ٨ - « ما » النكرة التي يراد بها الإبهام . نحو « أكرم رجلاً ما » أي رجلاً مطلقاً -

أنك تقول في التوكيد « جاء القوم أجمعون » و « جاء زيد زيد »
وفي البيان والبدل « جاء زيد أبو عبد الله » وفي عطف النسق « جاء زيد
وعمر و » فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا
التوكيد اللفظي فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك : « جاء زيد الفاضل الفاضل
الأول نعت والثاني توكيد لفظي ، فلهذا أخرجته بقولي « المباين للفظ
متبوعه » .

فان قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك في البيان
والبدل قولك (قال أبو بكر الصديق) و (قال عمر الفاروق) وفي
عطف النسق (رأيت كاتباً وشاعراً) .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين
على الخليفتين رضي الله عنهما لا حقين بياب الأعلام كزيد عمرو ،
و (شاعراً) في المثال المذكور نعت حذف منعوته ؛ وذلك المنعوت هو
المعطوف وكذلك (كاتباً) ليس مفعولاً في الحقيقة ، إنما هو صفة
للمفعول والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .

ص - وفائِدَتُهُ : تَخْصِيصٌ ، أَوْ تَوْضِيحٌ ، أَوْ مَدْحٌ ،
أَوْ ذَمٌّ ، أَوْ تَرَحُّمٌ ، أَوْ تَوْكِيدٌ .

— غير مقيد بصفة ما . وقد يراد بها مع الإبهام التحويل ، ومنه المثل « لأمر ما جدد
قصير أنفه » أي لأمر عظيم .

٩ - كلمتا (كل وأى) الـذاتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو « أنت رجل
كل الرجل » أي الكامل في الرجولية ، و « جاءني رجل أي رجل » أي كامل في
الرجولية ، ويقال أيضاً : « جاءني رجل أيما رجل » بزيادة (ما) .

ش - فائدة النعت : إما تخصيص نكرة ، كقولك : مررت برجل كاتب ، أو توضيح معرفة كقولك : (مررت بزيد الحياط) أو مدح نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) أو ذم ، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو ترحم ، نحو (اللهم ارحم عبدك المسكين) أو توكيد نحو قوله تعالى : (تلك عشرة كاملة) ، (فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ص - وَيَتَّبِعُ مَنَعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَثْرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرَعِيَّةٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ « جَاءَنِي رَجُلٌ قُوعِدٌ غِلْمَانُهُ » ثُمَّ قَاعِدٌ ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب وجر وبحسب الافراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف ، حالتان ، فهذه عشرة أحوال للاسم .

ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد ، لما في بعضها من التضاد ، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكرأ ، ولا مفرداً مثني مجموعاً ولا مذكراً مؤنثاً ؟ .

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ، تقول « جاءني زيد » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع فإن جئت مكانه برجل : ففيه التنكير بدل التعريف وبقية

الأوجه ، فان جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال فقيه التثنية أو الجمع بدل
الأفراد وبقية الأوجه فان جئت مكانه بهند فقيه التأنيث بدل التذكير
وبقية الأوجه : فان قلت « رأيت زيدا » أو « مررت بزید » فقيه النصب
أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه ؛

ووقع في عبارة بعض العرب أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من
عشرة ، ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها ،
وليس كذلك : وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً ، وهما :
واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز
في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب ولا أن يخالفه في
التعريف والتنكير ؛

فان قلت : هذا منتقض بقولهم « هذا جحر ضب خرب » فوصفوا
المرفوع ، وهو الجحر : بالمخفوض ، وهو « خرب » وبقوله تعالى :
« ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده » فوصف النكرة وهي
« كل همزة لمزة » بالمعرفة ؛ وهو الذي . وبقوله تعالى : « حم تنزيل
الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي
الطول » فوصف المعرفة . وهو اسم الله تعالى ، بالنكرة ، وهي (شديد
العقاب) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ؛ ولا تكون
إضافتها إلا في تقدير الانفصال . ألا ترى أن المعنى : شديد عقابه ،
لا ينفك في المعنى عن ذلك ؟

قلت : أما قولهم « جحر ضب خرب » فأكثر العرب ترفع خرباً ؛

ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر :

قد يؤخذ الجار مجرم الجار (١)

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي « خرب » ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة ، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى (الحمد لله) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، ولا يمنع أيضاً قولهم في الحكاية (من زيدا) بالنصب ، أو (من زيد) بالخفض ، إذا سألت من قال : رأيت زيداً ، أو مررت بزيد ، وأردت بزيد ، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب : وقد تبين بهذا صحة قولنا : إن النعت لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره (٢) .

- (١) «قد» حرف تحقيق «يؤخذ» فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة مجرم : جار ومجرور متعلق بيؤخذ . و«الجار» مضاف إليه .
- (٢) هذا وينقسم النعت أيضاً إلى ثلاثة أقسام : مفرد وجملة وشبه جملة : فالمفرد ما كان غير جملة ولا شبهها ، وإن كان مثنى أو جمعا ، نحو « جاء الرجل العاقل والرجلان العاقلان والرجال العقلاء » . والنعت الجملة : أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية منعوتاً بها ، نحو « جاء رجل يحمل كتاباً . وجاء رجل أبوه كريم » ولا تقع الجملة نعتاً للمعرفة ، وإنما تقع نعتاً للنكرة ، كما رأيت : فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها نحو « جاء على يحمل كتاباً » إلا إذا وقعت بعد المعرفة بالجنسية فيصح أن تجعل نعتاً له باعتبار المعنى لأنه في المعنى نكرة ، وأن تجعل حالاً منه باعتبار اللفظ ، لأنه معرف لفظاً بآل ، نحو « لا تخالط الرجل يعمل عمل السفهاء » ومنه قول الشاعر :

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية — وهي : الافراد ، والجمع والتذكير والتأنيث — فانه يعطى منها ما يعطى الفعل الذى يحل محله فى ذلك الكلام : فان كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه فى اثنين

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فضيت ثمت قلت : لا يعنى وقول الآخر :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
ومثل المعرف بأل الجنسية ما أضيف إلى المعرف بها كقول الشاعر :

وتضىء فى وجه الظلام منيرة كجمانة البحرى سل نظامها
أى كجمانة بحرى سل نظامها ، وشرط الجملة النعتية « كالجملة الحالية والجملة الواقعة خبراً » أن تكون جملة خبرية ، أى غير طلبية ، وأن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت سواء أكان الضمير مذكوراً نحو : « جاءنى رجل يحمله غلام أم مستتراً نحو « جاء رجل يحمل عصا » أم مقدراً كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » والتقدير « لا تجزى فيه » .

ولا يقال : « جاء رجل أكرمه » على أن جملة (اكرمه) نعت لرجل ولا يقال .
جاء رجل هل رأيت مثله أوليته كريم ، لأن الجملة هنا طلبية ، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت ، كقوله : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط » والتقدير « جاءوا بمذق مقول فيه : « هل رأيت الذئب » والمذق بفتح الميم وسكون الذال . اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونه لون الذئب .

والنعت الشبيه بالجملة أن يقع الظرف أو الجار والمجرور فى موضع النعت : كما يقمان فى موضع الخبر والحال ، على ما تقدم نحو « فى الدار وجل أمام الكرسي » وأيت رجلا على حصانه « والنعت فى الحقيقة إنما هو متعلق الظرف أو حرف الجر المحذوف ، والأصل : « فى الدار رجل كائن أو موجود أمام الكرسي » رأيت رجلا كائناً أو موجوداً على حصانه « واعلم أنه إذا نعت بمفرد وظرف ومجرور وجملة فالغالب تأخير الجملة ، كقوله تعالى « وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه » وقد تقدم الجملة كقره سبحانه : « فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين » .

منها ؛ و كملت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال العربون تقول : « مررت برجل قائم » و « برجلين قائمين » و « برجال قائمين » و « بامرأة قائمة » و « بامرأتين قائمتين » و « بنساء قائمات » كما تقول في الفعل : مررت برجل قام ، و برجلين قاما و برجال قاموا ، و بامرأة قامت ، و بامرأتين قامتتا ، و بنساء قمن ، و إن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر فان تذكره و تأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك ، تقول : « مررت برجل قائمة أمه » فتوئث الصفة لتأنيث الأم ، و لا تلتفت لكون الموصوف مذكراً ، لأنك تقول في الفعل : قامت أمه و تقول في عكسه : « مررت بامرأة قائم أبوها » فتذكر الصفة لتذكير الأب ؛ و لا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً ، لأنك تقول في الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » و يجب إفراد الوصف ، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ، فتقول « مررت برجلين قائم أبواهما » و « برجال قائم أبواؤهم » كما تقول : قام أبواهما ، و قام أبواؤهم ، و من قال « قاما أبواهما » و « أكلوني البراغيث » ثنى الوصف و جمعه جمع السلامة ، فقال « قائمين أبواهما » و « قائمين أبواؤهم » و أجاز الجميع أن تجمع الصفة بسبع التكسير ، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً ، فتقول « مررت برجال قام أبواؤهم » و « برجل قعود غلامه » و رأوا ذلك أحسن من لا يراد التي هو أحسن من جمع التصحيح .

ص - وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْعُلُومِ مَوْصُوفًا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءًا

رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِ غَيٌّ أَوْ أُنْثَى ، سَبَبٌ فِي رَحْمِهِ .

ش - إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جازلك في الصفة الاتباع والقطع مثال ذلك في صفة المدح « الحمد لله الحميد » أجاز فيه سيويه الجر على الاتباع ، والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو ، وقال : سمعنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين » بالنصب ، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية اه ، ومثاله في صفة الذم (وامرأته حمالة الخطب) قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم ، ومثاله في صفة الترحم « مررت بزيد المسكين » يجوز فيه الخفض على الاتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أرحم ، ومثاله في صفة الإيضاح « مررت بزيد التاجر » يجوز فيه الخفض على الاتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أعنى .

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاء ، فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثله ، الثاني نص عليه سيويه في كتابه ، فقال : « وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام » ، يعنى بالنصب أو بالرفع « إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم » . ثم قال : « نزلهم هذه المنزلة ، وإن كان لم يعرفهم » .

التوكيد

ص - والتَّوَكِيدُ ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْوُ :

* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَأَخَا لَهُ *

ونحو :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَبَ أَحْبَبَ *

ونحو :

• لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشْنَةَ إِنَّهَا •

وَلَيْسَ مِنْهُ « دَكَّا دَكَّا » وَصَفًا صَفًا .

ش — الثاني من التوابع : التوكيد ؛ ويقال فيه أيضاً التأكيد
— بالهمزة — وبابدها ألفاً على القياس في نحو فأس ورأس .

وهو ضربان : لفظي ، ومعنوي .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بعينه (١) » .
سواء كان اسماً ، كقوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح (٢)

(١) اللفظي يكون بإعادة المؤكد بلفظه أو بمرادفة . سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً أم فعلاً أم حرفاً أم جملة . فالظاهر نحو « جاء على على » والضمير نحو « جئت أنت وقمنا نحن » ومنه قوله تعالى : « يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » والفعل نحو « جاء على على » والحرف نحو « لا لا أبوح بالسر » والجملة نحو (جاء على على ، وعلى هتهد على هتهد) والمرادف نحو (أتى جاء على) وفائدة التوكيد اللفظي تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه في قلبه وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه .

(٢) البيت لمسكين الدارمي ، أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره الزم أخاك منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف مضاف إليه أخاك : تأكيد للأول . إن : حرف توكيد ونصب ، من : اسم موصول اسم إن . لا : نافية للجنس . أخا : اسم لا . له : خبر لا والجملة من لا وإسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول . كساع : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن . إلى الهيجا بغير : جار ومجرور إن يتعلقان بساع ، سلاح : مضاف إليه .

وانتصاب « أناك » الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما ،
والثاني تأكيد له ، أو فعلا ، كقوله :
فأين إلى أين النجاة بيغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس (١)
وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة بيغلتى ؟ فحذف الفعل
في أين الأول ، وكرر الفعل والمفعول في قوله « أتاك أتاك » و « اللاحقون
فاعل بأتاك الأول ، ولا فاعل للثاني ، لأنه إنما ذكر للتأكيد ، لا يسند
إلى شيء ، وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً
ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما منازعا قوله « اللاحقون »
ولو كان كذلك لزم أن يضمير في أحدهما . فكان يقول أتوك أتاك
اللاحقون ، على إعمال الثاني ، وأتاك أتوك ، على إعمال الأول ، وقوله :
« احبس احبس » تكرير للجمل ، لأن الضمير المستتر في العمل في قوة
الملفوظ به ، أو حرفاً ، كقوله :
لا لا أبوح بحب بثنة ، إنها أخذت على موثقاً وعهوداً (٢)

(١) أين : اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان والتقدير فأين
تذهب إلى أين : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، النجاة : مبتدأ مؤخر . بيغلتى :
جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وياه المتكلم مضاف إليه ، أتاك فعل ومفعول به . أتاك :
تأكيد للسابق . اللاحقون : فاعل لآتي الأول ، احبس : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً
تقديره أنت . احبس : تأكيد للأول .

(٢) صحة البيت : بحب عزة وهو لكثير . لا : حرف نفي . « لا » حرف مؤكده
لسابقه . أبوح : فعل مضارع وفاعله مستتر وجوباً . بحب : جار ومجرور متعلق
بأبوح « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث
إنها ، إن : حرف توكيد ونصب و « ها » اسم إن . أخذ : فعل ماض . والفاعل ضمير
مستتر والجمل في محل رفع خبر إن . على : جار ومجرور متعلق بأخذت موثقاً :
مفعول به . وعهوداً : الواو عاطفة . عهوداً . معطوف على موثق .

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : كلا إذا دكت الأرض دكا
دكا ، وجاء ربك والملك صفاً صفاً خلافاً لكثير من النحويين ، لأنه
جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت
هباء منبثاً ، وأن معنى « صفاً صفاً » أنه تنزل ملائكة كل سماء ،
فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس ، وعلى هذا فليس
الثاني فيهما تأكيد للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمته
الحساب بابا بابا .

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن « الله أكبر ، الله أكبر »
خلافاً لابن جنى ، لأن الثاني لم يوت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء
تكبير ثان ، بخلاف قوله « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن
الجملة الثانية خبر ثاني جىء به لتأكيد الخبر الأول .

ص - أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ،
إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَيَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لِيغْيِرَ
مَثْنَى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ ، وَبِكَلَا وَكَلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وَقُوعُ
الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ ، وَيُضْفَنُ لِيُضْمِرَ الْمُؤَكَّدِ ،
وَبِأَجْمَعَ وَجَمَعَاءَ ، وَجَمَعَهُمَا غَيْرُ مَضَافَةٍ .

ش - النوع الثاني : التأكيد المعنوي (١) ؛ وهو بالفاظ محصورة :

(١) التوكيد المعنوي يكون بذكر « النفس والعين أو كل أو جميع أو عامة أو كلا
أو كلتا » . على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكدة نحو : جاء
الرجل عينه ، والرجلان أنفسهما ، ورأيت القوم كلهم . وأحسنتم إلى فقراء القرية
هاتهم . وجاء الرجال كلاهما والمرأتان كلتاها .

منها : « النفس ، والعين » وهما رفع المجاز عن الذات ، تقول :
« جاء زيد » فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا
قلت : « نفسه » ارتفع الاحتمال الثاني ، ولا بد من اتصالها بضمير
عائد على المؤكد ، ولك أن تؤكد بكل منهما وحده ، وأن تجمع ،
بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول « جاء زيد نفسه عينه » ويمتنع
« جاء زيد عينه نفسه » ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما
على وزن أفعل مع التثنية والجمع تقول « جاء الزيدان أنفسهما أعينهما » ،
و « الزيدون أنفسهم أعينهم » و « الهندات أنفسهن أعينهن » .

ومنها « كل » وهي لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم ،
تقول : « جاء القوم » فيحتمل مجيء جميعهم : ويحتمل مجيء بعضهم ،
وأنك عبرت بالكل عن البعض ، فإذا قلت « كلهم » رفعت هذا
الاحتمال ، وإنما يؤكد بها بشروط : أحدها : أن يكون المؤكد بها غير
مشئى ، وهو : المفرد والجمع : الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو

= وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفع احتمال أن يكون في الكلام مجاز أوسهو
أونسيان ، فان قلت : جاء الأمير ، فربما يتوهم السامع أن اسناد المجيء إليه على سبيل
التجوز أو النسيان أو السهو . فتؤكد به بذكر النفس أو العين رفعاً لهذا الاحتمال . فيعتقد
السامع حينئذ أن الجأى هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به ،
وفائدة التوكيد بكل وجميع وعامة الدلالة على الإحاطة والشمول . فإذا قلت « جاء القوم »
فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلف عن المجيء ، فتقول :
« جاء القوم كلهم » دفعا لهذا التوهم لذلك لا يقال « جاء على كله » لأنه لا يتجزأ ، فإذا
قلت : اشترى الفرس كله . صح لأنه يتجزأ من حيث المبيع ، وفائدة التوكيد بكلا
وكلتا إثبات الحكم للثنتين المؤكدين معاً .

بعامله ، فالأول كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون »
والثاني كقولك : « اشتريت العبد كله » ، فإن العبد يتجزأ باعتبار
الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ؛ ولا يجوز « جاء زيد كله » ،
لأنه لا يتجزأ ؛ لا بداته ولا بعامله : الثالث : أن يتصل بها ضمير عائد
على المؤكد ؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم : « إنا كلا فيها » خلافاً
للزحشرى والفراء .

ومنها « كلا ؛ وكلتا » وهما بمنزلة كل في المعنى : تقول : « جاء
الزيدان » فيحتمل مجيئهما « معا » وهو الظاهر . ويحتمل مجيء أحدهما ؛
وأن المراد أحد الزيدين ؛ كما قالوا في قوله تعالى : « لولا نزل هذا
القرآن على رجل من القرينتين عظيم » أن معناه على رجل من إحدى
القرينتين فإذا قيل « كلاهما » اندفع الاحتمال ؛ وإنما يؤكد بهما بشروط ؛
أحدها : أن يكون المؤكد بهما دالاً على اثنين ؛ الثاني : أن يصح حلول
الواحد محلها ، فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : اختصم
الزيدان كلاهما ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « اختصم الزيدان » فلا
حاجة للتأكيد . الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى
فلا يجوز « مات زيد وعاش عمرو كلاهما » الرابع أن يتصل بهما ضمير
عائد على المؤكد بهما .

ومنها : أجمع وجمعاء ؛ وجمعهما ؛ وهو : أجمعون ؛ وجمع .
وإنما يؤكد بها غالباً بعد « كل » . فلهاذا استغنت عن أن يتصل بها
ضمير يعود على المؤكد ؛ تقول : « اشتريت العبد كله أجمع » ،
و « الأمة كلها جمعاء » . و « العبيد كلهم أجمعين » . و « الإماء كلهن

جمع « قال الله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » : ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم « كل » . قال الله تعالى : (لأغوينهم أجمعين) . (وإن جهنم لم وعدهم أجمعين) : وفي الحديث (إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوساً أجمعون) يروى بالرفع تأكيداً للضمير ، وبالنصب على الحال . وهو ضعيف . لاستلزامه تنكيرها . وهي معرفة بنية الإضافة . وقد فهم من قولى (أجمع . وجمعاء . وجمعهما) أنهما لا يثنيان ؛ فلا يقال : أجمعان ، ولا جمعان . وهذا مذهب جمهور البصريين . وهو الصحيح . لأن ذلك لم يسمع .

ص - وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ . وَلَا أَنْ يَتَّبِعَنَّ نَكْرَةً . وَنَدَرَ :
يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ

ش - ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت : إحداهما : أن النعوت إذا تكررت فانت فيها مخير بين المجيء بالعطف وتركه ، فالأول كقوله تعالى : (سبح اسم ربك الأعلى ، الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى ، والذى أخرج المرعى) ، وكقول الشاعر :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم (١)

(١) إلى الملك : جار ومجرور متعلق بأهدى مثلاً ، القرم : صفة للملك ؛ وابن : معطوف عليه . الهمام : مضاف إليه ، وليث : معطوف على القرم أيضاً . الكتيبة : مضاف إليه فى المزدحم ؛ جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة .

والثاني كقوله تعالى : (ولا تطع كل حلاف مهين ، هـماز مشاء
بنميم ، مناع للخير معتد أثيم) الآية :
الثانية : أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .
وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في الأمرين جميعاً ،
وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت ، لا يقال : (جاء زيد نفسه وعينه)
ولا (جاء القوم كلهم وأجمعون) . وعلّة ذلك أنها بمعنى واحد ، والشيء
لا يعطف على نفسه ، بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة ، وكذلك
لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : جاء رجل نفسه ،
لأن ألفاظ التوكيد معارف ، فلا يجرى على النكرات ، وشذ قول
الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حوله كله رجب (١)

عطف البيان

ص - وَعَطَفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ مُوضَّحٌ ، أَوْ مُنْخَصَّصٌ
بِجَامِدٍ ، غَيْرٌ مُؤَوَّلٍ .
ش - هذا الباب الثالث من أبواب التوابع .

(١) لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسمه شاقه : وفعل مفعول به ، أن :
حرف مصدرى ونصب قيل : فعل ماض مبني للمجهول ذا رجب : مبتدأ وخبر . والجملة
مقول القول ، في محل رفع نائب فاعل والجملة كلها في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق
والفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن ، يا : حرف نداء والمنادى به محذوف ، ليت :
حرف تمن ونصب عدة : إسم ليت . حول : مضاف إليه ، كل توكيد لحول ، والهاء
مضاف إليه رجب : خبر ليت .

والعطف في اللغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وفي الاصطلاح ضربان : عطف نسق ، وسيأتي ، وعطف بيان (١) ، والكلام الآن فيه :

وقولي « تابع » جلس يشمل التوابع الخمسة ، وقولي « موضح » أو مخصص « مخرج للتأكيد : ك « جاء زيد نفسه » ، ولعطف النسق « ك « جاء زيد وعمرو » : وللبدل ، كقولك : « أكلت الرغيف ثلثه » وقولي « جامد » مخرج للنعته فإنه وإن كان موضحاً في نحو « جاء زيد التاجر » ومخصصاً في نحو « جاءني رجل تاجر » لكنه مشتق ، وقولي « غير مؤول » مخرج لما وقع من النعوت جامداً نحو (مررت بزيد هذا) وبقاع عرفج) ، فإنه في تأويل المشتق ، ألا ترى أن المعنى : مررت بزيد المشار إليه ، وبقاع خشن .

ص - فَيُؤَافِقُ مَتَّبِعَهُ .

(١) عطف البيان هو تابع جامد يشبه النعت في كونه يكشف عن المراد كما يكشفه النعت وينزل من المتبوع منزلة الكلمة الموضحة لكلمة غريبة قبلها . كقول الراجز : « اقسم بالله أبو حفص عمر » فعمر عطف بيان على « أبو حفص » ذكر لتوضيحه وكشف المراد به . وهو تفسير له وبيان . وأراد به عمر بن الخطاب . وفائدته إيضاح متبوعه إن كان المتبوع معرفة . كالمثال السابق . وتخصيصه إن كان نكرة . نحو « اشتريت حلياً » سواراً » ومنه قوله تعالى : « أو كفارة . طعام مساكين » ويجب أن يطابق متبوعه في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير . ومن عطف البيان ما يقع بعد (أي وأن) التفسيريتين ، غير أن (أي) تفسر بها المفردات والحمل ، و (أن) لا تفسر بها إلا المشتعلة على معنى القول دون أحرفه تقول : « رأيت ليثاً أي أسداً » وأشارت إليه أي أذهب » وتقول : كتبت إليه أن عجل بالحضوره

ش - أعني بهذا أن = ف البيان - لكونه مفيداً فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه - يلزمه من موازنة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد ، وفروعهن ، ما يلاز في النعت .

ص - كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ ، وَهَذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ .

ش - أشرت بالمثالين إلى ماتضمنه الحد ، من كونه موضحاً للمعارف ومخصصاً للنكرات ، والمراد بأبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وذلك في نحو (خاتم حديد) ثلاثة أوجه : الجهر بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز وقيل : على الحال ، والاتباع ، فمن خرج النصب على التمييز ، قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرج على الحال قال : إنه صفة ، والأول أولى ، لأنه جامد جموداً محضاً ، فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة .

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعاً للنكرة والصحيح الجواز . وقد خرج على ذلك قوله تعالى : ويسى من ماء صديد .

وقال الفارسي في قوله تعالى : أو كفارة طعام مساكين : يجوز في طعام أن يكون بياناً أو يكون بدلاً .

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلٌ كُلُّ مِنْ كُلِّ « إِنَّ لَكُمْ يَمْتَنِعُ إِحْلَالَهُ مَحَلِّ الْأَوَّلِ » كَقَوْلِهِ :

• أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ •

وقوله :

* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

ش - كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للايضاح أو التخصيص . صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل ، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل .

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة ، وبعضهم مسألتين ، وبعضهم أكثر من ذلك ، ويجمع الجميع قولي : « إن لم يمتنع إحلاله محل الأول » وقد ذكرت لذلك مثالين : أحدهما قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا (١)
والثاني قول الآخر :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيدكما بالله أن تحدثا حربا (٢)

(١) «أنا» . مبتدأ «ابن» خبره ، والتارك : مضاف إليه ، و«البكرى» مضاف إليه . بشر : عطف بيان على البكرى . عليه : جار ومجرور خبر مقدم الطير : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب من البكرى . ترقبه : فعل مضارع ، ومفعوله ، والجملة في محل نصب حال من الطير وقوعاً : حال من الضمير المستتر في ترقبه .

(٢) «أيا» حرف فداء ، أخوينا : منادى منصوب بالياء لأنه مثنى والضمير مضاف إليه . عبد : عطف بيان . شمس : مضاف إليه : ونوفلا : معطوف بالواو على عبد شمس . أعيدكما : فعل مضارع ومفعول به بالله : جار ومجرور متعلق بأعيد . أن : مصدرية تحدثا : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون . و ألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجزوء بحرف جر محذوف والتقدير . أعيدكما بالله من أحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيد .

وبيان ذلك في الأول أن قوله « بشر » عطف بيان على (البكرى) :
ولا يجوز أن يكون بدلا منه : لأن البدل في نية إحلاله محل الأول . ولا
يجوز أن يقال : أنا ابن التارك بشر : لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام
نحو (التارك) إلا لما فيه الألف واللام : نحو (البكرى) : ولا يقال :
الضارب زيد : كما تقدم شرحه : في باب الإضافة .

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله (عبد شمس ونوفلا) عطف
بيان على قوله (أخوينا) : ولا يجوز أن يكون بدلا : لأنه حينئذ في
تقدير إحلاله محل الأول : فكأنك قلت : (أيا عبد شمس ونوفلا) :
وذلك لا يجوز : لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام
وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى . و (نوفلا) لو كان منادى
لقيل فيه (يانوفل) بالضم : لا (يانوفلا) بالنصب . فلذلك كان يجب
أن يقال هنا : (أيا أخوينا عبد شمس ونوفل) (١) .

عطف النسق

ص - وَعَظْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ .

ش - الرابع من التوابع : عطف النسق .

(١) هذا ويكون عطف البيان جملة كقوله تعالى (فوسوس إليه الشيطان . قال
يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) فجملة (قال يا آدم هل أدلك) عطف بيان
على جملة (فوسوس إليه الشيطان) وقد منع النحاة عطف البيان في الجمل وجعلوه
من باب البدل . وأثبتته علماء المعاني وهو الحق . ومنه قوله تعالى أيضا (وفودوا أن
تلكم الجنة) فجملة (أن تلكم الجنة) عطف بيان على جملة « فودوا » .

وقد مضى تفسير العطف : فأما النسق فهو : (التابع : المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتى ذكرها) ولم أحده بحد لو ضوحه على أننى فسرتة بقولى (بالواو - الخ) فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما واعترضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير معناه .

ص - وهى لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ .

ش - قال السيرافى : (أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب) اهـ

وأقول : إذا قيل (جاء زيد وعمرو) فمعناه أنهما اشتركا فى المحيىء ، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان : أن يكونا جاءا معا : والثانى : أن يكون مجيئهما على الترتيب . والثالث : أن يكون على عكس الترتيب : فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فن دليل آخر : كما فهمت المعية فى نحو قوله تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل) وكما فهم الترتيب فى قوله تعالى (إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها) . وكما فهم عكس الترتيب فى قوله تعالى إنجباراً عن منكرى البعث (إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا) ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم : من النحاة : وغيرهم . وليس بإجماع كما قال السيرافى : بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب . وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا . وهو بعيد . ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب :

اختصم زيد وعمرو : وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو ثم .
لكونهما للترتيب . فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع
معهما .

ص - والفاء للترتيب والتعقيب .

ش - إذا قيل (جاء زيد وعمرو) فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد
مجيء زيد من غير مهلة . فهي مفيدة لثلاثة أمور : التثريب في الحكم .
ولم أنه عليه لوضوحه : والترتيب والتعقيب .

وتعقيب كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت (دخلت البصرة فبغداد)
وكان بينهما ثلاثة أيام ، ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا
عادة ، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يجز
الكلام .

وللفاء معنى آخر ، وهو التسبب وذلك غالب في عطف الجمل ،
نحو قولك : سها فسجد ، وزنى فرجم ، وسرق فمقطع ، وقوله تعالى
(فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) ولدلالاتها على ذلك استعيرت
للربط في جواب الشرط ، نحو (من يأتي فيني أكرمه) ، ولهذا إذا
قيل (من دخل داري فله دراهم) أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ،
ولو حذف الفاء احتمل الإقرار بالدرهم له ، وقد تخلو الفاء العاطفة
للجمل عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : (الذي خاق فسوى ، والذي
قبر فهدى ، والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى) .

ص - وثم للترتيب والتراخي .

ش - إذا قيل (جاء زيد ثم عمرو) فعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، ولم أنه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والراخى .

فأما قوله تعالى : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة) ، فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ، فحذف المضاف منهما .
ص - وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ .

ش - معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدرّيج : أن ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه : إما تحقيقاً كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) أو تقديرأ كقوله :

أتى الصحيفة كى يخفف رحله

والزاد حتى نعله ألقاها (١)

فعطف (نعله) بحتى ، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً . لكنها جزء تقديرأ ، لأن معنى الكلام أتى ما يثقله حتى نعله .

ص - لَا لِلتَّرتِيبِ .

(١) هو لأبي مروان النحوى فى قصة المتلمس .

أتى : فعل ماضى . الصحيفة : مفعوله . كى : حرف تعليل . أو حرف مصدرى ونصب ، يخفف : فعل مضارع منصوب بأن المضمره إن قدرت كى تعليلية ؛ وبكى نفسها إن قدرتها مصدرية . رحله : مفعول به ومضاف إليه . والزاد : معطوف بالواو على الصحيفة . حتى : حرف عطف . نعل . معطوف على ما قبله . ونعل : مضاف والضمير النبى للغائب مضاف إليه . ألقاها : أتى : فعل ماضى والضمير مفعول به .

ش - زعم بعضهم أن (حتى) تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء ،
وليس كذلك ، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو . ويشهد لذلك قوله عليه
الصلاة والسلام : (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس)
ولا ترتيب بين القضاء والقدر ، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات
والمقدرات ؛

ص - و « أو^(١) » لأحد الشيئين أو الأشياء ، مُنمِدةً بَعْدَ
الطَّلَبِ للتَّخْيِيرِ أو الإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ الخَبَرِ الشُّكِّ أو التَّشْكِيكِ .
ش - مثلها لأحد الشيئين قوله تعالى : (لبثنا يوماً أو بعض يوم)
ولأحد الأشياء (فكفارتها إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهلكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء

(١) أو : إن وقعت بعد الطلب فهي إما للتخير ، نحو « تزوج هنداً أو أختها »
وإما للإباحة نحو « جالس العلماء أو الزهاد » والفرق بين الإباحة والتخير أن الإباحة
يجوز فيها الجمع بين الشيئين « فإذا قلت جالس العلماء أو الزهاد » جاز لك الجمع بين
مجالسة الفريقين وجاز أن تجالس فريقاً دون فريق . وأما التخير فلا يجوز فيه الجمع
بين الشيئين فإذا قلت « تزوج هنداً أو أختها » لم يجز لك الجمع بينهما ، لأن الجمع بين
الأختين في عقد النكاح غير جائز ، وإما للإضراب . نحو « اذهب إلى دمشق ، أودع ذلك .
فلا تذهب اليوم » أي : بل دع ذلك . أمرته بالذهاب ثم عدلت عن ذلك وإن وقعت بعد
كلام خبري فهي إما للشك . كقوله تعالى : « قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم » وإما
لإيهام كقوله عز وجل (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) وإما للتقسيم نحو
(الكلمة اسم أو فعل أو حرف) وإما للتفصيل بعد الإجمال نحو (اختلف القوم فيمن ذهب ،
فقالوا . ذهب سعيد أو خالد أو علي) ومنه قوله تعالى : قالوا : (ساحر أو مجنون) أي
بعضهم قال . كذا . وبعضهم قال كذا . وإما للإضراب بمعنى (بل) كقوله تعالى (وأرسلناه
إلى مائة ألف أو يزيدون) أي : بل يزيدون . ونحو (ماجاء سعيد . أو ماجاء خالد) .

امتنع أن يقال : سواء على أقمت أو قعدت ، لأن (سواء) لا بد فيها ،
من شيئين لأنك لا تقول : سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معان : معنيان بعد الطلب ، وهما : التخيير ، والإباحة ،
ومعنيان بعد الخبر ، وهما : الشك والتشكيك .

فمثالها للتخيير (تزوج هنداً أو أختها) وللإباحة (جالس الحسن
أو ابن سيرين) والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها
وما بعدها ، والإباحة لا تأباه ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين
تزوج هند وأختها ، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً .

ومثالها للشك قولك (جاء زيد أو عمرو) إذا لم تعلم الخائئ منهما .

ومثالها للتشكيك قولك (جاء زيد أو عمرو) إذا كنت عالماً بالخائئ

منهما ولكنك أجهت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى (فكفارته إطعام عشرة مساكين)

الآية ، فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو

الكفارة ، وقوله تعالى ، (ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم

أو بيوت آبائكم) الآية ، وقوله تعالى : (لبثنا يوماً أو بعض يوم)

وقوله تعالى : (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) .

ص - و « أم » لِيَطْلُبَ التَّعْيِينَ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِهِ

الْمُسْتَوِيِّينَ .

ش - تقول : « أزيد عندك أم عمرو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما

عنده ، ولكنك شككت في عيه ، ولهذا يكون الجواب بالتعيين .

لا بنعم ولا بلا ، وتسمى « أم » هذه معادلة لأنها عادت الهمزة في الاستفهام بها ، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الإسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما ، وأدخلت « أم » على الآخر ، ووسطت بينهما ما لا تشك فيه ، وهو قولك : « عندك » وتسمى أيضاً متصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

ص - وللرد عن الخطأ في الحكم « لا » بعد إيجاب ، و « لكن » ، و « بل » بعد نفي ، ولصرف الحكم إلى ما بعدها « بل » بعد إيجاب .

ش - حاصل هذا الموضع أن بين « لا » و « لكن » و « بل » اشتراكاً وافتراقاً ،

فأما اشتراكها فمن وجهين أحدهما : أنها عاطفة ، والثاني : أنها تفيده رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب :

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً : أحدهما : أن « لا » تكون لقصر القلب (١) وقصر الأفراد (٢) و « بل » و « لكن » إنما يكونان لقصر القلب فقط ، تقول : « جاءني زيد لا عمرو » ردأ على من اعتقد أن (عمراً) جاء دون (زيد) أو أنهما جاءاك معا ، وتقول : (ما جاءني زيد لكن عمرو) أو (بل عمرو) ردأ على من اعتقد العكس ، والثاني :

(١) ردأ على من يعتقد العكس .

(٢) ردأ على من يعتقد الشركة .

أن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات ، و (بل) يعطف بها بعد النفي ،
و (لكن) إنما يعطف بها بعد النفي ، ويكون معناها كما ذكرنا ،
ويعطف ببل بعد الإثبات ، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه
عما قبلها وتصويره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء ،
وذلك كقولك (جاءني زيد بل عمرو) .

وقد تضمن سكوني عن (أما) أنها غير عاطفة ، وهو الحق ،
وبه قال الفارسي ، وقال المرجاني : عدها في حروف العطف
سهو ظاهر (١) .

(١) يعطف الظاهر على الظاهر ، والمضمر على الظاهر . نحو (جاءني على وأنت .
وأكرمه سليمان وإياك) والظاهر على المضمر نحو (ما جاءني إلا أنت وعلى وما رأيت
إلا إياك وعلياً) غير أن الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر لا يعطف عليهما إلا
بعد توكيدهما بالضمير نحو (جئت أنا وعلى) ومنه قوله تعالى (اذهب أنت وربك)
ويجوز العطف عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصل أى فاصل كقوله تعالى (يدخلونها ومن
صلح) وقوله (ما أشركنا ولا آباؤنا) فقد عطف (من) في الآية الأولى على الواو في
(يدخلونها) لوجود الفاصل وهو (ها) التي هي المفعول به ، وعطف (آباء) في الآية
الثانية على (نا) في (أشركنا) لوجود الفاصل وهو (لا) وذلك جائز : أما العطف على
الضمير المجرور فهو جائز ومنه قوله تعالى (وكفروا به والمسجد الحرام) وقريء
في بعض القراءات السبع (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام) بالجر عطفاً على الهاء .
والكثير إعادة الجار كقوله تعالى (فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً) ونحو :
(أحسنت إليك وإني على . وأكرم مت غلامك وغلام سعيد) ويعطف الفعل على الفعل
بشرط أن يتحدا زماناً . سواء اتحدا نوعاً كقوله تعالى (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
أجوركم) أم اختلفا نحو (إن نجى أكرمك وأعطك ما تريد) .

البدل

ص - والبدلُ ، وَهُوَ : تابعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بلا واسطةٍ
وَهُوَ سِتَّةٌ : بَدَلُ كُلِّ ، نَحْوُ : « نَفَّازًا حَدَائِقَ » ، وَبَعْضُ نَحْوِ :
« مَنْ اسْتَطَاعَ » وَاسْتِمَالٍ ، نَحْوُ : « قِتَالٍ فِيهِ » « وَإِضْرَابٍ
وَغَلَطٍ وَنِسْيَانٍ » ، نَحْوُ « نَصَدَّقْتُ بِدِرْهِمٍ دِينَارٍ » بِحَسَبِ
قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَوْ الثَّانِي وَسَبَقَ اللَّسَانِ ، أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ .
ش - الباب الخامس من أبواب التوابع : البدل ۞

وهو في اللغة : العوض ، وقال الله تعالى : (عسى ربنا أن يبدلنا
خيراً منها) ، وفي الاصطلاح : (تابع مقصود بالحكم ، بلا واسطة)
فقولي : (تابع) جنس يشمل جميع التوابع ، وقولي : (مقصود
بالحكم) مخرج للنعته ، والتأكيد ، وعطف البيان ، فإنها كلمة للمنبوع
المقصود بالحكم ، لا أنها هي المقصودة بالحكم ، و « بلا واسطة » مخرج
لعطف النسق ، ك (جاء زيد عمرو) ، وإن كان تابِعاً مقصوداً بالحكم ،
لكنه بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستة : أحدها : بدل كل من كل ، وهو عبارة عن أن الثاني
فيه عين الأول (١) كقولك : (جاءني محمد أبو عبد الله) ، وقوله

(١) البدل المطابق : هو بدل الشيء بما كان طبق معناه . كقوله تعالى (اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) فالصراط المستقيم وصراط المنعم عليهم
متطابقان معنى لأنهما يدلان على معنى واحد .

تعالى : (مفازاً حدائق) وإنما لم أقل (بدل الكل من الكل) حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال آل على كل ، وقد استعمله الزجاجي في جملة ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس .

الثاني : بدل بعض من كل (١) وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ، كقولك (أكلت الرغيف ثلثه) ، وكقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) ، فمن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعل بالحج : أي : والله على الناس أن يحج مستطيعهم ، وقال الكسائي : إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف : أي : من استطاع فليحج ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحج ، وذلك باطل باتفاق ، فيتعين القول الأول ، وإنما لم أقل (البعض) — بالألف واللام — لما قدمت في كل .

والثالث : بدل الاشتمال (٢) ، وضابطه : أن يكون بين الأول

-
- (١) بدل البعض من الكل هو بدل الجزء من كله . قليلاً كان ذلك الجزء . أو مساوياً للنصف أو أكثر منه نحو (جاءت القبيلة ربعها . أو نصفها . أو ثلثها) ونحو (الكلمة ثلاث أقسام : اسم وفعل وحرف) ونحو (جاء التلاميذ عشرون منهم) .
- (٢) بدل الاشتمال هو بدل الشيء مما يشتمل عليه على شرط أن لا يكون جزءاً منه نحو (نفعى المعلم علمه وأحبيت خالداً شجاعته) (وأعجبت بعلي خلقه الكريم) فالمعلم يشتمل على العلم ونحوه يشتمل على الشجاعة وعلى الخلق وكل من العلم والشجاعة والخلق ليس جزءاً ممن يشتمل عليه ولا بد لبديل البعض وبدل الاشتمال من ضمير يربطها بالبديل . مذكوراً كان . كقوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) وقوله (يسألونك عن شهر الحرام قتال فيه) أو مقدراً كقوله سبحانه (والله على الناس حج البيت ، من استطاع إليه سبيلاً) وقوله (قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود) .

والثاني ملابسة بغير الجزئية ، كقولك : (أعجبنى زيد علمه) ، وقوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) .
ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان لكرتين ، نحو (مفازاً حدائق) ومعرفتين مثل الناس ومن ، ومختلفين مثل الشهر و قتال (١) :

والرابع والخامس والسادس : بدل الإضراب ، وبدل الغلط ،
وبدل النسيان (٢) كقولك « تصدقت بدرهم دينار » فهذا المثال محتمل

(١) قد تبدل الجملة من المفرد . كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى) والتقدير الإعرابي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والتقدير المعنوي : أشكو إلى الله تعذر والتقاء هاتين الحاجتين إذا أبدل إسم من اسم استفهام أو إسم شرط وجب ذكر همزة الاستفهام أو (إن) الشرطية مع البدل فالأول (نحوكم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون) . والثاني : من يجتهد إن على وإن مخالفه وما تصنع إن خيراً وإن شراً فجزى به .

(٢) والبدل المباين هو بدل الشيء مما يباينه . بحيث لا يكون مطلقاً له ولا بعضاً منه ولا يكون المبدل منه مشتملاً عليه . وهو ثلاثة أنواع : بدل الغلط ، وبدل النسيان ، وبدل الإضراب .
فبدل الغلط ما ذكر ليكون بدلا من اللفظ الذي سبق إليه اللسان فذكر غلطاً . نحو « جاء المعلم التلميذ » أردت أن تذكر التلميذ فسبق لسانك فذكرت المعلم غلطاً ، فتذكرت غلطك فأبدلت منه التلميذ ، وبدل النسيان ذكر ليكون بدلا من لفظ تبين لك بعد ذكره فساد قصده ، نحو « سافر على إلى دمشق ، بعلمك » توهمت أنه سافر إلى دمشق فادركك فساد رأيك ، فأبدلت بعلمك من دمشق فبدل الغلط يتعلق باللسان ، وبدل اللسان يتعلق بالحنان ، وبدل الإضراب ما كان في جملة قصد كل من البدل والمبدل منه فيها صحيح غير أن المتكلم عدل عن قصد المبدل منه إلى قصد البدل ، نحو « خذ القلم الورقة » أمرته بأخذ القلم . ثم أضربت عن الأمر بأخذه إلى أمره بأخذ الورقة ، وجعلت الأول في حكم المتروك .
والبدل المباين بأقسامه لا يقع في كلام البلغاء وإن ورد في شيء منه أتى بين البدل والمبدل منه بكلمة بل دلالة على غلظه أو نسيانه أو إضرابه .

لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عن لك أن تخبر
بأنك تصدقت بدينار ، وهذا بدل الإضراب ولأن تكون قد أردت
الإخبار بالتصديق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ، وهذا بدل
الغلط ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصديق بالدرهم ، فلما نطقت
به تبين فساد ذلك القصد ، وهذا بدل النسيان .

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان ،
وقد بيناه ، ويوضحه أيضاً أن الغلط في اللسان والنسيان في الحنان :

باب العدد

ص : باب - العدد - مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤنثُ مَعَ الْمُدَّكَّرِ
وَيُدَّكَّرُ مَعَ الْمُؤنَّثِ دَائِمًا ، نحو « سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ »
وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ ، وَفَاعِلٌ كَثَّالَتْ
وَرَابِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتَقَ مِنْهُ
أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصَبُ مَا دُونَهُ .

ش - اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتانيث ، فذكر
مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد ، والاثنان ، وما كان
على صيغة فاعل ، تقول في المذكر : واحد واثنان ، وثان ، وثالث ،
ورابع - إلى عاشر ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنان ، وثانية ،
وثالثة ، ورابعة - إلى عاشرة .

والثاني : ما يجرى على عكس القياس دائماً ، فيؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، تقول « ثلاثة رجال » و « ثلاث نسوة » قال الله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليالى وثمانية أيام حسوما » .

والثالث : ما له حالتان ، وهو « العشرة » فان استعملت مركبة جرت على القياس تقول « ثلاثة عشر عبداً ، بالتذكير ، وثلاث عشرة أمة » بالتأنيث ، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس ، وتقول « عشرة رجال » بالتأنيث ، و « عشر إماء » بالتذكير .

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعل أربع حالات :

إحداها : الإفراد تقول : ثان ، ثالث ، رابع ، خامس ، ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مشتق منه : فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة : ورابع أربعة ، ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : إذ أخرجهم الذين كفروا ، ثاني اثنين « وقال الله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة » .

الثالثة : أن يضاف إلى ما دونه : كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعل الثلاثة بنفسه ثلاثة ، وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال تعالى : « ما يكون من نبوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم » .

الرابعة : أن ينصب ما دونه ، فتقول « رابع ثلاثة » بتووين رابع
ونصب ثلاثة ، كما تقول : جاعل الثلاثة أربعة ، ولا يجوز مثل ذلك
في المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للأخفش وثلعب .

موانع صرف الاسم

ص - باب موانع صرفِ الاسمِ تسعة يجمعها .

وزن المركبِ عجمة تعريفها عدل ووصف الجمعزد تأنيثاً
كأحمد ، وأحمر ، وبعلبك ، وإبراهيم ، وعمر ، وأخر ، وأحاد ،
وموحد ، إلى الأربعة . ومساجد ، ودنانير ، وسلمان ، وسكران ،
وقاطمة ، وطلحة ، وزينب ، وسلمى ، وصحراء .

فالفُ التَّائِيثُ والجمعُ الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ في الآحادِ كلُّ منهما
يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ ، والبواقي لا بدُّ من مُجَامَعَةٍ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ
أَوْ الْعَلْمِيَّةِ .

وتتعيَّنُ الْعَلْمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ والتَّائِيثِ والعجمة . وشروطُ
العجمة كَوْنُهَا عِلْمِيَّةً في الْعَجْمِيَّةِ وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، والصِّفَةُ ، أصالتها
وعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ، فُعْرِيَانِ ، وَأَرْمَلِ ، وَصَفْوَانِ وَأَرْزَبِ بِمَعْنَى
قَاسِ ، وَذَلِيلِ مَنْصَرَفَةٌ وَيَجُوزُ في نَحْوِ (هِنْدِ) وَجِهَانِ ، بِخِلَافِ
زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ ، وَكَعْمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بِأَبِ حَذَامٍ ، إِنْ لَمْ يَخْتَمِ

براء كسْفارٍ ، وأمّسٍ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وبعضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُ فِيهِمَا ، وَسَحَرَ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مَعَيْنًا .

ش - الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرفك ، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذ وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامها ، وقد جمع العلل التسع في بيت واحد من قال :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة

ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتته في المقدمة ، وهو لابن النحاس ، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب ، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول :

العلة الأولى : وزن الفعل ، وحقيقته أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مساو له في وزنه ، فالأول كأن تسمى رجلا « قتل » بالتشديد ، أو « ضرب » أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله ، أو « انطلق » ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ، فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل ، والثاني مثل « أحمد » و « يزيد » و « يشكر » و « تغلب » و « نرجس » علماً .

العلة الثانية : التركيب ، وليس المراد به تركيب الإضافة كما مرء القيس ، لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة ، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ، ولا تركيب الإسناد كشاب قرناها وتأبط شراً ،

فإنه من باب المحكى ، ولا التركيب المزجى المختوم بويه مثل سيويه وعمرويه ، لأنه من باب المبني ، والصرفت وعدمه إنما يقالان في المعرب ، وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يتخم بويه كبعلبك وحضرموت ومعد يكرب .

العلة الثالثة : العجمة ، وهى : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم ، وإساعيل ، وإسحاق ، ويعقوب :
وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهود : صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ويشترط لاعتبار العجمة أمران : أحدهما : أن تكون الكلمة علماً فى لغة العجم كما مثلنا ، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علماً وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلاً بلجام ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ، فهذا انصرف نوح ولوط ، قال الله تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم) وقال الله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه) ، ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب .

العلة الرابعة : التعريف والمراد به تعريف العلمية ، لأن المضممرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب ، لأنها مبنيات كلها ، وهذا باب إعراب ، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيفت انجر بالكسرة ، فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة ، وحينئذ لم يبق إلا تعريف العلمية .

العلة الخامسة : العدل ، وهو : تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي .
وهو على ضربين : واقع في المعارف وواقع في الصفات .
فالواقع في المعارف يأتي على وزنين : أحدهما فعل ، وذلك في المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمع ، والثاني : فعال ، وذلك في المؤنث وعدله عن فاعله نحو حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة ، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر :

أتاركة تذلها قطام رضينا بالتحية والسلام (١)
وقال الآخر :

إذا قالت حذام فصدقوها

فإن القول ما قالت حذام

فإن كان آخره راء كسفار - اسم لماء ، وحضار - لكوكب ،
ووبار - قبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ، ومنهم
من لا يوافقهم ، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف .

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً « أمس » الذي أريد به اليوم الذي
قبل يومك ، فأكثرهم يمنع من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه

(١) أتاركة : الهمزة للاستفهام . تاركة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ،
تدل : مفعول به لتاركة ، منصوب بالفتحة ، وها مضاف إليه . قطام : فاعل بتاركة
أغنى عن خبر المبتدأ ، مبنى على الكسر في محل رفع . رضينا : فعل ماض وفاعل ، بالتحية :
جار ومجرور متعلق برضي . والسلام : معطوف على التحية .

معدول عن الأمس ، فيقول « مضى أمس بما فيه » ، وبينه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ، فيقول « اعتكف أمس » ، و « ما رأته مذ أمس » وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح .
وأما « سحر » فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين : أحدهما : أن يكون ظرفاً ، والثاني أن يكون من يوم معين ، كقولك : « جئتك يوم الجمعة سحر » .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره . فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فعال ومفعول ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما ، تقول : أحاد وموحد ، وثناء ومشئ ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع : قال البخاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العرب الأربعة ، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ، لأن « أحاد » معناه واحد واحد ، و « ثناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي قال الله تعالى : « أولى أجنحة مشئ وثلاث ورباع » ، فشئ وما بعده صفة لأجنحة ، والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة : وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل مشئ مشئ » ، فشئ الثاني للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ، لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع في غير العدد « آخر » وذلك في نحو قولك « مررت بنسوة آخر » لأنها جمع الأخرى ، وأخرى أنى آخر ، ألا ترى أنك تقول « جاءني رجل آخر ، وامرأة أخرى » . والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة .

أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة :
كالكبرى والصغرى ، والكبر والصغر ، قال الله تعالى : « إنها
لإحدى الكبرى » ولا يجوز أن تقول « صغر » ، ولهذا لحنوا العروضيين
في قولهم ، فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، ولحنوا أبا نواس في قوله :
كان صغرى وكبرى من فقاقتها

حصباء در على أرض من الذهب (١)

فكان القياس أن يقال « الآخر » ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال
فقالوا : « آخر » كما عدل التيميون أمس عن الأمس ، وكما عدل
جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى : « فعدة من أيام آخر » :
العلة السادسة : الوصف ، كأحمر وأفضل ، وسكران ، وغضبان ،
ويشترط لاعتباره أمران : أحدهما : الأصالة : فلو كانت الكلمة
في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها ، وذلك كما إذا
أخرجت « صفوانا » وأرنباً » عن معنهما الأصلي - وهو الحجر
الأملس ، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قاس وذليل ،
فقلت : هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فإنك تصرفهما لعروض
الوصفية فيهما . الثاني : ألا تقبل الكلمة تاء التانيث ؛ فلهذا تقول :
مررت برجل عريان ، ورجل أرمل بالصرف : لقولهم في المؤنثة :

(١) كان : حرف تشبيه ونصب . صغرى : اسمها منصوب بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر ، وكبرى : معطوف عليه ، من : حرف جر . فقاقتها :
مجرور بمن ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كان : حصباء :
خبير كان . در : مضاف إليه ، على أرض : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر
كان . من الذهب . جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة الأرض .

عربانة ، وأرملة بخلاف «سكران» و «أحمر» فإن موثهما سكرى
وحمراء ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع : وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها
الآحاد ، وهو نوعان : مفاعل ، كساجد ودرهم . ومفاعيل .
كصاييح وطواويس .

العلة الثامنة : الزيادة : والمراد بها الألف والنون الزائدتان : نحو :
سكران وعمان .

العلة التاسعة : التأنيث : وهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف
كحبلى و صحراء ، وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة .

وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد . وتأثير الأول مشروط بالعلمية كما
سبأنى . وتأثير الثالث كتأثير الثانى ، لكنه تارة يؤثر وجوب منع
الصرف . وتارة يؤثر جوازه ، فالأول مشروط بوجود واحد من
ثلاثة أمور . وهى : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب ،
وإما تحريك الوسط كسقر ولظى ، وإما العجمة كحياة وجور وحمص
وبلخ ، والثانى فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل ، فهذه يجوز فيها
الصرف وعدمه ، وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

لم تتلفح بفضل مثرها دعد ولم تسق دعد فى العلب (١)

(١) لم حرف نفي وجزم وقلب وتلفح : مضارع مجزوم بلم ، بفضل : جار
ومجرور متعلق بتلفح ومثرر : مضاف إليه وها مضاف إليه . دعد : فاعل تتلفح
ولم : الواو حرف عطف . لم : حرف نفي وجزم تسق : فعل مضارع مبنى للمجهول ،
مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها . دعد : نائب فاعل ، فى العلب : جار
ومجرور متعلق بتسق .

فهذه جميع العلل ، وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر .
ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :
الأول ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى ، وهو
شيئان الجمع ، وألفا التأنيث :

والثاني : ما يؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أشياء : التأنيث
بغير الألف والتركيب ، والعجمة ، نحو « فاطمة وزينب ومعد يكرب
وإبراهيم » ، ومن ثم انصرف صنجة وإن كان مؤنثاً أعجمياً ، ووصولان
وإن كان أعجمياً ذا زيادة ، ومسلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً ، لانتفاء
العلمية فيهن .

والثالث : ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين : العلمية ، أو الوصفية
وهو ثلاثة أيضاً : العدل ، والوزن ، والزيادة . مثال تأثيرها مع العلمية
« عمر وأحمد وسلمان » ومثال تأثيرها مع الصفة « ثلاث وأحمر
وسكران »

باب التعجب

ص - باب التَّعَجُّبِ لَهُ صَيغَتَانِ : مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَإِعْرَابُهُ :
« مَا » مَبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، وَ « أَفْعَلَ » فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ « مَا »
وَ « زَيْدًا » مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ « مَا » وَأَفْعِلْ بِهِ وَهُوَ بِمَعْنَى
مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ : أَي صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَغَدَّ البَعِيرُ .
أَي صَارَ ذَا غُدَّةٍ ؛ فَغَيْرُ اللَّفْظِ وَزَيْدَتِ البَاءُ فِي الفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ
اللَّفْظِ ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلٍ كَفَى .

وإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلاً التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ
مُثَبَّتٍ ، مُتَّفَاوِتٍ ، تَامٍ ، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ اسْمٌ فَاعِلُهُ أَفْعَلٌ .
ش - التعجب : تفعّل من العجب (١) ، وله ألفاظ كثيرة غير
مببوب لها في النحو كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله » وقوله عليه
الصلاة والسلام : « سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا »
وقولهم : « لله دره فارسا » وقول الشاعر :

يا سيدا ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع (٢)

والمبوب له في النحو صيغتان : ما أفعل زيدا ، وأفعل به .
فأما الصيغة الأولى فما : اسم مبتدأ ، واختلفت في معناها على
مذهبين :

أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها
هو الخبر ، وجاز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا
في قول الشاعر :

(١) هو استفهام عن فعل وقاعل ظاهر المزية .

(٢) يا : حرف نداء ، سيدا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ما : اسم

استفهام مبتدأ . أنت : خبر المبتدأ . من سيد : تمييز منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر وهو (من) المأني به لبيان أن مدخوله تمييز ، موطأ : نعت .

سيدا : منصوب بالفتحة . وسيد مجرور بالكسرة ، الأكناف : مضاف إليه . رحب :
صفة ثانية ، الذراع : مضاف إليه .

عجب لتلك قضية ، وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب (١)

وإما لأنها في قوة الموصوفة . إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا ، كما قالوا في « شر أهر ذا ناب » : إن معناه شر عظيم أهر ذا ناب ؛

والثاني : أنها تحمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيبويه . والثاني أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ؛ والثالث : أن تكون معرفة موصوفة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شيء حسن زيدا عظيم أو الذي حسن زيدا شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .

وأما أفعل ؛ فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه بصغر ، قالوا « ما أحيسنه » و « ما أميلحه » وزعم البصريون أنه فعل ماض ، وهو الصحيح ، لأنه مبني على الفتح ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر ؛ ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال : ما أفقرني إلى عفو الله ، ولا يقال « ما أفقرى » وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده ، وأنه لا مصدر له . وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يبينان إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها ، وفي (أحسن) ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية

(١) عجب : مبتدأ . لتلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ . قضية : بالنصب حال من اسم الإشارة أو تمييز له . الواو : حرف عطف . إقامة : مبتدأ . وياء المتكلم مضاف إليه . فيكم : جار ومجرور متعلق بإقامة . على تلك : جار ومجرور متعلق بإقامة أيضاً واللام للبعد . والكاف حرف خطاب ، القضية : بدل من تلك المجرور . أعجب : خبر المبتدأ .

راجع إلى (ما) وهو الذي دلنا على اسميتها ، لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء :

و (زيداً) مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ، ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم :

وأما الصيغة الثانية فأفعل (١) فعل باتفاق ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب : وهو خال من الضمير ، وأصل قولك (أحسن بزید) أحسن زيد : أي صار ذا حسن كما قالوا : أورد الشجر ، وأزهر البستان ، وأثرى فلان ، وأترب زيد ، وأغد البعير ، بمعنى صار ذا ورق ،

(١) هذا ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع : تقول : يارجل أكرم بسعاد ، ويارجلان أكرم بها ، ويا امرأتان أكرم بها . ويارجال أكرم بها ، ويا نساء أكرم بها . فقولك : أقبح بالجهل صلة : (أقبح بالجهل) أي صار ذا قبح ، فالهزمة للصيرورة كما قالوا : (أغد البعير) أي صار ذا غدة . ثم أخرج عن لفظ الخبر إلى الإنشاء لإفادة التعجب ، والباء هنا زائدة في الفاعل كراهة إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً ، فزيدت الباء في فاعل : أكرم زيادة ملتزمة ، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً ، كما في قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » وزيادتها هنا بخلافها في فاعل « كفى » فهي غير ملتزمة فيه . فيجوز حذفها كما قال الشاعر :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

أما إعراب (أقبح بالجهل) فأقبح : فعل ماض . جاء على صيغة الأمر ، لإنشاء التعجب وهو مبني على الفتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر . والباء ، حرف جر زائدة . والجهل . فاعل « أقبح » وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة مرفوع محلاً لأنه فاعل . وقال الزنجشري في (المفصل) في قولهم : « أكرم بزید » أنه أمر لكل أحد بأن يجعل كريماً . أي بأن يصفه بصفة الكرم ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) للتأكيد والاختصاص أو « هو أمر » أمر للواحد ، وما هذا ببعيد .

وذا زهر ، وذا ثروة ؛ وذا متربة — أى : فقر وفاقة — وذا غدة ،
فضمن معنى التعجب . وحولت صيغته إلى صيغة أفعل — بكسر العين —
فصار : أحسن زيد ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل
الأمر ، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فصار أحسن بزيد : على صيغة
أمر بزيد ، فهذه الباء تشبه الباء فى (كنى بالله شهيداً) فى أنها زيدت
فى الفاعل ، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف .
قال سحيم :

عميرة ودع إن تجهزت غازياً كنى الشيب والإسلام للمرء ناهياً (١)
ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط :
أحدها : أن يكون فعلاً ، فلا يبنيان من غير فعل ، ولهذا خطيء
من بناه من الجلف ، والحجار ، فقال ما أجلفه : وما أحمره ، وشذ
قولهم : ما ألصقه ، وهو ألص من شظاظ .

الثانى : أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق
واستخرج ، وعن أبى الحسن جواز بنائه من الثلاثى المزيد فيه : بشرط
حذف زوائده ، وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل ، نحو أكرم ،
وأحسن ، وأعطى .

(١) عميرة : مفعول مقدم . ودع : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت ،
إن حرف شرط جازم يجزم فعلين . تجهزت : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح
للمقدر فى محل جزم ، والتاء فاعل ، غازياً : حال من الفاعل . كنى : فعل ماض . الشيب : فاعل .
والإسلام : معطوف عليه . للمرء : جار ومجرور . ناهياً : حال من الشيب .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوت ، فلا يبينان من نحو مات
وفنى ، لأن حقيقتيهما واحدة ، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره .

الرابع : ألا يكون مبنياً للمفعول ، فلا يبينان من نحو ضرب
وقتل .

الخامس : ألا يكون اسم فاعله على وزن أفعل ، فلا يبينان (١)
من نحو عمى وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو
سود وحمرو ونحوهما من أفعال الألوان ، ولا من نحو لمى ودعج ونحوهما
من أفعال الحلى التي الوصف منها على وزن أفعل : لأنهم قالوا من ذلك :
هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج .

(١) فعلا التعجب . كاسم التفضيل ، لا يصاغان إلا من فعل ثلاثى الأحرف مثبت
منصرف ، معلوم ، تام ، قابل للتفضيل ، لا تأتى الصفة المشبهة منه على وزن « أفعل » .
فلا يبينان عما لا فعل له ، كالصخر والحمار ونحوهما . وشذ قولهم : « ما أرجله » فقد
بنوه من الرجولية ولا فعل لها . ولا من غير الثلاثى المجرد . وشذ قولهم : « ما أعطاه
للدراهم ، وما أولاه للمعروف » بنوهما من أعطى وأولى وهما رباعيا الأحرف ، قولهم
(ما أتقاه وما أمأد القربة وما أنصره) بنوهما من (اتقى واختصر) وهى خماسيا الأحرف
وفى اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ آخر وهو أنه فعل مجهول ، وكذلك لا يبينان من
فعل منى ، خشية التباس النى بالإثبات ولا من فعل جامد ، لأنه لا يخرج عن صيغته ،
للزومه طريقة واحدة فى التعبير ، ولا من فعل مجهول . خشية التباس الفاعلية بالمفعولية .
لأنك إن بنيته من « نصر » المجهول . فقلت (ما أنصره) التباس الأمر على السامع ،
فلا يدرى أتتعجب من نصره أم من منصوريته . فإن أمن اللبس بأن كان الفاعل عما لم
يرد إلا مجهولا . نحو : (زهى علينا ، وعنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح ،
فتقول : ما أزحاه علينا . وما أعناك بالأمر : ولا يبينان من فعل ناقص . ككان وأخواتها
وكاد وأخواتها . وأما قولهم (ما أصبح أبردها . وما أمسى أدفأها) ففعلا التعجب إنما هما
« أبرد وأدفا » وأصبح وأمسى زائدتان ، كما تزداد « كان » بين (ما) فعل التعجب ، كما

باب الوقف

ص - باب : الوقفُ في الأَفْصَحِ على نحوِ رَحْمَةٍ بالهاءِ ،
وعَلَى نحوِ مسلماتِ بالتاءِ .

ش - إذا وقفت على ما فيه تاء التانيث فإن كانت ساكنة لم تتغير ،
نحو « قامت » و « قعدت » وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة
جمعاً بالألف والتاء ، أولاً : فإن لم تكن كذلك فالأصح الوقف بإبدالها
بهاء ، تقول : « هذه رحمة » و « هذه شجرة » وبعضهم يقف بالتاء ،
وقد وقفت بعض السبعة في قوله تعالى : « إن رحمة الله قريب من
المحسنين » و (إن شجرة الزقوم) بالتاء ، وسمع بعضهم يقول : يا أهل
سورة البقرت : فقال بعض من سمعه : والله ما أحفظ منها آيت ، وقال
الشاعر :

والله أنجأك بكني مسلمات من بعد ما وبعد ما وبعد مت (١)

= سيأتي . غير أن زيادتهما نادرة . وزيادة كان كثيرة : ولا يبينان ما لا يقبل المفاضلة
كلمات وفني ، إلا أن يراد بمات معنى البلادة فيجوز . نحو : « ما أموت قلبه » . ولأما
تأتي الصفة المشبهة منه على وزن « أفعل » كأحمر وأعرج وأكحل وأشيب وشذ قولهم « ما
أهوج وما أحبقه وما أرعنه » لأن الصفة منها هي أهوج وأحبق وأرعن . وإذا أردت
صوغ فعل التعجب بما لم يستوف الشروط أتبت بمصدره منصوباً بعد أشد ، أو أكثر ،
وتحويها . ومجروراً بالياء الزائدة بعد « أشدد » أو « أكثر » ونحوهما ، تقول « ما أشد
إيمانه أو ابهاجه . أو سواد عينيه ؟ » وتقول : « أبلغ يعوره ، أو كحله . أو اجتهاده » .
(١) الله : مبتدأ . أنجأك : فعل ماض ، ومفعول به ، والجملة خبر المبتدأ .
بكني : جار ومجرور متعلق بأنجي . مسلمات : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسر
وإنما سكن لأجل الوقف . من بعد : جار ومجرور متعلق بأنجي . ما : مصدرية ، وبعد ما :
مفعول على سابقه ، وبعد مت : كذلك .

كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت (١)
وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف
بالهاء ، وسمع من كلامهم : كيف الإخوة والأخوات ؟ وقالوا : دفن
البناء ، من المكرمات : وقد نهت على الوقف على نحو « رحمة » بالتاء
وعلى « مسلمات » بالهاء بقولى بعد : (وقد يعكس فيهن) .
ص - وَعَلَى نَحْوِ (قَاضٍ) رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ
(الْقَاضِي) فِيهَا بِالْإِثْبَاتِ .

ش - إذا وقفت على المنقوص - وهو الاسم الذى آخره ياء
مكسور ما قبلها - فإما أن يكون منونا ، أولاً .
فإن كان منونا فالأصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالحذف ، تقول :
هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، ويجوز أن تقف عليه بالياء ، وبذلك وقفت
ابن كثير على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى : (ولكل
قوم هادى) ما لهم من دونه من (والى) (وما لهم من الله من وائى) .
وإن كان غير منون فالأصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات ،
كقولك : هذا القاضى ، ومررت بالقاضى ، ويجوز الوقف عليه
بالحذف ، وبذلك وقفت الجمهور على (المتعال) (والتلاق) فى قوله
تعالى : (وهو الكبير المتعال) (لينذر يوم التلاق) ووقف ابن كثير
بالياء على الوجه الأوضح .

(١) كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث . نفوس : اسم كان . القوم :
مضاف إليه . عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة . الغلصمت : مضاف
إليه . وما المصدرية مع كان ومعمولها فى تأويل مصدرٍ مجرور بإضافة ياء إليه .

ص - وقد يُعكَّسُ فِيهِنَّ .

ش - الضمير راجع إلى قلب تاء (رحمة) هاء ، وإثبات تاء (مسلمات) وحذف ياء (قاض) وإثبات ياء (القاضي) أى : وقد يوقف على (رحمة) بالتاء ، وعلى (مسلمات) بالهاء ، وعلى (قاض) بالياء ، وعلى القاضي (بالحذف) :

ص - وليس في نصبِ قاضٍ والقاضي إلا الياء .

ش - إذا كان المنقوص منصوباً وجب في الوقف إثبات يائه ؛ فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف ، كقوله تعالى ؛ (ربنا إنا سمعنا منادياً) وإن كان غير منون : وقف على الياء كقوله تعالى : (كلا إذا بلغت التراقي) ؛

ص - ويوقفُ على (إذا) ونحو (لَنَسْفَعاً) و (رأيتُ) (زيداً) بالألف .

ش - يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل :

إحداها : (إذا) هذا هو الصحيح ، وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون ، وبني على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، ولا يختلف القراء في الوقف على نحو : (ولن تفلحوا إذا أبدا) أنه بالألف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة ، كقوله تعالى :

(لَنَسْفَعاً) (وليكوناً) وقف الجميع عليهما بالألف ، قال الشاعر :

وإياك والميتات لا تقربها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا (١)
أصله (اعبدن) :

الثالثة : تنوين الاسم المنصوب ، نحو (رأيت زيداً) هذا وقف
عليه العرب بالألف إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو (رأيت زيداً)
بالحذف قال شاعرهم :

ألا حبذا غم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائمادنف (٢)
ص - كما يُكْتَبَن .

ش - لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها
في الخط استطراداً فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تصور ألفا على

(١) إياك : مفعول . لفعل محذوف وجوباً . الميتات : معطوف على المفعول به .
منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم . لا : ناهية . تقربها : تقرب :
فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، والفاعل
مستتر وجوباً تقديره أنت . وها : مفعول به . ولا : الواو عاطفة ، لا : ناهية . تعبد :
فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، الشيطان : مفعول به ، الواو عاطفة ، الله منصوب على
التعظيم ، فاعبدا : الفاء زائدة . اعبد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف . والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت .

(٢) ألا : أداة استفتاح . حبذا : حب : فعل ماضٍ وفاعل . والجملة في محل رفع
خبر مقدم . غم : مبتدأ مؤخر ، وحسن . معطوف على غم ، وحديث : مضاف إليه ،
وها : مضاف إليه ، لقد : اللام موطئة للقسم . قد : حرف تحقيق ، تركت : فعل ماضٍ .
والتاء للتأنيث . والفاعل مستتر . قلب : مفعول به . ويا هائمادنف مضاف إليه . بها : جار
ومجرور متعلق بقوله هائماً . هائماً : حال من قلبي . منصوب بالفتحة الظاهرة . دنف :
صفة لهايماً ، أو حال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها
سكون الألف .

حسب الوقفت . وعن الكوفيين أن نون التوكيد تصور نونا ، وعن
الفراء أن (إذا) إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ،
فرقا بينها وبين (إذا) الشرطية والنعجائية : وقد تلخص (أن) في كتابة
(إذا) ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقا ، والنون مطلقاً : والتفصيل :

ص - وتُكتبُ الألفُ بعدَ واوِ الجماعةِ كـ (قَالُوا) دُونَ
الأصليَّة كَزَيْدٌ يَدْعُو ، وترسمُ الألفُ ياءً إن تجاوزتِ الثلاثة ،
كاستدعى والمصطفى أو كان أصلها الياء كرمى والفتى ، وألِفًا
في غيره كعفا والعصا ، وينكشِفُ أمرُ أَلِفِ الفِعْلِ بالتاء كَرَهَيْتُ
وعفوتُ ، والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين .

ش - لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر
مسألتي مهمتين من مسائلها :

إحداهما : أنهم فرقوا بين الواو في قولك (زيد يدعو) وبينها
في قولك (القوم لم يدعوا) فزادوا ألفا بعد واو الجماعة ، وجردوا
الأصلية من الألف قصداً للفرقة بينهما .

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يصور ألفا ومنها ما يصور ياء .
وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة
عن ياء صورت ياء ، مثال ذلك في النوع الأول استدعى والمصطفى ،
وفي النوع الثاني رمى وهدى والفتى والهدى ، وإن كانت ثلاثة منقلبة
عن واو صورت ألفا ، وذلك نحو دعا وعفا والعصا والفتى .

ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يميز به ذوات الواو من ذوات الياء ، فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاء المتكلم أو المخاطب ، فهما ظهر فهو أصله ، ألا ترى أنك تقول في « رمى » وهدى : رميت ، وهديت ، وفي « دعا ، وعفا » تقول : دعوت وعفوت ، وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته فهما ظهر فيها فهو أصله . ألا ترى أنك تقول في « الفتي ، والهدى » : الفتيان : والهديان ، وفي « العصا والقفا » : العصوان ، والقفوان ، وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى :

وتثنية الأسماء تكشفها ، وإن رددت إليك الفعل صادفت مهلا

وقال الحريري رحمه الله تعالى :

إذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه فألحق به تاء الخطاب ولا تقف

فإن تره بالياء يوما كتبه بياء ، وإلا فهو يكتب بالألف

همزة الوصول

ص - فصل : هَمْزَةُ اسْمٍ . بِكَسْرِ وَضَمٍّ . وَأَسْتِ ، وَابْنٍ .
وَأَبْنَةٍ ، وَأَمْرِيٍّ . وَأَمْرَاءٍ وَتَثْنِيَّتَيْنِ . وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ .
وَالْغُلَامِ . وَائْمُنِ اللَّهِ . فِي الْقَسَمِ . بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرِ فِي ائْمُنٍ ؛
هَمْزَةٌ وَضَلٍ . أَيْ تَثَبُّتُ ابْتِدَاءً وَتُعْذَفُ وَضَلًا . وَكَذَا هَمْزَةُ
الْمَاضِيِّ الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كَأَسْتَخْرَجَ وَأَمْرِهِ وَمَصْدِرِهِ . وَأَمْرٍ

الثَّلَاثِي : كَأَقْتُلُ ، وَاعْزُ ، وَاعْزِي ، بِضَمِّهِنَّ . وَاضْرِبْ ، وَامْشُوا ،
وَإِذْهَبْ بِكَسْرِ كَالْبَوَاقِي .

ش — هذا الفصل في ذكر همزات الوصل وهي التي تثبت في الابتداء
وتحذف في الوصل . والكلام فيها في فصلين :

الفصل الأول — في ضبط مواقعها . فنقول :

قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين .

أحدهما : أسماء غير مصادر . وهي عشرة محفوظة : اسم . واست .
وابن : وابنة . وامرؤ . وامرأة . واثنان . وابنان . وبنتان . وامرآن .
وامرأتان : قال الله تعالى : (فرجل وامرأتان) بخلاف الجمع ، فإن
همزاته همزات قطع . قال الله تعالى : (إن هي إلا أسماء سميتوهما)
(فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم) .

النوع الثاني : أسماء هي مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق
والاقتداء والسداسية : كالاستخراج .

وأما الفعل : فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع : نحو :
« أعوذ بالله وأستغفر الله : وأحمد الله » وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً
أو رباعياً فهمزاته همزات قطع فالثلاثي نحو أخذ : وأكل . والرباعي
نحو أخرج ، وأعطى ، وإن كان خماسياً أو سداسياً فهمزاته همزة وصل
نحو انطلق واستخرج . وأما الأمر ، فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات

قطع : كقولك يا زيد أكرم عمراً « ويا فلانا أحب فلانا » وأما الحروف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا مع اللام نحو قولك (الغلام والفرس) وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة همزة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال : كما حذفت الهمزة من (خير) و (شر) في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو : أم ، وأو : وأن .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل : اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر وبالضم في لغة ضعيفة . وهو (اسم) وقد أشرت إلى ذلك بقولي (همزة) اسم بكسر أو ضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة . وهي همزة لام التعريف : ومنها ما يحرك بالفتح في الأفتح وبالكسر في لغة ضعيفة : وهي (ايمن) المستعمل في القسم في قولهم (ايمن الله لأفعلن) وهو اسم مفرد مشتق من اليمين وهو البركة : لا جمع يمين خلأقا للفراء : وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي : (بفتحها أو بكسر همزة ايمن) ومنها ما يحرك بالضم فقط : وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثلثه ضماً متأصلاً نحو (اقبل ، واكتب ، وادخل) ويخرج قولنا (متأصلاً) نحو قولك للمرأة (اغزى يا هند) لأن أصله (اغزوى) بضم الزاى وكسر الواو ، فأسكنت الواو ، للاستثقال ، ثم حذفت ، ثم كسرت الزاى لتناسب الياء : وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزى ، ومثلت قبلها باغز لأنه على أن الأصل (اغزوى) بضم ، بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة : وخرج عنه نحو قوله (امشوا) فإنه مبتدأ بالكسر لأن أصله (امشيوا) بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو لتسلم من

القلب ياء ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التثنية باضرب للتثنية على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل اكتب وكسروا في مثل اضرب ، ينبغي أن يفتحوا في مثل اذهب ، ليكونوا قد راعوا بحركة الحمزة مجانسة حركة الثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقفت ، ومنها ما يكسر لا غير ، وهو الباقي ، وذلك أصل الباب .

خاتمة كتاب الفطر

هذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله
مهذب المباني ، مشيد المعاني ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ،
تقر به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود :

إن يحسدوني فإني غير لأثمهم قبلي من الناس أهل الفضل قد حسدوا
فدام لي ولهم ما بي وما بهم ومات أكثرنا غيظاً بما يجد
أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدرأ منها ولا أورد

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً : وعلى
النفع به موقوفاً : وأن يكفيننا شر الحساد : ولا يفضحنا يوم التناد : بمنه
وكرمه . . إنه الكريم التواب . الرءوف الرحيم الوهاب .

فهرس الجزء الثانى

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الإضافة	١٠٠	مقدمة	٣
اسم الفعل	١٠٥	ترجمة ابن هشام	٥
إعمال المصدر	١٠٩	المرفوعات - الفاعل	٨
إعمال اسم الفاعل	١١٧	تطبيق	١٨
عمل أمثلة المبالغة	١٢١	نائب الفاعل	٢١
عمل اسم المفعول	١٢٢	تطبيق	٢٥
عمل الصفة المشبهة	١٢٣	الاشتغال	٢٦
عمل اسم التفضيل	١٢٨	التنازع	٣١
التوابع	١٣٠	تطبيق عام	٣٤
النعته	١٣١	باب المفعول منصوب	٣٨
التوكيد	١٣٨	المفعول به	٣٩
عطف البيان	١٤٥	المنادى	٤٥
عطف النسق	١٤٩	المفعول المطلق	٦٥
البدل	١٥٧	المفعول له	
العدد	١٦٠	المفعول فيه	
موانع صرف الاسم	١٦٢	يرمعه	
التعجب	١٦٩		
باب الوقف	١٧٥		
همزة الوصل	١٨٠		
خاتمة كتاب القطر	١٨٤		